البلاد بعدد كبير من الجنود الذين تمس اليهم الحاجة في أماكن أخرى(٩). ولا يمكن الوثوق إلا بالجنود البيض»(*).

وبما أن صانعي السياسة البريطانيين اعتقدوا أن الحكومة البلشفية الروسية كانت تتلقى الأموال من ألمانيا الامبراطورية، وبما أنهم لم يكونوا مطلعين على مدى الفرقة بين الباب العالي ومستشارية ألمانيا، فقد بدا لهم في عام ١٩١٨ أن الألمان قد سيطروا على آسيا الشمالية وانهم في الطريق الى الاستيلاء على وسط آسيا وبالتالي انهم يستعدون لشن هجوم على المواقع البريطانية في جنوب آسيا. وقد كان ذلك كله متفقاً مع وجهة النظر السائدة في زمن الحرب أن ألمانيا تهدف الى إقامة امبراطورية عالمية، ومتفقاً مع الخوف من أن تكون آسيا كلها بعد انتهاء الحرب مستعمرة رقيق شاسعة في حوزة ألمانيا، فتغذي ثروات آسيا وموادها الأولية الصناعة الألمانية وتتيح لألمانيا أن تسيطر على الكرة الأرضية.

اقترح ليو إيميري على لويد جورج أن تتبنى بريطانيا استراتيجية لمجابهة هذا الخطر. فإذا استولت بريطانيا على وسط آسيا، يصبح عندئذٍ اقتسام روسيا بين ألمانيا وبريطانيا، هذا الاقتسام الذي سبق أن اقترحه ميلنر في السنة السابقة، حقيقة واقعة. وقد دوّن إيميري في مفكرته في نهاية عام ١٩١٧: «إن الحرب تتجه شرقاً بعنف وسنجد أنفسنا نقاتل خلال ما تبقى منها من أجل تقرير أين يجب أن يمر خط الحدود البريطاني ـ الألماني عبر آسيا». وقد تنبأ بأن الفرنسيين الذين يتطلعون الى أوروبا الشرقية للحصول على مكاسبهم بعد الحرب سوف يفشلون. «في حين اننا نحن البريطانيين المساكين الخنوعين قد نجد امبراطوريتنا الصغيرة غير العدوانية تضم في نهاية الحرب تركستان وفارس والقوقاز!»(١٠).

كان هذا يمثل توسيعاً آخر لذلك الجزء الشاسع في الكرة الأرضية الذي اعتبره إيميري واقعاً أصولاً تحت هيمنة بريطانيا. وكان تركيزه الأساسي، شأنه شأن ميلنر وزملاء آخرين، على «كامل نصف الدائرة الكبير الذي يمتد من مدينة الكاب الى القاهرة، ثم عبر فلسطين، الى بلاد الرافدين وفارس ثم الى الهند ومنها عبر سنغافورة الى أستراليا ونيوزيلندا». وقد كتب الى رئيس وزراء استراليا في أواخر عام ١٩١٧ «ان ما نريده في تلك المنطقة هو مبدأ مونرو بريطاني يصون ذلك الجزء من العالم ويمنع عنه تدخّل القوى الطامعة في المستقبل...»(١١).

بدأ إيميري يشعر في حزيران (يونيو) ١٩١٨ (ويشير على لويد جورج) أنه إذا لم يوقف التوسع الألماني في آسيا، فان «هذا العالم البريطاني الجنوبي لن يتمكن من العيش بسلام ومن دون

(٩) اوبلمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، ص ٣٠٤.

(*) «الجنود البيض»: هم الجنود البريطانيون مقارنة مع الهنود في جيش الهند.

(١٠) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ١: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩، أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ١٨٨.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

شعور دائم بالخوف من العدوان الألماني». وكتب يقول: «حالما ينتهي هذا (العرض الجانبي الصغير) في الغرب، يجب علينا أن نفكر جدياً بالحرب من أجل السيادة على آسيا»[١٢]. كان هذا الكلام انعكاساً لوجهة نظره القائلة ان أحد مثالب سياسة بريطانيا الخارجية انها تعطي الأولوية للمصالح البريطانية في أوروبا على مصالح بريطانيا في أماكن أخرى. وقد كتب في عام ١٩١٧ قائلاً: «أرى أن الخطر الكبير يكمن في أن وزارة الخارجية والرأي العام... يتبنيان وجهة نظر مغرقة في أوروبيتها بشأن شروط الصلح، بدلاً من رؤية هذه الشروط بمنظور امبراطورية منتشرة في سائر أنحاء العالم...»[١٣]، وكان رأيه أيضاً انهم في بريطانيا يتبنون وجهة نظر مغرقة في أوروبيتها بشأن الحرب. فقد كان يلحظ أخطاراً جديدة في آسيا.

وفي ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ كتب الى سمطس محذراً من أن أنور سيربح «نحو خمسة ملايين» تركي يقطنون في منطقة عبر القوقاز ومن ثم سيحقق الاتصال مع أتراك تركستان[١٤]. إن الأحداث التي وقعت في مطلع العام التالي بدت وكأنها تثبت وجهة نظره هذه.

وكان إيميري، شأنه شأن القادة السياسيين والعسكريين البريطانيين الآخرين في النصف الأول من عام ١٩١٨، مقتنعاً بأن الغزو الألماني والعثماني لمنطقة عبر القوقاز يدل على أن ألمانيا كانت في سبيل تنفيذ «الخطة الكبرى» التي تحدث عنها جون بوتشان في روايته (غرين مانتل ـ العباءة الخضراء). ففي هذه الرواية، وهي رواية مغامرات، يخطط الألمان لاكتساح آسيا الاسلامية باتجاه حدود الهند واجتياز هذه الحدود لتدمير الامبراطورية البريطانية في الشرق ليقيموا امبراطوريتهم مكانها[١٥]. ولذلك كان يرى ايميري أن القوات البريطانية سواء في الحرب أو في السلم يجب أن تنتقل الى خط دفاعي يمتد طوال المسافة عبر الامبراطورية الروسية السابقة من جبال الأورال في الغرب الى سيبيريا في الشرق[١٦].

ولم يكن لدى وزارة الحربية أو لدى حكومة الهند استعداد لتوفير القوات التي تقتضيها خطط كبيرة كهذه الخطة وفي أماكن نائية. ولذلك مضى إيميري الى حد اقتراح دعوة اليابان والولايات المتحدة الى المشاركة في مشروع احتلال الخط الممتد من الأورال الى سيبيريا[١٧]. واقترح القادة العسكريون البريطانيون وحلفاؤهم حث اليابان على ارسال جيوش عبر سيبيريا وآسيا للمشاركة في المعركة ضد قوات أنور غربي بحر قزوين[١٨].

---

(١٢) ستانوود، **آسيا الوسطى**، ص ١٣٩.

(١٣) **مفكرات ايميري**، ص ١٧٣.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧٥ ـ ١٧٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(١٦) ستانوود، **آسيا الوسطى**، الصفحتان ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، الصفحتان ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

ولكن ما كان يشغل بال لويد جورج واللورد ميلنر كلياً هو الحرب في أوروبا وفلسطين، ولذلك لم يجتـذب إيميري انتباههما، وفي غياب قيادتهما كان مرؤوسوهما عاجزين عن تطوير سياسة متمـاسكـة. كان إيمـيري وكبـار ضبـاط القيـادة العسكـريـة العليـا يرسمـون خططاً جغرافية ـ سياسية طموحة باهرة، ولكن لم ترصد موارد ولا وضعت استراتيجية موضع التنفيذ لتحقيق هذه الأهداف.

وهكذا فإن البعثتين الصغيرتين اللتين أرسلتهما حكومة الهند البريطانية اتجهتا من دون توجيه أو مساندة الى داخل آسيا.

(٤)

كانت مدينة باكو، عاصمة النفط في آسيا الوسطى، بؤرة النشاط في صيف ١٩١٨ عندما هرب القـادة البلشفيـك من المـدينـة. وقد شكلت فيها على عجل حكومة جديدة غير بلشفية دعت البـريطانيين الى دخول المدينة، فطلب دنسترفيل إذناً من رؤسائه بدخول باكو والدفاع عنها وتلقى الإذن منهم. فوصلت طليعة قوته الى باكو في ٤ آب (أغسطس) وأحبطت بذلك آمال الألمان في الحصول على نفط باكو، وعندئذٍ قرر الألمان أن خطر تركيا أقل من خطر بريطانيا، أما البلشفيك فتوصلوا الى استنتاج معاكس[١٩]. وقد طلب الألمان إذناً من الحكومة البلشفية بشن هجوم على باكو التي سقطت في يد بريطانيا، إما وحدهم أو بالاشتراك مع جيش الاسلام الذي يقوده أنور. فوافقت الحكـومـة البلشفيـة على احتلال ألمانيا لمدينة باكو، ولكن ليس بالاشتراك مع جيش الاسـلام. كانت بيتـروغـراد ترى أن البريطانيين أفضل من الأتراك. ولكن القوة الألمانية في جورجيا كانت أضعف من أن تستغني عن قسم من جنودها في الوقت المناسب للقيام بحملة على باكو ـ وهكذا لم يبق سوى جيش الاسلام والبعثة البريطانية تتنازعان وحدهما الساحة.

كان تعداد قوة دنسترفيل حسب أحد المصادر نحو ٩٠٠ ضابط وجندي، وحسب مصدر آخر نحو ١٤٠٠ ضابط وجندي[٢٠]. وكان جيش الاسلام يقدر بعشرة أضعاف أو عشرين ضعف هذا العدد. وعندما هاجمت القوة البريطانية باكو اعتمدت على نفسها، إذ تبين أن القوات المحلية ضئيلة الجدوى. وفي ١٤ أيلول (سبتمبر) جلت قوة دنسترفيل عن المدينة وانسحبت الى فارس بعد أن احتلت باكو ـ وحرمت العدو من النفط ـ مدة ستة أسابيع. وقد وصف نبأ لوكالة رويتر البريطانية الجلاء عن باكو بأنه واحد «من أكثر فصول الحرب إثارة»[٢١].

وفي الوقت نفسه تقريباً الذي زحف فيه دنسترفيل لاغاثة باكو، زحف الجنرال ماليسون، بناءً على دعوة أيضاً، لإغاثة تركستان التي تألفت فيها حكومة من المنشيفيك الروس المعادين للبلشفيك

(١٩) ترومبينير، **الامبراطورية العثمانية**، الصفحات ١٨٨ ـ ١٩١.

(٢٠) اليس، **واقعة عبر قزوين**، ص ٣٩، كاظم زادة، **عبر القوقاز**، الصفحة ١٣٥ وما يليها.

(٢١) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ١٤٩/٨/١ ـ ٩٣.

ومن الثوريين الاشتراكيين بمساعدة عمال السكك الحديدية. وأعلنت حكومة تركستان استقلالها عن السلطات البلشفية الروسية. وعندما استجاب ماليسون لنداء هذه الحكومة كان في الواقع يتدخل في حرب أهلية روسية ـ وكان الدافع الى ذلك الخوف من استيلاء ألمانيا على امدادات القطن في تركستان والخوف أيضاً من إخلاء سبيل أسرى الحرب الألمان والنمساويين.

ومع أن سكان تركستان الأصليين الناطقين بالتركية كانوا معارضين لوجود المستوطنين الروس سواء البلشفيك منهم أو المعادين للبلشفية، فقد أيدوا المعادين للبلشفية عندما اضطروا الى الاختيار بين الفئتين. وكان أمراً متوقعاً أن يساندوا جيش الاسلام بقيادة أنور عند وصوله.

وهناك في سهول تركستان ـ في وسط مكان مجهول بالنسبة للعالم الغربي ـ اشتبكت الجيوش التي سادها الارتباك. ففي ساحات القتال في دوشاك، وكاخا، وميرف، كانت قوات الجنرال ماليسون الهندية ـ البريطانية تقاتل الى جانب مناصري أنور الأتراك ضد الروس السوفيات المدعومين من قبل أسرى الحرب الألمان والنمساويين الذين أخلى سبيلهم البلشفيك وسلحوهم. لقد انعكست التحالفات: فبريطانيا وتركيا كانتا ضد روسيا وألمانيا.

لم ينسحب الجنرال ماليسون من آسيا الوسطى حتى نيسان (أبريل) ١٩١٩، أي بعد نصف سنة من انتهاء الحرب. وهو لم ينسحب إلا عندما احتلت المنطقة جيوش البيض المعادين للبلشفيك بقيادة الجنرال دينيكين. وتدخله، الذي هدف في البداية الى إيقاف تقدم الامبراطوريتين العثمانية والألمانية، كان في النهاية موجهاً ضد البلشفيك(*). في ذلك الحين لم تميز السلطات البريطانية بين هذه الجماعات الثلاث، إذ بدت هذه الجماعات كلها متكاتفة في الجانب المعادي في الحرب العالمية.

كانت حكومة الهند قد أرسلت بعثة ثالثة مؤلفة من ثلاثة ضباط لم يكونوا على علم بدخول دنسترفيل وماليسون الى الأراضي الروسية السابقة. فقد أرسل هؤلاء الضباط الى كاشغار في تركستان الصينية لمراقبة التطورات من وراء الحدود. ولدى وصولهم اليها قرروا اجتياز الحدود الى تركستان الروسية والانطلاق نحو طشقند ـ مركز الحكومة السوفياتية المحلية ـ في محاولة لكسب تعاون السلطات البلشفية في مسألتي أسرى الحرب والقطن. ولم يعلموا إلا بعد وصولهم الى طشقند أن ماليسون كان قد تدخل نيابة عن الحكومة المنافسة.

عاد اثنان من الضباط الثلاثة الى كاشغار. أما الثالث، وهو الكولونيل فريدريك مارشمان بيلي، فقد قرر البقاء في طشقند لتمثيل المصالح البريطانية إذا ما انهار النظام البلشفي المحلي. وعندما علم أن السلطات المحلية تستعد لاتخاذ اجراءات بحقه تنكر وتوارى عن الأنظار. وقد انتحل هويات عديدة في أثناء تخفيه، من بينها هوية طباخ هنغاري، وهوية سائق مركبة خيل روماني،

(*) تدخلات القوات البريطانية وقوات الحلفاء في أماكن أخرى من الامبراطورية الروسية هي خارج نطاق هذا الكتاب. ان حكومة الهند لم تقم بالتنسيق مع بعثاتها الثلاث التي ذكرناها أعلاه وبين التدخلات الأخرى، كما أن سيملا لم ترسل البعثات الثلاث في سياق خطة أعم أو شكل أعم من خطط أو أشكال التدخل.

وهـويـة رجل ألباني يجمع الفراشات. وظل متخفياً حتى عام ١٩٢٠، وخلال ذلك كان يجمع المعلومات بينما كانت الأحداث تتلاحق. وفي النهاية أظهر نفسه عميلاً لاستخبارات ضد الروس البلشفيك. وفي مبالغة كبيرة نسبت اليه السلطات السوفياتية كونه العقل المدبر لمؤامرات واسعة ضدها.

إن لندن وبيتروغراد اللتين كانتا قبل حين حليفتين في زمن الحرب صارتا الآن عدوتين. لقد انقلب العالم السياسي رأساً على عقب بين عامي ١٩١٧ ـ ١٩١٨.

(٥)

تحسن طالع العثمانيين في الشرق رافقه انهيارهم في الجنوب والغرب. وقد جاء في تقرير سري رفع الى ديفيد لويد جورج في عام ١٩١٨ أن أنور يتحدث عن امبراطورية عثمانية تمتد من بحر الأدرياتيك الى الهند، ولكنه أحياناً أخرى يتحدث، كما قيل، عن الاستسلام. وقيل ان أنور تنبأ مكتئباً «بأن تركيا ستكون، إذا ربح الألمان الحرب، بلداً عبداً لألمانيا»[٢٢].

وقد ادعى لودندورف، النابغة رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية، أنه لا يمكن الوثوق بالباب العالي. وقال ان نفط باكو كان مسألة جوهرية لألمانيا، ولكن الأتراك أظهروا أنهم عازمون على الاحتفاظ بكل ثروات منطقة عبر القوقاز لأنفسهم[٢٣]. وقال لودندورف رداً على استجواب موجه من مستشـار ألمـانيـا الى الأركـان العامة الألمانية في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، أن السلطات العسكرية تدرس العواقب المترتبة على امكانية خيانة تركيا لألمانيا وانحيازها الى الحلفاء[٢٤].

لقد أغضب الباب العالي التعاون الوثيق الذي نشأ بين ألمانيا وروسيا البلشفية. وعلى خلفية انتقاد الصحافة التركية للتدخل الألماني في منطقة عبر القوقاز، أبلغ طلعت سلطات برلين انه إذا استمرت ألمانيا في إعداد ترتيبات بينها وبين روسيا ـ «عدو الأمس وعدو الغد» ـ على حساب تركيا، فقد تجد الحكومة العثمانية نفسها مضطرة لأن تسلك طريقها الخاص في الحرب[٢٥]. وقد توجه طلعت الى برلين بتاريخ ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ ليحاجج من أجل تنظيم ملايين الناطقين بالتركية في آسيا الوسطى للقيام بحملة عسكرية على بريطانيا ـ وعلى روسيا أيضاً[٢٦].

وفي الوقت نفسه اقتربت بريطانيا أيضاً من خوض حرب على روسيا. لقد بقي ماليسون في آسيا الوسـطى وألقت حكـومـة بيتـروغـراد اللوم على بريـطانيـا في ما يتعلق باعدام مجموعة من القوميساريين البلشفيك من قبل حلفاء ماليسون المعادين للبلشفية. وعلى الجانب الآخر من بحر

---

(٢٢) لندن. مكتب سجل مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف ـ ٦ ـ ١. الوثيقة ١٣.

(٢٣) كاظم زادة، **عبر القوقاز**، ص ١٤٧.

(٢٤) ترومبينير، **الامبراطورية العثمانية**، ص ١٩٤.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

قزوين حدث انهيار مفاجيء في وضع دول أوروبا الوسطى أعقبته الهدنات التي تمت في خريف ١٩١٨ والتي سنتحدث عنها بعد حين في هذا الكتاب، مما دفع القوات البريطانية للعودة عبر باكو لكي تأخذ مكان القوات العثمانية والألمانية في جمهوريات عبر القوقاز المستقلة. وهكذا بدت الأراضي الجنوبية للامبراطورية الروسية السابقة على كلا جانبي بحر قزوين، في أيدي جماعات معادية للبلشفية أو جماعات انفصالية تحت الحماية البريطانية.

لقد أبدى بريطاني شارك في المعركة الأولى بين القوة التي قادها ماليسون والجنود البلشفيك في آسيا الوسطى ملاحظة ذات أهمية. فقد كتب يقول: إن الجنود المعادين للبلشفيك والجنود البلشفيك كانوا يرتدون الأزياء العسكرية عينها. وقال: «كان يصعب حتى من مسافة قريبة التمييز بين الصديق والعدو»[٢٧]. ومع حلول خريف ١٩١٨ كان كلامه هذا يصدق ليس فقط في آسيا الوسطى بل في كل أنحاء الشرق الأوسط.

(٢٧) اليس، **واقعة عبر قزوين**، ص ٥٢.

الفصل الثاني

عند شواطىء طروادة

(١)

في صيف ١٩١٨ أبلغ رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية مجلس الوزراء الحربي الامبراطوري في لندن أنه لا يمكن تحقيق النصر في أوروبا قبل منتصف عام ١٩١٩ والأرجح أنه لا يمكن تحقيق النصر إلا في صيف عام ١٩٢٠. ولكن القادة العسكريين في الميدان كانوا أكثر تفاؤلاً بامكانيات نصر مبكر، وبما أنهم كثيراً ما أخطؤوا في الماضي فإن تنبؤاتهم المتفائلة قوبلت في لندن بكثير من الشك.

لقد تم ايقاف الهجمات القوية التي شنها لودندورف في فصل الربيع وأوائل الصيف والتي هددت باريس ذات مرة، وأخذ الألمان في التراجع. ولكن مع حلول شهر أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ كان لودندورف قد أنشأ خطاً دفاعياً قوياً، ولم يكن ثمة سبب للاعتقاد بأن الألمان لن يستطيعوا الصمود مدة طويلة. والحرب في الشرق أيضاً بدت وكأنها سوف تطول، إذ ان قوات أنور التي كانت تشق طريقها نحو بحر قزوين بدت جاهزة لمتابعة هجومها باتجاه فارس أو أفغانستان أو الهند.

بغتة ـ وعلى غير توقع ـ حدث اختراق من قبل الحلفاء في بلغاريا حيث شنَّ الجنرال لويس ـ فليكس ـ فرانسوا فرنشي ديسبيري، القائد الفرنسي الجديد لقوات الحلفاء في منطقة سالونيك اليونانية التي كانت مهملة حتى ذلك الحين، هجوماً صاعقاً في نهاية فصل الصيف. وقد انهارت بلغاريا وطلبت الهدنة في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨. وكان يجب ارسال هذا الطلب الى مجلس الحرب الأعلى للحلفاء في باريس، ولكن فرنشي ديسبيري لم يجرؤ أن يجازف بالتأخير. فقد وضع بنفسه شروط الهدنة وأنجز توقيعها في غضون أيام لكي يتفرغ فوراً لشن هجوم كاسح على الألمان والنمساويين عند الدانوب، منفذاً بنجاح الاستراتيجية «الشرقية» التي دعا اليها لويد جورج عبثاً منذ أن بدأت الحرب(*).

(*) ولكن يمكن بطبيعة الحال أن يقال ان هذه الاستراتيجية ما كانت لتنجح قبل عام ١٩١٨.

عندما علم لودندورف في ٢٩ أيلول (سبتمبر) انه تم توقيع اتفاقية هدنة مع بلغاريا في ذلك اليوم، أشار على حكومته بأن تطلب هي أيضاً الهدنة: إذ لم يبق لديه جنود للصمود في الجبهة الجنوبية الشرقية الجديدة ـ جبهة الدانوب التي فتحها فرنشي ديسبيري.

لم يتوقع مجلس الوزراء البريطاني انهيار العدو بمثل هذه السرعة وبمثل هذه البغتة، ولم يستعد لهذه الحالة ولم يصدق حدوثها. وشروط الهدنة بالنسبة لمختلف الدول المعادية لم توضع مسودة لها، بل انها لم تكن موضع دراسة. وبعد مرور يوم على تسلم الجنرال فرنشي ديسبيري طلب الهدنة من بلغاريا، استوضح رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية «ماذا ستفعل وزارة الخارجية إذا ما حذت تركيا حذو بلغاريا»[1]. فأجاب وزير الخارجية بلفور ـ بمنتهى الصراحة ـ انه لا يعرف.

ولكن كان لا بد من مواجهة المسألة فوراً: فالمسألة طرحت نفسها في غضون أيام. فخلال المدة بين الأول والسادس من تشرين الأول (أكتوبر) أرسلت حكومة الامبراطورية العثمانية والعديد من القادة الأتراك البارزين من يستشعرون لهم امكانية الصلح. وليلة ٣ ـ ٤ تشرين الأول (أكتوبر) أرسلت ألمانيا أيضاً مذكرة الى الرئيس ويلسون وكانت هذه المذكرة بداية مفاوضات الهدنة التي استمرت أسابيع عديدة، في حين كان القتال مستمراً والقوات الألمانية صامدة بنجاح في خطها الدفاعي الممتد عبر شرق فرنسا وعبر بلجيكا.

في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) قرر مجلس الوزراء الحربي البريطاني أن يدعو الى اجتماع لمجلس الحرب الأعلى للحلفاء لمعالجة مسألة شروط الصلح مع تركيا. بيد أن مجلس الوزراء الحربي قرر في الوقت عينه ارسال بارجتين بريطانيتين الى بحر إيجه لتعزيز موقف بريطانيا ضد فرنسا في المياه القريبة من تركيا.

كان مجلس الوزراء البريطاني يخشى الى حد الذعر امكانية انتهاء الحرب قبل أن تتمكن القوات المسلحة البريطانية من احتلال مناطق الشرق الأوسط الحيوية التي تأمل بريطانيا في السيطرة عليها. وقد نبه إيميري كلاً من سمطس ورئيس هيئة الأركان العامة الامبراطورية إلى أن الاستيلاء الفعلي على الشرق الأوسط قبل دخول وقف إطلاق النار مرحلة التنفيذ، هو وحده الذي سيمكن مجلس الوزراء من ادخال المنطقة في فلك بريطانيا[2]. في ذلك الحين كانت جيوش الهند البريطانية في بلاد الرافدين لا تزال على مسافة أسابيع من الموصل ذات الأهمية الاستراتيجية والغنية بالنفط. وفي الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) طلبت وزارة الحربية الى قائد هذه الجيوش

---

(١) غوين داير، «الهدنة التركية لعام ١٩١٨: ٢ ـ فرصة ضائعة: مفاوضات الهدنة في مودروس». **دراسات شرق اوسطية** (تشرين الأول ١٩٧٢)، ص ٣١٥.

(٢) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ٢: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩، أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ١٩٤.

«أن يحتل أكبر جزء ممكن من المناطق التي تحتوي النفط[٣].

في الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) بحث مجلس الوزراء الحربي مطولاً مسألة الهدنة واتفاقية الصلح مع الامبراطورية العثمانية. وقد أدلى رئيس الوزراء البريطاني، الذي كان يأمل في تخفيض حصة فرنسا وإيطاليا من مكاسب بريطانيا في آسيا العثمانية، بحجته القائلة انه يعتقد بكل انصاف أن حلفاء بريطانيا لا يستحقون ما وعدوا به أصلاً. وقد جاء في نسخة عن محضر الاجتماع:

«قال رئيس الوزراء انه كان ينشّط ذاكرته بشأن اتفاقية سايكس ـ بيكو فاستنتج انها لا تنطبق تماماً على الظروف الراهنة وانها من وجهة النظر البريطانية اتفاقية غير مرغوب فيها بالمرة والى أقصى حد. أما وأنها عقدت قبل أكثر من سنتين فقد أغفلت إغفالاً كاملاً، حقيقة اننا كسبنا موقفنا في تركيا بفضل قوات بريطانية كبيرة جداً في حين أن حلفاءنا كان اسهامهم في هذه النتيجة ضئيلاً»[٤].

كان هذا تحليلاً منطقياً، ولكن بلفور في رده على هذا التحليل وكأن رئيس الوزراء كان صادقاً في الدعوة الى الانصاف، نوه بفقدان العقلانية في تحليل رئيس الوزراء.

«قام بلفور بتذكير مجلس الوزراء الحربي قائلاً: إن الفكرة الأساسية كانت ان أية مناطق قد يستولي عليها الحلفاء يجب أن تكون من نصيبهم جميعاً وألا تعتبر ملكاً للدولة التي كسبتها. وكانت النظرية أن القتال في أحد مسارح الحرب، حيث لا يوجد إلا القليل للكسب، قد يكون مساهمة في قضية الحلفاء، لا تقل أهمية عن القتال الأسهل كثيراً في مسارح أخرى للحرب حيث تحققت نجاحات كبيرة. وقال انه يعتقد أن بياناً ما بهذا المعنى قد صدر»[٥].

وقد أيد بونارلو ما تذكره بلفور.

اتخذ لويد جورج أسلوباً آخر في معالجة الموضوع، وأقام حجته على انه يجب على بريطانيا وتركيا أن تتوصلا الى اتفاقية صلح فوراً بدلاً من التوصل الى هدنة فقط. (كان جلياً بعد أن احتلت الجيوش البريطانية معظم الامبراطورية العثمانية أن معاهدة صلح يتم التفاوض عليها فوراً ستكون لمصلحة بريطانيا باعتبارها الدولة الوحيدة التي هي في وضع يسمح لها أن تنتزع تنازلات من الباب العالي).

كانت حجة لويد جورج أن من غير المحتمل أن تقبل الامبراطورية العثمانية هدنة فقط من دون أن تعرف ما هي شروط الصلح التي ستفرض عليها في ما بعد. وقال إن ارتياب الباب العالي في

(٣) هيلموت ميجر، «النفط والسياسة البريطانية تجاه بلاد الرافدين»، **دراسات شرق أوسطية**، تشرين الأول ١٩٧٢)، ص ٣٨٧.

(٤) س. ج. لاو و م. ل. دوكريل، **سراب السلطة**، المجلد ٣: **الوثائق السياسية الخارجية البريطانية ١٩٠٢ ـ ٢٢** (لندن: وبوسطن: روتلدج وكيغان باول، ١٩٧٢)، ص ٥٥٣.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

المطامع الفرنسية والايطالية سيجعله يرفض مثل هذا التدبير. ولذلك ستواصل تركيا القتال. وهذا أمر لا يطاق لأنه يعني أن على بريطانيا أن تواصل القتال هي أيضاً لمجرد تأمين طموحات فرنسية وإيطالية محض، وهذا ينبغي أن يكون أمراً مرفوضاً. وقال رئيس الوزراء انه سيطرح الأمر في ضوء ذلك على رئيسيْ الوزراء الفرنسي والايطالي في باريس، وعبر عن ثقته بأنهما سيسمحان له بأن ينفذ ما عزم عليه.

على أية حال أعد مجلس الوزراء مسودة اتفاقية هدنة مقترحة أخذها رئيس الوزراء معه الى باريس ليبحثها مع رؤساء حكومات الدول الحليفة الآخرين في نهاية الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) . وفي باريس وافق الحلفاء على اقتراح هدنة قائمة بصورة رئيسة على أساس المسودة البريطانية واتفقوا على أن التفاوض على الهدنة يجب أن تقوم به باسم الحلفاء أية دولة تتصل بها تركيا في هذا الصدد. بيد أن رؤساء وزراء الدول الحليفة رفضوا بصورة قاطعة خطة لويد جورج لعقد معاهدة صلح فورية.

أحد المواضيع التي أثارت جدلاً متزايداً بين قادة الدول الحليفة هو مسألة من سيمارس القيادة العسكرية العليا في مسارح الحرب المتعددة ضد الامبراطورية العثمانية. وقد سعى الفرنسيون الذين كانوا يمارسون القيادة العليا للأسطول في البحر الأبيض المتوسط لكي يحلوا محل القائد البريطاني للقوة البحرية في بحر إيجه نائب الأميرال سومرست آرثر كالثروب، الذي ادعى أن الفرنسيين «هم بوجه عام عاجزون عن القيام بحملة بحرية مبرأة من العيوب»[٦]. ولم يكن الموضوع عسكرياً فقط، فالبلد الذي يتولى القيادة سيكون الأقدر على جني غنائم النصر.

في قيادة فرنشي ديسبيري، كان يقود الجناح الشرقي (المواجه لتركيا) جنرال بريطاني هو جورج فرانسيس ميلني. آنذاك عزم فرنشي ديسبيري، الذي كان مأخوذاً بنشوة النصر في بلغاريا، على أن يحل القوة البريطانية التابعة لقيادته، وأن يعهد بالجناح الشرقي الى قائد فرنسي وأن يستعد للزحف لاحقاً على القسطنطينية بقيادته شخصياً ليدخلها دخول الظافرين. ولكن لويد جورج أبطل هذا الدخول المظفر، ونجح في إقناع كليمنصو بإصدار أمر يقضي بإعادة تعيين الجنرال ميلني قائداً لجبهة سالونيك التركية. وتمكن لويد جورج، بمساندة من المارشال فوش، من تغيير استراتيجية كليمنصو ـ فرنشي ديسبيري القاضية بتركيز كل القوات البرية الموجودة في مسرح البلقان في الحملة الأوروبية. وبدلاً من ذلك سحبت بعض القوات من ذلك المسرح ووضعت تحت قيادة الجنرال ميلني للزحف على القسطنطينية دعماً لهجوم بحري حليف عبر الدردنيل.

وقد اقترح لويد جورج، في رسالة الى كليمنصو بتاريخ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ، أن يقود دخول النصر الى القسطنطينية بحراً أميرال بريطاني. وفي ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) أجابه

---

(٦) ارثور ج. ماردر، **من السفن الحربية طراز دريدنوت إلى سكابا فلو: الاسطول الملكي في عصر فيشر، ١٩٠٤ ـ ١٩١٩**، المجلد ٥: **النصر وما أعقبه، كانون الثاني ١٩١٨ ـ ١٩١٩**، (لندن: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٧٠)، ص ٣٧.

كليمنصو رافضاً الموافقة، وقدم اقتراحاً معاكساً يقضي بأن يكون قائدٌ فرنسي على رأس أسطول الحلفاء الذي سيشق طريقه في المضائق الى العاصمة العثمانية. وكانت حجة كليمنصو أن جنرالاً بريطانياً قد تولى قيادة حملة سالونيك ضد تركيا، ولذلك فإنه أمر لا يطاق أن يتولى ضابط بريطاني قيادة الحملة البحرية أيضاً. وأشار الى الاستثمار الفرنسي الهائل في الدين العام العثماني باعتباره مصلحة وطنية هامة تتطلب من فرنسا أن تقوم بدور طليعي في الأمور المتعلقة بتركيا.

(٢)

كان المقدم ستيوارت نيوكومب يعيش متخفياً في بيت يوناني في بيرا، وهي القسم السكني في مدينة القسطنطينية. كان هذا الضابط البريطاني قد قام بدور نشط في الثورة العربية ووقع أسيراً قبل عام عندما كان يقود هجوماً جريئاً لتحويل الأنظار خلال حملة اللنبي على القدس. وقد حاول ثلاث مرات الهرب من الأسر التركي فنجح في المرة الثالثة، ومنذ ٢٢ أيلول (ديسمبر) ١٩١٨ عاش متخفياً في بيرا حيث ما لبث أن علم أن هنالك سياسيين عثمانيين يسعون لهدنة فورية.

كان الرأي في العاصمة العثمانية يمر بمنعطف. فحتى منتصف أيلول (ديسمبر) كان أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في معظمهم لا يزالون يعتقدون بأن النصر مقبل. وقد تقبل الأعضاء المدنيون في مجلس الوزراء تحت عامل الضغط تأكيدات أنور أن كل الأمور تسير سيراً حسناً. وادعوا في ما بعد انهم صدقوا وزير الحربية عندما قال لهم ان التقهقر الألماني الظاهر في فرنسا كان في الواقع خدعة رائعة: أي كان مناورة من هيئة الأركان العامة الألمانية لايقاع جيوش الحلفاء غير المنتبهة في الفخ والقضاء عليها. ومضى أنور الى حد مطالبة أعضاء مجلس الوزراء بعدم الافشاء بلعبة برلين وأن يقولوا في العلن ـ وكأنهم يصدقون ذلك ـ ان الألمان قد هزموا وانهم يتقهقرون[7].

كان طلعت، الصدر الأعظم، أحسن اطلاعاً وكان يعلم أن الألمان يعانون فعلاً من الهزائم، ولذلك طالب بأن تسعى ألمانيا وتركيا الى صلح توافقي. ولكن هو أيضاً اعتقد أن هذا المسعى لا يتطلب السرعة، لأن أنور ضلله كما ضلل غيره وجعله يتخيل أن الوضع العسكري مريح في ذلك الوقت وأن هناك بعض الأسس الجديدة للأمل[8].

سافر طلعت في شهر أيلول (سبتمبر) الى برلين وصوفيا واطلع على بعض جوانب حقيقة الموقف من حلفائه هناك: وفي طريق عودته شاهد انهيار الجيش البلغاري وأبلغ رسمياً أن بلغاريا تسعى لصلح منفرد. كانت بلغاريا حلقة الوصل البري مع ألمانيا، وخروجها من الحرب ـ في رأي طلعت ـ

---

(٧) غرين دايـر، «الهدنة التركية لعام ١٩١٨: ١ ـ القرار التركي بعقد هدنة منفصلة، خريف عام ١٩١٨»، **دراسات شرق اوسطية** (أيار ١٩٧٢)، ص ١٧١، الحاشية ٣٠.

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤٨ ـ ١٤٩.

يعني حتمية هزيمة تركيا. وقد عاد مصمماً على السعي لاتفاقية صلح. وسارعت حكومته، بالاتفاق مع الألمان، الى استكشاف رأي الحكومة الأميركية في امكانية الاستسلام للولايات المتحدة على أساس النقاط الأربع عشرة التي أعلنها وودرو ولسون. وبما أن واشنطن لم تكن في حالة حرب مع الباب العالي، فقد استوضحت من بريطانيا كيف يجب أن يكون ردها، ولكنها لم تتلقَّ رداً من لندن. ومهما يكن السبب فان الرد البريطاني لم يصل الى واشنطن اطلاقاً، وهكذا لم تتمكن واشنطن من ارسال رد الى الباب العالي. وكان هذا يعني في الواقع أن الانتفاع بالنقاط الأربع عشرة لم يتوفر للامبراطورية العثمانية، إذ لا تستطيع أية دولة أن تتوقع شروط صلح أميركية إلا إذا استسلمت للولايات المتحدة الأميركية.

عند هذه النقطة ساعد نيوكومب من مخبئه في معالجة الأمور. كان أنور مصمماً على الاستمرار في الحرب إذ إنه شعر أن تركيا بمواصلة الحرب تستطيع أن تحصل على شروط أفضل، وأشار الى النجاحات التركية في القوقاز ومنطقة بحر قزوين باعتبارها برهاناً على أنه قادر على احراز انتصارات في الشرق ترغم بريطانيا على قبول شروط صلح ملائمة في عام ١٩١٩. كانت هذه هي الحجج التي طعن بها نيوكومب. فقد أعد ملاحظات وجهها الى حزب تركيا الفتاة حاول فيها أن يثبت أن العكس هو الصحيح: أي أن بريطانيا ستمنح في عام ١٩١٨ شروطاً أفضل مما تمنحه في عام ١٩١٩. وقد وزعت ملاحظات نيوكومب بواسطة أصدقائه الأتراك في الباب العالي، وقال في ما بعد انها أحدثت أثراً عميقاً. وقال مخبروه ان ملاحظاته أحدثت انشقاقاً في قيادة جمعية الاتحاد والترقي[٩].

وواقع الأمر أن سبب الانشقاق كان إدراك مجلس الوزراء التركي ـ نتيجة انهيار تركيا وقرار ألمانيا بأن تسعى وراء الصلح ـ أن أنور كان يخدع المجلس. فلم يكن حلفاء تركيا (كما ادعى أنور) يربحون الحرب. بل كانوا يواجهون التدمير ـ وسيتركون الامبراطورية العثمانية معزولة، ومقطوعة عن امداداتها من الوقود والذخائر والمال والنجدات المحتملة، لتواجه وحدها الدول الحليفة المنتصرة. وقد دوّن وزير المالية التركي في مفكرته في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) : «ان خطيئة أنور باشا الكبرى هي أنه لم يطلع أصدقاءه على حقيقة الموقف. فلو قال قبل خمسة أو ستة شهور اننا في مثل هذا الموقف الصعب، لكان من الطبيعي أن نعقد صلحاً منفصلاً ملائماً لنا في ذلك الوقت. ولكنه أخفى كل شيء وغش نفسه وأوصل البلاد الى هذه الحالة»[١٠].

صباح الأول من تشرين الأول (أوكتوبر)، وبعيد معرفة طلعت أن ألمانيا على وشك أن تطلب الصلح، دعا أعضاء مجلس وزرائه الى اجتماع ليبلغهم أن عليهم أن يستقيلوا. وقال لهم ان الامبراطورية العثمانية مجبرة على السعي فوراً لعقد هدنة. وقال لهم أيضاً ان الحلفاء سيفرضون شروطاً أقسى إذا ظنوا أنه هو وزملاءه من جمعية الاتحاد والترقي ما زالوا يمسكون

(٩) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ١٨ الوثيقة تي يو/١٨/٣.
(١٠) داير الهدنة التركية: ١ ص ١٤٨.

بزمام الأمور[11]. ولكن أنور وجمال خالفاه الرأي بحجة أن مجلس الوزراء يستطيع أن يضمن شروطاً أفضل إذا ثبت في مكانه وصمد أمام العدو، ولكنهما كانا أقلية. وكانت الغلبة لرأي طلعت الذي أبلغ السلطان أنه وأعضاء مجلس الوزراء عازمون على الاستقالة.

بصعوبة كبيرة تمكن السلطان الجديد، محمد الخامس الذي اعتلى العرش قبل بضعة شهور عند وفاة شقيقه، من ايجاد رئيس للوزراء ومجلس للوزراء. وكان السلطان يفضل وزارة محايدة، أو ربما وزارة أعضاؤها من صفوف المعارضة السياسية، ولكن طلعت وحزب تركيا الفتاة ظلا مسيطرين على البرلمان والشرطة والجيش، وقد طلبا تمثيلهما في مجلس الوزراء ليراقبا النظام الجديد. انقضى أسبوع قبل ايجاد رجل دولة يقبل به السلطان ومستعد للموافقة على شروط طلعت. وفي آخر الأمر قام المشير أحمد عزت باشا ذو المكانة المرموقة ـ وكان الاعتقاد أنه مقبول من الحلفاء ـ بتشكيل وزارة جديدة ضمت أعضاء عديدين من جمعية الاتحاد والترقي. وفي الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) قدم طلعت ووزراؤه استقالاتهم رسمياً. وفي اليوم التالي توجه عزت باشا في سيارته وسط الجموع المكتئبة والتي خيم عليها الصمت الى الباب العالي ليتسلم منصبه.

كان الوضع العثماني أسوأ مما قدرت الدول الحليفة. ذلك أن سقوط بلغاريا قطع الطريق البرية الى النمسا وألمانيا وقطع أيضاً الأمل والامدادات. أما داخل تركيا نفسها فكان نصف مليون من الجنود الفارين من الجيش العثماني يجوبون البلاد وينشرون الفوضى. وقد شعر رئيس الوزراء الجديد انه لم يعد بالامكان الاستمرار في الحرب، ومع انه كشف موقفه فإن ذلك لم يضعفه. وبعد مرور يومين على توليه منصبه حاول عزت باشا أن يرسل الكولونيل نيوكومب الى اليونان ـ أقرب مقر قيادة لجيش الحلفاء ـ لكي يحاول وضع نهاية للحرب. فلم يستطع ايجاد طائرة تنقله الى اليونان.

ولذلك أرسل الباب العالي مبعوثاً عن طريق البحر، وهذا المبعوث هو أسير حرب بريطاني آخر، أي الجنرال تشارلز تاونسهند. وكان تاونسهند قد استسلم للجيش العثماني في كوت العمارة، في بلاد الرافدين، في ربيع عام ١٩١٦، وعاش منذ ذلك الحين في الاقامة الجبرية في جزيرة قرب القسطنطينية. وقد أكرمه القادة العثمانيون ورتبوا له جولات فكان يتحرك بحرية نسبية ضمن المجتمع السياسي في العاصمة. وقد علم في خريف ١٩١٨ بتنامي الرغبة في الصلح، فقرر، مثل نيوكومب، أن يدفع الأحداث الى الأمام[12].

وعندما علم تاونسهند أن وزارة طلعت قد سقطت سعى لمقابلة مع رئيس الوزراء الجديد، وذهب في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) الى الباب العالي حاملاً معه بعض السطور التي خطها مبيناً فيها

---

(١١) المرجع نفسه، ص ١٥٢.

(١٢) تشارلز فير فيريس تاونسهند، **حملتي**، (نيويورك: جيمس ا. مالكان، ١٩٢٠)، المجلد ٢، الصفحة ٢٧٦ وما يليها.

نوع شروط الصلح التي قد تطلبها بريطانيا. وقد أوحت هذه السطور أن بريطانيا ستكون مستعدة لابقاء الامبراطورية العثمانية حائزة على سورية وبلاد الرافدين وربما أيضاً القوقاز إذا ما سمح لهذه المناطق بأن تتمتع بحكم ذاتي محلي ضمن امبراطورية يعاد تكوينها وتكون شبيهة باتحاد ولايات كونفيدرالي.

عرض تاونسهند أن يساعد تركيا في الحصول على شروط سخية وفق هذه السطور وأن يجري اتصالاً فورياً مع السلطات البريطانية. وقد أبلغه رئيس الوزراء أن إعلان الامبراطورية العثمانية الحرب على بريطانيا كان جريمة، والذنب هو ذنب أنور. وقبل رئيس الوزراء عرض تاونسهند أن يساعد في تأمين شروط صلح مشرّفة، ولكنه لم يدخل الى روع تاونسهند أنه سيقبل الشروط التي يمكن الحصول عليها مهما كان نوعها.

مساء ذلك اليوم اجتمع تاونسهند مع وزير البحرية، الذي كان أفضل أصدقائه في الوزارة الجديدة، والذي طرح شروط الهدنة التي تقبل بها تركيا، فكانت شبيهة بتلك التي عرضها تاونسهند في مذكراته. عندئذ أعدت الترتيبات لاخراج تاونسهند من تركيا بحراً عبر ميناء أزمير. وقد غادر أزمير في قارب جر تحت جنح الظلام.

وصل قارب الجر الذي نقل تاونسهند الى جزيرة ميتيلين اليونانية في ساعة مبكرة من صباح ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ، فكان بانتظاره قارب بخاري تابع للأسطول البريطاني. وقد أرسل تاونسهند لاسلكياً من جزيرة ميتيلين تفاصيل الموقف التركي الى وزارة الخارجية في لندن. وبناءً على طلبه نقله زورق سريع الى حيث كان قائد الأسطول البريطاني في بحر إيجه، الأميرال كالثورب، الذي كان مقر قيادته في جزيرة ليمنس اليونانية.

أبلغ تاونسهند لندن أن رئيس وزراء تركيا الجديد مستعد لعقد صلح على أساس نوع الشروط السخية التي وضع هو مسودتها في القسطنطينية. وقد أعطى لندن الانطباع بأن تركيا ستواصل الحرب إذا لم تحصل على هذه الشروط السخية. وأهم من ذلك أنه أشار الى أن الباب العالي يرغب في التعاون مع بريطانيا وليس مع الحلفاء الآخرين. (الحقيقة ـ التي لم يكن يعرفها تاونسهند ـ هي أن أول محاولة قام بها عزت كانت محاولة اجراء اتصال مع فرنسا، ولكن مبعوثه لم يتمكن من الوصول الى مقر القيادة الفرنسية[١٣]. وظل البريطانيون يعتقدون على مدى عقود من السنين ـ شأنهم شأن معظم المؤرخين ـ أن تركيا أصرت على أن تستسلم لهم وليس لفرنسا).

أبرق كالثورب أيضاً بالنبأ الى لندن في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) . وقد أكد (وفقاً لرئيس وزراء بريطانيا) «أن الأتراك راغبون بصورة خاصة في التعامل معنا وليس مع الفرنسيين»[١٤]. وفي الوقت عينه حمل كالثورب على الخطة الفرنسية الهادفة الى تولي قيادة الأسطول الذي سيبحر الى القسطنطينية. وجاء في برقية كالثورب «ان تأثير ابحار أسطول بقيادة فرنسية الى

(١٣) داير، **الهدنة التركية**: ١، ص ١٦١.

(١٤) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٦: ١٩١٨ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٧)، ص ٢٧٨.

القسطنطينية سيكون مدعاة للأسى»[١٥]. ولم يكن بطبيعة الحال باستطاعة أي أسطول للحلفاء أن يدخل الدردنيل آمناً إلا بتسليم قلاع الشاطىء الى الحلفاء. وقد ذكر كالثورب أن تاونسهند قال ان الأتراك مستعدون لتقديم هذا التنازل ولكن لبريطانيا فقط وليس لجميع القوات الحليفة، بشرط أن توافق بريطانيا على حمايتهم من أي عمل قد تقدم عليه القوات الألمانية الباقية في الجوار. «يعتقد الجنرال تاونسهند أن الأتراك سيكونون مستعدين لارسال مندوبين مطلقي الصلاحية لبحث الصلح مع ممثلي بريطانيا وسوف يسمحون للبريطانيين بأن يتسلموا قلاع الدردنيل إذا ما تأكدت لهم مساندة بريطانيا ضد الألمان الموجودين في تركيا والبحر الأسود»[١٦].

أدت البرقيات الواردة من تاونسهند وكالثورب الى عقد أطول اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني في زمن الحرب. كان مجلس الوزراء البريطاني لا يزال متخوفاً من أن تمتد الحرب ضد ألمانيا الى عام ١٩١٩ أو عام ١٩٢٠، فأراد تأمين المرور البحري للأسطول البريطاني عبر الدردنيل الى البحر الأسود، حيث يستطيع الأسطول أن يصل الى ساحل رومانيا ليقوم بدور هام في المراحل النهائية للحرب في أوروبا. وقد وافق مجلس الوزراء على التخلي، إذا اقتضى الأمر، عن بقية الشروط الأربعة والعشرين للهدنة المقترحة من قبل الحلفاء إذا أوقف الأتراك الأعمال الحربية، وسلموا قلاع الدردنيل وفعلوا كل شيء ممكن لضمان سلامة مرور الأسطول عبر المضائق الى البحر الأسود.

فوض مجلس الوزراء كالثورب أن يفاوض بشأن هدنة بدلاً من اتفاقية صلح، لأن اتفاقية الصلح تستدعي مشاورات مع الحلفاء وتسبب تأخيراً[١٧]. وأبلغه مجلس الوزراء ألا يقبل ما هو أقل من تسليم قلاع الدردنيل وحرية المرور في المضائق. وكانت تعليمات مجلس الوزراء اليه أن يطالب ببقية الشروط الأربعة والعشرين وأن يؤمن قبول أكبر عدد ممكن منها، على أن يتساهل إذا لم يوافق عليها الأتراك.

احتج وزير الخارجية الفرنسي لأنه لم يؤخذ رأي فرنسا قبل تفويض كالثورب من قبل مجلس الوزراء البريطاني بالتفاوض والانحراف عن شروط الهدنة التي كان الحلفاء قد اتفقوا عليها. كان كليمنصو حانقاً. ولم يكن سبب ذلك أن رئيس وزراء فرنسا بدّل آراءه وصار يضمر أهدافاً في الشرق الأوسط. كل ما في الأمر انه لم يقبل أن تعامل فرنسا وكأنها مرؤوسة أو بلد مهزوم[١٨]. وسارع مجلس الوزراء البريطاني إلى ارسال اللورد ميلنر إلى باريس لشرح الأمور لكليمنصو، وبدا وقتها ان الفرنسيين هدأت خواطرهم.

ظهر سبب جديد للخلاف عندما علم الفرنسيون بالتفسير البريطاني للاتفاقية التي توصل اليها

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) ستيفن روسكيل، هانكي: **رجل الأسرار**، المجلد ١: ١٨٧٧ ـ ١٩١٨ (لندن: كولنز، ١٩٧٠)، ص ٦١٩ وما يليها.

(١٨) ديفيد روبين واطسون، **جورج كليمنصو: سيرة حياة سياسية** (لندن: اير ميثوين، ١٩٧٤)، ص ٣٧١.

الحلفاء بشأن من يجب أن يجري مفاوضات الهدنة. فقد نصت الاتفاقية على أن يتولى اجراء المفاوضات أول عضو في التحالف تتصل به تركيا لعقد هدنة. وبما أن الأتراك اتصلوا ببريطانيا بواسطة تاونسهند، فقد كان تفسير بريطانيا انه يعود لها وحدها اجراء المفاوضات.

أرسلت الحكومة البريطانية تعليمات الى الأميرال كالثورب، باستبعاد الفرنسيين من المفاوضات إذا ما حاولوا الاشتراك فيها. ولعل البريطانيين كانوا يخشون أن يصر الفرنسيون، إذا سمح لهم بالاشتراك في المفاوضات، على تقديم مطالب الى تركيا من شأنها أن تؤخر أو تحول دون عقد الهدنة[١٩]. أو ربما كانت تلك (كما اعتقد كثيرون في فرنسا) خطوة أولى مكشوفة في الحملة البريطانية لحرمان فرنسا من الوضع الذي وعدت بأن تناله في الشرق الأوسط بعد الحرب.

(٣)

افتتح مؤتمر الهدنة عند الساعة التاسعة والنصف صباحاً يوم الأحد ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، على متن السفينة الحربية (أغاميمنون)، وهي بارجة بريطانية كانت راسية قبالة مرفأ مودروس في جزيرة ليمنوس اليونانية. كان على رأس الوفد العثماني الصغير صديق تاونسهند، رؤوف بك وزير البحرية الجديد. أما الوفد البريطاني فكان برئاسة الأميرال كالثورب.

أطلع كالثورب الوفد العثماني على رسالة كان قد تلقاها من نائب الأميرال جان آميه، كبير ضباط الأسطول الفرنسي في المنطقة، يبدي فيها رغبة حكومته بأن يشارك هو في المفاوضات. واقترح أن يحضر الاجتماعات على البارجة أغاميمنون بصفته ممثلاً لنائب الأميرال دومينيك غوشيه، القائد العام لقوات الحلفاء البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك يكون رئيساً للأميرال كالثورب.

أما أعضاء الوفد العثماني، فقد ذكروا أن أوراق اعتمادهم تفوضهم أن يكونوا معتمدين لدى البريطانيين فقط، وليس لدى الفرنسيين. فأجاب كالثورب بأن اشتراك الفرنسيين ليس مرغوباً فيه بأية حال من الأحوال. ورفض أن يوجه دعوة الى الأميرال أميه للصعود الى البارجة أغاميمنون.

جرت المفاوضات في قمرة القبطان على سطح البارجة. وشرع كالثورب، بما بدا أنه روح الصراحة، يتلو بصوتٍ عال الشروط المقترحة للهدنة ويبحثها شرطاً شرطاً. وبما أن المندوبين العثمانيين لم يطلعوا سلفاً على الوثيقة بكاملها، فانهم لم يستوعبوا على الفور الأثر التراكمي لبنودها الأربعة والعشرين. علاوة على ذلك طمأنهم كالثورب الى أن بريطانيا لا تقصد الحاق أي أذى، ولا تنوي سوى أن تمد يد المساعدة وشرح ما قال انها غاية الحلفاء من صياغة مختلف البنود، وجاء شرحه لها موحياً أن الغاية هي تهيئة علاجات لأوضاع طارئة تحدث في زمن بعيد، الى حد أنه ليس محتملاً قط اللجوء الى تطبيقها. وفي الوقت عينه تمكن من الايحاء بأن موقف الحلفاء لا ينطوي

(١٩) داير، **الهدنة التركية**: ٢.

على كثير من العطاء: فإذا كانت رغبة الأتراك في هدنة، فعليهم أن يقبلوا المسودة التي تقدم بها الحلفاء إلى حد ما بكاملها.

وإذا رأى رؤوف بك، رئيس الوفد العثماني أن ليس أمامه بديل، وقّع مساء ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) على اتفاقية هدنة تختلف اختلافاً بسيطاً عن مسودة الحلفاء الأصلية. وقد نصت الاتفـاقية على توقف الأعمال الحربية بدءاً من ظهر اليوم التالي. كانت الهدنة في واقع الأمر استسلاماً يسمح للحلفاء باحتلال مواقع استراتيجية في الامبراطورية العثمانية إذا ما تعرض أمنهم للخطر: عملياً كانت للحلفاء حرية احتلال أية منطقة يريدون احتلالها.

ولدى عودة رؤوف بك وأعضاء وفده الى القسطنطينية، ادعوا أن الهدنة لا تشكل استسلاماً وصوروا شروطها وكأنها أرحم مما هي فعلاً[٢٠]، وبذلك بذروا بذور الخيبة وبذور السخط.

وبينمـا كانت مفـاوضـات الهدنة جارية، دعا طلعت الى اجتماع عقده مع الزملاء السياسيين الموثوقين في دارة أنور، من أجل تأسيس منظمة سرية هدفها حماية قادة حزب تركيا الفتاة الذين سيبقون في البلاد، من أية أعمال انتقامية محتملة من جانب الحلفاء، إذا حدثت أعمال كهذه، ولوضع الأساس للمقاومة المسلحة لشروط الحلفاء إذا اقتضى الأمر ذلك. وقد تم تنظيم خلايا سرية في القسطنطينية ثم في سائر أنحاء الولايات.

لقد أعد أنور وطلعت وجمال ترتيبات هروبهم (وقد علم بها رئيس الوزراء)[٢١]، وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) هرب حكام استانبول السابقون مع حلفائهم الألمان. وفي اليوم التالي، الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر)، عمد رئيس الوزراء الى اتخاذ اجراءات مطالبة الألمان بإعادة الفارين، ولكن ألمانيا كانت تنهار وهكذا توارى الفارُّون.

(٤)

استشـاط كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي غضباً لأن بريطانيا انفردت في اتخاذ قرارات في مودروس، واحتج على ذلك احتجاجاً شديداً خلال جلسة عقدها مجلس الحرب الأعلى للحلفاء في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) . ولكن لويد جورج، حسب رواية المراقبين، رد بكلام أشد مما سمع. وقد قال الكولونيل هاوس، مبعوث وودرو ويلسون، ان رئيسيْ الوزراء «كانا يتقاذفان الكلام مثل أنثييْ سمك، على الأقل لويد جورج فعل ذلك»[٢٢].

قال لويد جورج مخاطباً كليمنصو والآخرين:

---

(٢٠) صلاحي رامسدان سونييل، **الدبلوماسية التركية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية** (لندن وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، ص ٣.

(٢١) اريك جان زورشر، **العامل الوحدوي: دور جمعية الاتحاد والترقي في الحركة القومية التركية ١٩٠٥ ـ ١٩٢٦** (ليدن: ا.ج. بريل، ١٩٨٤)، ص ٧٢.

(٢٢) واطسون، **كليمنصو**، ص ٣٦٧.

«فيما عدا بريطانيا لم يسهم أحد في حملة فلسطين بأكثر من حفنة من الجنود السود... وبريطانيا لها الآن على الأرض التركية نحو ٥٠٠,٠٠٠ رجل. وبريطانيا أسرت ثلاثة أو أربعة جيوش تركية ومُنيت بمئات الآلاف من الاصابات في الحرب مع تركيا. أما الحكومات الأخرى فإن كل ما فعلته هو ارسال بضعة رجال شرطة سود ليتأكدوا من أننا لم نسرق القبر المقدس! ولكن عندما آن أوان توقيع هدنة، قام كل هذا الصخب»[٢٣].

وأشار بلفور الى أن فرنشي ديسبيري فاوض بشأن الهدنة البلغارية من دون استشارة بريطانيا، وان كالثورب ليس أقل حقاً في أن يفاوض بشأن الهدنة التركية من دون استشارة فرنسا. وبعد أن تشاور كليمنصو مع وزير خارجيته وافق في نهاية الأمر على أنه لم يعد هناك ما يمكن عمله بشأن هدنة مودروس ما دامت قد وقعت وانتهى الأمر، ولذلك يعتبر المسألة مقفلة.

بتاريخ ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي بعد نحو أسبوعين من توقيع الهدنة التركية وبعد الهدنة على الجبهة الغربية بيوم واحد، دخلت مجموعة من السفن الحربية بقيادة الأميرال كالثورب مضائق الدردنيل، مارة على مقربة من موقع آثار طروادة القديمة[*]، وشقت طريقها بمظاهر الظفر الى القسطنطينية رافعة العلم البريطاني.

(٥)

أحد الأسباب التي جعلت رئيس الوزراء البريطاني يتعجل الأمور في المسألة التركية، انه رغب في تسوية الأمور قبل أن تتدخل الولايات المتحدة. وقد كتب موريس هانكي سكرتير مجلس الوزراء الحربي في مفكرته بتاريخ ٦ تشرين الأول (أكتوبر) كلاماً صريحاً صراحة غير عادية قاله رئيس الوزراء مبيناً ما هو عازم أن يفعل:

«اتخذ لويد جورج موقفاً متعنتاً جداً وأرادنا أن نتراجع عن اتفاقية سايكس ـ بيكو بحيث نحصل على فلسطين وندخل الموصل في المنطقة البريطانية بل ونستبعد الفرنسيين من سورية. وقام أيضاً بحركة ماكرة لمطالبة أميركا بأن تأخذ فلسطين وسورية وهدفه من ذلك أن يجعل الفرنسيين أكثر حرصاً على اعطائنا فلسطين لكي يكون لهم عذر للاحتفاظ بسورية. وكان أيضاً شديد الاحتقار للرئيس ويلسون وحريصاً على ترتيب اقتسام تركيا بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى قبل أن يتحدث الى أميركا، وكان رأيه كذلك أن ابتلاعنا لحصتنا من تركيا الآن وابتلاع المستعمرات الألمانية في وقت لاحق يقلل من لفت الانتباه الى مكاسبنا الهائلة في الحرب»[٢٤].

---

(٢٣) لويد جورج، **مذكرات الحرب**، المجلد ٦ ـ الصفحتان ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(*) قبل ثلاثة آلاف سنة، شهدت طروادة انتهاء تحالف أوروبي حربي آخر الى حالة محزنة عندما فعل اغاميمنون، قائد ذلك التحالف، ما فعلته بريطانيا على متن البارجة اغاميمنون: فقد منع حليفاً من الحصول على جائزة من جوائز النصر كان قد استحقها.

(٢٤) روسكيل، **هانكي**، المجلد ١، ص ٦٠٩.

أما بلفور فكان له رأي مختلف جداً. فعندما اقترح الفرنسيون القيام بما كان يفكر به لويد جورج ـ أي تسوية الأمور قبل وصول الأميركيين ـ رأى بلفور أن الاقتراح لا يقل كثيراً عن الجنون. «محاولتهم المتعمدة لاقصاء الأميركيين عن أي نصيب مؤثر في التسوية العالمية، ليست في مصلحتنا ولا في مصلحة الفرنسيين أنفسهم... لا شك في أن الكولونيل هاوس حريص على العمل معنا بأوثق ما يستطيع وسيكون أمراً مهلكاً أن نعطيه الانطباع بأننا نسوي مسائل كبيرة أو لدينا أقل رغبة في تسويتها من وراء ظهره»[٢٥]. كان بلفور يعتقد أن استقرار تسوية السلام تتطلب المشاركة الأميركية. وهو خلافاً لرئيس الوزراء لم يكن مخلصاً في عرض الانتداب على فلسطين على الولايات المتحدة فحسب، بل كان يعتقد أنه أمر حيوي اقناعها بقبول هذا الانتداب.

أما ليو ايميري، المسؤول في وزارة الحربية وفي أمانة سر مجلس الوزراء الحربي، والذي أصبح وثيق الصلة سياسياً برئيس الوزراء، فقد كان يغلب عليه الخوف أكثر من الأمل في أن تقبل الولايات المتحدة هذا العرض إذا قدم لها. وقد كتب الى الزعيم الصهيوني الدكتور حاييم وايزمان طالباً اليه أن يعمل لمقاومة الوصاية الأميركية، ونجح في تأمين بيان صادر عن وايزمان يقول فيه انه متفق مع إيميري أن بريطانيا هي الخيار الأفضل كدولة انتداب[٢٦].

بيد أن موريس هانكي بصفته سكرتير مجلس الوزراء الحربي ورئيس إيميري المباشر، كان محبذاً لوصاية أميركية باعتبارها وسيلة لكي تضمن بريطانيا الفائدة الاستراتيجية المتمثلة في اقصاء أي عدو محتمل عن فلسطين دون أن تتحمل بريطانيا عبء القيام بذلك بنفسها. وقد أبلغ لويد جورج أنه يرغب في أن تأخذ الولايات المتحدة فلسطين «بهدف خلق دولة حاجزة لحماية مصر»[٢٧]. كان هذا الاقتراح ينطوي ضمناً على فكرة كيتشنر القديمة أن فلسطين لا قيمة لها في حد ذاتها. وبطبيعة الحال لم يوافق لويد جورج.

(٦)

في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ اجتمع كليمنصو ولويد جورج في مقر رئيس الوزراء البريطاني في لندن. كان ذلك بعد عقد الهدنات بشهر واحد وقبل افتتاح مؤتمر الصلح في باريس بشهرين. ولم يكن مقرراً أن يصل رئيس الولايات المتحدة الى لندن قبل نهاية كانون الأول (ديسمبر) لكي يطرح رؤيته المثالية للمستقبل. ولذلك كان هناك وقت كافٍ للتوصل الى اتفاقيات خاصة قبل ذلك الموعد. وقد اجتمع رئيسا الوزراء على انفراد ولم يدون أي منهما ملاحظات. ورواية ما حدث قدمت كتابة الى مجلس الوزراء البريطاني بعد نحو ثمانية شهور من قبل بلفور،

(٢٥) لاو ودوكريل، **سراب السلطة**، المجلد ٢، ص ٣٥٩.

(٢٦) **رسائل واوراق حاييم وايزمان**، المجلد ٨، السلطة آ: تشرين الثاني ١٩١٧ ـ تشرين اللأول ١٩١٨، أعدها للطباعة رفدرة بارزيلاي وبارنيت ليتفينون (القدس: مطبعة الجامعة الاسرائيلية، ١٩٧٧)، الصفحتان ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢٧) روسكيل، **هانكي**، المجلد ١، ص ٥٩٤.

الذي يعتقد أنه سمع الرواية من لويد جورج. وجاء تثبيت هذه الرواية لاحقاً في مذكرات لويد جورج التي تحدث فيها عن معاهدات الصلح.

وفي سياق حديث بدأ بالمسائل الأوروبية أُثير موضوع الشرق الأوسط. فسأل كليمنصو ما هي التعديلات التي ترغب بريطانيا بادخالها على المطالب الفرنسية. ورد لويد جورج: «الموصل»(*). فقال كليمنصو: «هي لكم. هل من شيء آخر؟»، فأجاب لويد جورج: «فلسطين». ومرة أخرى قال كليمنصو: «ستحصلون عليها»[٢٨]. ان كليمنصو الرجل الذي يحترم كلمته قد حافظ على وعده طوال الملاسنات المريرة في مؤتمرات الصلح، بالرغم من أنه لم يكن هناك تثبيت خطي لتنازلاته، وحتى بالرغم من أن البريطانيين لم يرد في ذهنهم أنه يتوقع أن يتلقى تعويضاً عن هذه التنازلات(*).

كانت سياسة كليمنصو طوال حياته السياسية المديدة أن يتنازل لبريطانيا في الشرق الأوسط لكي يضمن تأييدها في أوروبا ضد ألمانيا. ويبدو أن هذا هو ما اعتقد رئيس الوزراء الفرنسي انه أنجزه في الأول من كانون الأول (ديسمبر)، والظاهر أن كليمنصو اعتقد ـ وتبين أنه كان مخطئاً في اعتقاده ـ انه حصل على الأقل على موافقة ضمنية من لويد جورج بتأييد مطالب فرنسا في أوروبا مقابل موافقة كليمنصو الصحرية على مطالب بريطانيا في الشرق الأوسط.

ولكن رئيسي الوزراء لم يتوصلا في حقيقة الأمر الى اتفاق بشأن الشرق الأوسط في الأول من كانون الأول (ديسمبر). فقد تبين خلال بضعة الشهور التالية أن لويد جورج لم يتقدم بكل طلباتـه الشرق أوسـطية عندما طلب اليه كليمنصو أن يفعل ذلك في الأول من كانون الأول (ديسمبر)، إذ انه إضافة الى المطالب التي ذكرها أراد أيضاً من فرنسا أن تتخلى عن مطالبتها بسورية.

لم يكن لويد جورج بذلك ينهج سياسة خارجية شخصية محض. ففي الثاني من كانون الأول (ديسمبـر) ـ أي في اليوم التالي للقاء لويد جورج وكليمنصو ـ أبلغ اللورد كورزون «اللجنة الشرقية» لمجلس الوزراء أنه يعتقد بلزوم اقصاء فرنسا عن سورية. إن كورزون، الذي كان رئيساً لهذه اللجنة ـ التي عهد اليها مجلس الوزراء بمهمة إعادة تحديد أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط ـ تراجع عن منطق اللعبة الكبرى التي سبق له أن لعب فيها دوراً بارزاً. كان كورزون في ما مضى نائباً للملك في الهند وقام برحلات على امتداد الحدود الروسية التي كانت تتوسع آنذاك، وقد اعتقد سابقاً، وعاد الآن للاعتقاد مرة أخرى، أن هدف بريطانيا الاستراتيجي

(*) الموصل مركز تجاري في المنطقة الغنية بالنفط التي تشكل الآن شمال العراق، وكان سايكس وكيتشنر قد وعدا فرنسا بها خلال المفاوضات التي جرت بين سايكس وبيكو في عام ١٩١٦.

(٢٨) مذكرة بلفور مقتبسة في كتاب اليزابيت مونرو، **لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، طبعة منقحة، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨١)، الصفحتان ٥٠ ـ ٥١.

(*) كان الاعتقاد السائد في الدوائر السياسية الفرنسية أن لويد جورج أعطى تأكيدات بالمقابل ـ ولو انه ليس واضحاً ماذا كانت تلك التأكيدات.

هو منع أية دولة كبرى من قطع الطريق الى الهند. ولم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن فرنسا، شريكة بريطانيا الأوروبية، لديها أية نية لعرقلة طريق بريطانيا إلى الشرق. ولكن امتلاك فرنسا لسورية يجعلها في وضع القادر على فعل ذلك، ويجعل فرنسا في الحقيقة الدولة الكبرى الوحيدة القادرة على القيام بهذا التهديد.

وقد جاء في مذكرة لهيئة الأركان العامة البريطانية بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨: «من الصعب أن يرى المرء كيف يمكن لأي ترتيب أن يكون أكثر قابلية للاعتراض عليه من وجهة النظر العسكرية، مما هي الحال مع اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦، التي توضع بموجبها قوة أجنبية طموحة وذات أهداف على الخطوط الداخلية في ما يتعلق بوضعنا في الشرق الأوسط»[٢٩]. وقد كان هذا رأي كورزون أيضاً.

أبلغ اللورد كورزون اللجنة الشرقية:

«جانب كبير من حياتي العامة أمضيته بأمور ذات علاقة مع طموحات فرنسا السياسية في كل منطقة نائية حيث للفرنسيين تأثير فيها. لقد وجدنا أنفسنا، لأسباب السلامة الوطنية، في تحالف مع الفرنسيين، وأنا آمل أن يستمر هذا التحالف، ولكن طبيعتهم القومية تختلف عن طبيعتنا، ومصالحهم السياسية تتصادم مع مصالحنا في حالات كثيرة. وأنا أخشى جدياً أن تكون فرنسا هي الدولة الكبرى التي ينبغي أن نخافها أكثر من غيرها في المستقبل»[٣٠].

لقد كان كورزون ينظر نظرة خاصة الى المنطقة التي يجب تبعاً لذلك اقصاء فرنسا عنها في آسيا. وكان رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية، السير هنري ويلسون، ينظر الى الأمور نظرة مماثلة فكتب يقول: «من الضفة اليسرى لنهر الدون الى الهند هذه منطقة مصالحنا ويجب حصرها بنا»[٣١]. أما بلفور فكان متشككاً. فقد لاحظ أن البوابات المؤدية الى الهند «أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن الهند، ولاأعرف الى أي مدى تريد هيئة الأركان العامة أن تنقلها غرباً»[٣٢].

ولم تكن لرئيس الوزراء البريطاني ذهنية إقامة سياساته على أساس مثل هذه النظرية الجغرافية ـ السياسية. كل ما يستطيع المرء قوله، هو أن لويد جورج كان ببساطة يحاول الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأرض المستولى عليها. وفي المسألة السورية، يبدو أنه كان مجرد انتهازي منغمس في غش لا ضابط له.

---

(٢٩) مايكل ل. دوكريل وج. دوغلاس غولد، **سلام غير واعد: بريطانيا ومؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ١٩٢٣** (لندن: باتسفورد اكاديميك اند اديوكيسنال، ١٩٨١)، ص ١٤٦.

(٣٠) كريستوفر اندرو و ا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١٧٢.

(٣١) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١**، (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ١٦٣.

(٣٢) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في اعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٦٠.

(٧)

جاء التأييد لأهداف رئيس الوزراء البريطاني من أنصار كيتشنر في الشرق الأوسط، الذين كانوا يقـولون منذ أكثر من عام انه يجب أن تحصل بريطانيا على فلسطين، وذريعتهم في ذلك أن بريطانيا بحاجة اليها من أجل التوفيق بين العرب واليهود. وبعد مرور أشهر على توقيع هدنة مودروس، توسع الجنرال جيلبرت كلايتون في هذا المنحى. فقد ادعى في مذكرة يبدو انها وصلت الى مكتب رئيس الوزراء انه اتضح له بعد شهور من الخبرة في احتلال أراضٍ عثمانية سابقة، ان الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا لفرنسا ـ ليس في فلسطين فقط بل في سورية أيضاً ـ أصبحت من الناحية العملية لا تتلاءم مع الالتزامات التي قدمت للقومية العربية وللصهيونية. فلا بد إذاً من أن يستمر الاحتكاك وأن يخلق أخطاراً لبريطانيا. ولذلك يجب أن نختار. ومضى كلايتون في جدله قائلاً: إذا كان لا بد من إعطاء سورية الى فرنسا، فيجب عندئذ على بريطانيا أن تتخلى عن اهتمامها بفلسطين لمصلحة الولايات المتحدة أو لمصلحة بلد آخر مستعد لأن يحمل العبء. ولكن البديل الأفضل هو أن تتولى بريطانيا الحكم في فلسطين وسورية وأن تأخذ في الاعتبار الأماني اليهودية والعربية وأن تكافىء فرنسا في مكان آخر، ربما باعطائها القسطنطينية[٣٣].

في شتـاء ١٩١٩ وزع مكتب رئيس الوزراء البريطاني على الصحافة البريطانية مذكرة سرية تتضمن خلفية، القصد منها إظهار أن قوات فيصل «ساعدت مادياً» الجنرال اللنبي وأنها دخلت «المدن الداخلية» الأربع الكبرى في سورية (دمشق، حمص، حماه، حلب) قبل أن تدخلها قوات أخرى تابعة لقيادة الجنرال اللنبي» وان قوات فيصل فعلت ذلك ليس كقوة غزو أجنبية جاءت من الحجاز بل كقوة من أهل البلاد. «ان الأغلبية العظمى من الجنود العرب الذين ساعدوا على هذا النحو في تحرير سورية كانوا مواطنين من أهل المنطقة»[٣٤]. كان توجه المذكرة أن تظهر أن سورية الناطقة بالعربية قد نهضت وحررت نفسها وأن من المخالفة للمبادىء التي تنادي بها الديمقراطية الغربية محاولة إعادة فرض الحكم الأجنبي.

كان عدد الجيش العربي الذي قاده فيصل في حملتي فلسطين وسورية يقارب ٣,٥٠٠ رجل، ولكن لويد جورج حصل من فيصل على تصريح علني قال فيه ان العرب الذين خدموا أو تحالفوا معه أو مع والده في وقت أو آخر خلال الحرب بلغ عددهم نحو ١٠٠,٠٠٠، واستخدم رئيس الوزراء البريطاني هذا الرقم في مجادلته الفرنسيين. كان لويد جورج يعرف أن الرقم مضخم تضخيماً جامحاً، (كتب في ما بعد «المثل يقول ان علم الحساب الشرقي علم خيالي»)، بل كان يعتقـد أن الاسهـام العـربي في فتح فلسطين وسورية «يكاد لا يذكر»[٣٥]. أما في موقفه ضد

---

(٣٣) لندن. مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف. ـ ٢٠٥ ـ ٣. الوثيقة ٩.

(٣٤) المرجع نفسه. الوثيقة ٧.

(٣٥) ديفيد لويد جورج، **مذكرات مؤتمر الصلح** (نيوهاتن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، الصفحتان ٦٦٥ ـ ٦٦٨.

الفرنسيين فقد كانت حجته انهم يضعونه في موقف صعب عندما يطلبون اليه أن يعمل ضد حليفه الكبير الآخر، فيصل. وكان يقول ان فيصل وجيشاً كبيراً من السوريين حرروا بلدهم وهم يحكمونها الآن، تحت قيادة الجنرال اللنبي، ومن العسير أن يتوقع أحد من بريطانيا أن تسمح لفرنسا بالتحرك ضدهم. كان من الناحية العملية يقول أن بريطانيا في حل من التزامات تحالفها مع فرنسا بسبب التزامات تحالفها مع سورية.

في نهاية شتاء عام ١٩١٩ جاء اللنبي لتناول طعام الغداء مع لويد جورج وسكرتيرته، فرانسيس ستيفنسون، وقد دوّنت السكرتيرة في مفكرتها «أن لويد جورج كان يحثه على تزويد فرنسا بالحقائق عن سورية، أي أن الفرنسيين لن يطاقوا هناك. وفي اعتقادي أنه فعل ذلك في اجتماع لاحق بين رئيس الوزراء وكليمنصو ونستون. إن الفرنسيين عنيدون جداً بشأن سورية ويحاولون أن يعلنوا أن الانكليز يريدونها لأنفسهم». ولاحظت أن تعقيب لويد جورج على ذلك هو: «أن فرنسا رابح ضعيف. انها لا تحسن الافادة من انتصاراتها»[٣٦].

قبيل غداء اللنبي كتب اللورد ميلنر من باريس الى رئيس الوزراء عن محادثاته مع كليمنصو. قال ميلنر في رسالته انه أخبر رئيس الوزراء الفرنسي «بكل صراحة اننا مع عدم رضانا عن خطة سايكس ـ بيكو التي هو نفسه أقرّ بالحاجة الى تغييرها تغييراً جذرياً، ليست لدينا رغبة في أن ننهي وجود فرنسا في سورية أو أن نحصل على سورية لأنفسنا... الصعوبة السورية ليست من صنع أيدينا، بل تعود الى أن الفرنسيين لسوء الحظ لم يلقوا هوى في نفوس العرب. هذا يضعنا في موقف محرج..» لأن العرب بقيادة فيصل «أسهموا مادياً في انتصارنا».

كان ميلنر يعرف انه لم يكن صريحاً مع كليمنصو في كلامه عن دوافع بريطانيا ونياتها، إذ انه أضاف «أجد أن كل سلطة حكومية أخرى، عسكرية كانت أو دبلوماسية، تعاكسني. انني معارض كل المعارضة فكرة محاولة الاحتيال على فرنسا لاخراجها من سورية»[٣٧].

بطبيعة الحال ادعى لويد جورج ـ مثلما ادعى ميلنر في حديثه مع كليمنصو ـ انه لا يريد أن يأخذ سورية لبريطانيا، وانه في الحقيقة سيرفض انتداباً بريطانياً عليها، وانما هو يؤيد قضية فيصل العربية. ولكن القضية العربية كانت مجرد واجهة تتوقع بريطانيا أن تحكم من ورائها، إذ ان كليمنصو قال للورد ميلنر ـ ولم ينكر ميلنر ـ أن فيصل يفعل ما يطلبه مستشاروه البريطانيون[٣٨].

وقد لفت ميلنر انتباه لويد جورج الى أن كليمنصو كان في مسألة الشرق الأوسط متفوقاً كثيراً في ليبراليته على حكومته والجهاز البيروقراطي الذي يعاونه. وكان المعنى الضمني لملاحظات ميلنر

---

(٣٦) فرانسيس ستيفنسون، **لويد جورج: مفكرة**، أعدها للطباعة ا.ج. ب. تيلون (نيويورك ولندن: هاربر وراو، ١٩٧١)، ص ١٧٤.

(٣٧) لندن. مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف ـ ٣٩ ـ ١ ـ ١٠.

(٣٨) المرجع نفسه. ف ـ ٢٠٥ ـ ٣. الوثيقه ٧.

انه إذا لم يحصل رئيس الوزراء الفرنسي على شروط مرضية، فقد يحل مكانه شخص يكون التعامل معه أقل سهولة.

في خريف عام ١٩١٩ نقل ألفرد موند، الصناعي من شركة (أمبيريال كميكالز) الذي كان لويد جورج قد ضمه الى حكومته بصفته مفوض الأشغال، عن البارون أدموند روتشيلد انه ذكر له أن ممالأة بريطانيا للعرب ضد الفرنسيين سوف تنفر الرأي العام الفرنسي. وأكد موند «الأهمية الكبيرة للمحافظة على التحالف الانكليزي ـ الفرنسي في حالة سليمة»[٣٩]. ولكن بدا أن رئيس الوزراء البريطاني تعامى عن الخطر الذي قد يلقي بهذا التحالف الى التهلكة.

وحتى سير مارك سايكس، الذي أمضى سنوات في العمل كي يبين أن ثمة متسعاً للجميع للحصول على حصة عادلة في مستقبل الشرق الأوسط، عاد من سورية بإطار تفكير متغير (إذا كان لنا أن نصدق ملاحظات لويد جورج الشخصية التي أبداها بعد ذلك بوقت قصير ـ ولعلها يجب ألا تصدق). فقد قال رئيس الوزراء ان سايكس: «كان رجلاً قلقاً جزعاً... كان مسؤولاً عن الاتفاقية التي سببت لنا كل هذه المتاعب مع الفرنسيين. نحن نسميها (اتفاقية سايكس ـ بيكو) ان سايكس تفاوض بشأنها مع بيكو الفرنسي الذي تفوق عليه. لقد رأى سايكس الصعوبات التي ورطنا بها فكان بالنتيجة شديد القلق. قلت له شيئاً عن الاتفاقية وفي الحال رأيت كيف اني آذيته. أنا آسف. بودي لو اني لم أقل شيئاً. اني ألوم نفسي. لقد بذل قصارى جهده. لم أكن راغباً في التشديد على غلطته أو أن أزيده تعاسة»[٤٠].

وعلى غرار ذلك استنتج توماس ادوارد لورنس ان سايكس يود الآن «أن يكفّر» عن استعداده سابقاً لاقتسام الشرق الأوسط مع حليفة بريطانيا[٤١]:

«إذا كان الأمر كذلك، فقد فات الأوان. لقد مات سايكس في باريس بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩١٩ في حجرته في فندق لوتي ضحية وباء الأنفلونزا الذي اكتسح العالم في عامي ١٩١٨ و١٩١٩(*)، الذي عزت فرنسا بدايته الى اسبانيا، واسبانيا الى فرنسا، والولايات المتحدة الى أوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية الى أميركا، وعزت جيوش اللنبي بداية الوباء الى القوات التركية المتقهقرة»[٤٢].

---

(٣٩) المرجع نفسه. ف ـ ٣٦ ـ ٦ ـ ٥٦.

(٤٠) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢٥.

(٤١) ديزموند ستيوارت، **ت. ا. لورنس** (نيويورك ولندن: هاربر وراو، ١٩٧٧)، ص ١٣٣، **وت. ا. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة** (غاردن سيتي، نيويورك: دبلداي ودوران وشركاؤهما، ١٩٣٥)، الفصل ٦.

(*) قضى وباء الأنفلونزا على أكثر من عشرين مليون انسان، فطغى على الملايين الثمانية والنصف الذين قتلوا في الحرب. وقيل انه مع حلول عام ١٩١٩ كان كل رجل وامرأة وطفل على وجه البسيطة قد أصيب بعدوى هذا المرض[٤٢].

(٤٢) وليم هـ. ماكنيل، **الجوائح والشعوب** (غاردن سيتي نيويورك: كتب دبلو اي انكور، ١٩٧٦)، ص ٢٥٥.

(٤٣) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الرابعة عشرة، تحت عنوان: **س. انفلونزا**، وأيضاً الطبعة الثانية عشرة، تحت عنوان: **الحملات التركية**.

الجزء التاسع

انحسار التيار

الفصل الاول

دقات الساعة

(١)

النصر في الحرب العالمية الأولى أوصل الامبراطورية البريطانية الى ذروتها: فبعد أن أضيفت اليها المناطق التي احتلتها في الشرق الأوسط وبقاع أخرى، صارت أكبر مما كانت هي - أو أية امبراطورية أخرى - في أي زمان سابق. ومع أن بريطانيا كانت قد تعبت من الحرب ومن المغامرات الباهظة الثمن في أماكن نائية، فقد سعى لويد جورج الى التشبث بأكبر قدر ممكن مما كسبته بريطانيا في الحرب. كان هذا هدفه الأكبر في المفاوضات التي كان على وشك أن يجريها مع الدول الحليفة والشريكة الأخرى. ولكن رئيس الوزراء اختار أن يطلب تفويضاً من الناخبين في بلاده قبل أن يتوجه الى مؤتمر الصلح.

ليلة توقيع الهدنة مع ألمانيا، طلب رئيس الوزراء الى اثنين فقط من السياسيين أن يتناولا طعام العشاء معه ومع رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية سير هنري ويلسون، في مقر رئيس الوزراء. وكان السياسيان هما ونستون تشرشل والمدعي العام اللامع ف. سميث، وهو من خيرة أصدقاء تشرشل. وقد دوّن سير هنري ويلسون في مفكرته «بحثنا أشياء كثيرة ولكن بصورة رئيسة الانتخابات العامة!»[1].

إن رئيس الوزراء بنظرته الثاقبة الى المنفعة السياسية، رأى فرصة للنجاح في الانتخابات إذا دعا اليها في أعقاب النصر مباشرة. وكان أمله، إذا ما حاز مجدداً أغلبية برلمانية مضمونة، أن يربح الوقت لتنفيذ برامجه. وقد سعى وراء التفويض الجديد من الناخبين عندما كانت شعبيته في أوجها. ففي نهاية عام ١٩١٨ كان لا يزال «الرجل الذي ربح الحرب». وقد كان زعيم حزب

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل، المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء (١): كانون الثاني ١٩١٧/ - حزيران ١٩١٩ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ٤١٢.

المحافظين يعبر عن رأي كثيرين عندما قال: «بوسعه أن يكون رئيساً للوزراء مدى الحياة إذا شاء»[٢].

أجريت الانتخابات العامة في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، ولكن احصاء أصوات الناخبين أرجيء حتى الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) بغية اتاحة الوقت لوصول أوراق اقتراع الجنود. وقاد الائتلاف الحكومي رئيس الوزراء الليبرالي لويد جورج وشريكه السياسي زعيم المحافظين أندرو بونار لو. أما جناح الأحرار الذي تزعمه اسكويث فقد خاض الانتخابات منافساً، وانسحب حزب العمال من الائتلاف ليكون منافساً.

حقق الائتلاف نصراً ساحقاً، حتى ان لويد جورج نفسه ذهل بحجم هذا النصر. فقد كان نحو خمسة وثمانين بالمئة من الذين حصلوا على مقاعد في مجلس العموم الجديد من أنصاره. أما الأحرار من جناح اسكويث فقد هزمهم مرشحو الائتلاف وفقد اسكويث نفسه مقعده في مجلس العموم، وهذا ما حدث أيضاً لزعماء بارزين لحزب الأحرار الذي كان قبل الحرب. وقد تفوق مرشحو حزب العمال على أحرار اسكويث، ولأول مرة استطاع حزب العمال أن يدعي أنه يمثل المعارضة الرسمية.

لقد تبدلت طبيعة كتلة الناخبين تبدلاً جذرياً نتيجة للتشريع الذي صدر في زمن الحرب وأعطى لأول مرة المرأة حق الانتخاب (من سن الثلاثين) وجميع الرجال (من سن الواحدة والعشرين). كان عدد الذين يحق لهم الانتخاب في عام ١٩١٨ واحداً وعشرين مليون انسان، مقابل سبعة ملايين ونصف مليون شخص فقط قبل الحرب. وكانت لدى كل من الطبقة العاملة الجديدة والناخبات من النساء أفكار مختلفة اختلافاً جذرياً بشأن مسائل مثل دفع أكلاف التوسع الامبراطوري في الخارج.

كانت الناحية التي تنطوي على احتمال ازعاج لرئيس الوزراء لويد جورج في انتصاره المذهل، هي أن معظم المكاسب الانتخابية كانت من نصيب حزب المحافظين بزعامة بونار لو بدلاً من أن تكون من نصيب حزبه، حزب الأحرار. فقد سيطر المحافظون على أغلبية في مجلس العموم الجديد. وكثيرون من المحافظين كانوا جدداً انتُخبوا أعضاء في مجلس العموم للمرة الأولى، ومن هؤلاء كان عدد كبير من رجال الأعمال الذين مالوا الى الجناح اليميني في حزبهم. ولم يكن جدول أعمالهم السياسي هو جدول أعمال رئيس الوزراء عينه.

بيد أن رئيس الوزراء حصل في ذلك الحين على تأييد كامل من بونار لو، ولذلك شعر انه آمن سياسياً. وقد أوجد لويد جورج شراكة عمل وثيقة مع زعيم حزب المحافظين وكانت هذه الشراكة مناسبة لكليهما. فقد كان بونار لو المتواضع الخجول يشعر بالسعادة إذ أتاح لرئيس الوزراء المفعم نشاطاً والبهي الطلعة أن يتولى القيادة وأن يكون في بؤرة الضوء. وقال بونار لو لأحد مساعديه، مشيراً في كلامه الى شاغل البناء رقم ١٠ شارع داونينغ «يجب ألا نسمح قط لهذا

---

(٢) كنيث مورغان، **لويد جورج**، (لندن: ويدنفيلد ونيكولسون، ١٩٧٤)، ص ١٢٦.

الرجل النحيل أن يغادر. فطريقه وطريقنا متلازمان في المستقبل»[٣].

(٢)

طلب لويد جورج الى ونستون تشرشل، السياسي الذي بلغ الخامسة والأربعين من عمره والذي كان يحاول أن يحيي ماضيه، أن يتولى منصب وزير الدولة لشؤون الحرب والطيران في وزارة ما بعد الحرب. قدم رئيس الوزراء عرض الوزارتين، («بطبيعة الحال سيكون هناك راتب واحد فقط»)، بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩[٤]. وقبل تشرشل العرض في اليوم التالي. وعندما كان تشرشل وزيراً للذخائر لم يكن عضواً في مجلس الوزراء الحربي، ولذلك فان توليه وزارة الحربية كان مؤشر عودته الى الأوساط الداخلية للحكومة. وكما كان متوقعاً، فقد أثار تعيينه معارضة عنيفة.

وقد علقت احدى صحف المحافظين قائلة: «لقد تابعنا مسيرته الرائعة والخاطئة وكنا على ثقة في توقعنا انه سيفسد ان عاجلاً أو آجلاً كل عمل يتولاه. مصيره مرتبط بطباعه: ثمة مثلب مأساوي في السيد تشرشل يضعه كل مرة على الدرب الخطأ... هذا تعيين يجعلنا نرتجف بالنسبة للمستقبل»[٥].

تغلب تشرشل على السمعة التي لصقت به ـ سواء أكان يستحقها أم لا ـ بأنه يبذر موارد البلاد، وانطلق ليظهر أنه يستطيع أن يكون مقتصداً: فأخذ يقول ان السياسات الطموحة ينبغي تقليصها إذا لم تتوفر الموارد الداعمة لها. ولكن عندما ذكر أن بريطانيا قد تفتقر الى المال والقوة البشرية لتنفيذ خطط لويد جورج الرامية إلى احلال بريطانيا محل الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، تجاهله رئيس الوزراء عامداً.

لقد ادعى رئيس الوزراء أن لبريطانيا الحق بأن تقوم بدور السيادة في الشرق الأوسط، مستذكراً أن مليونين ونصف مليون جندي بريطاني أرسلوا إلى المنطقة في وقت أو آخر، وأن ربع مليون جندي قتلوا أو جرحوا، في حين أن الفرنسيين، فيما عدا معركة غاليبولي، لم يمنوا عملياً بأية إصابات في الشرق الأوسط، وان الأميركيين لم يكونوا اطلاقاً في المنطقة[٦]. ودافع لويد جورج عن موقفه في مؤتمر الصلح قائلاً ان ادعاءه يستند الى وجود ١،٠٨٤،٠٠٠ جندي من بريطانيا

(٣) تشالرز لوك موفات، **بريطانيا بين الحربين ١٩١٨ ـ ١٩٤٠**، (لندن: كتب جامعة ميتوين ذات الغلاف الرخيص، ١٩٦٨)، ص ١١.

(٤) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٤٥٠.

(٥) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**: المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٧٥)، الصفحتان ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٦) هوارد ساشار، **انبثاق الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد ا. كنوبف، ١٩٦٩)، ص ٢٤٦.

والامبـراطوريـة يحتلون الامبراطورية العثمانية[٧]، وانه ليس في قوات الاحتلال وحدات غير بريطانية ذات حجم يذكر.

وحسب أقوال سكرتير مجلس الوزراء البريطاني «لم تغب عن بصر رئيس الوزراء اطلاقاً خلال الحرب، الفوائد التي يمكنه أن يأمل في جنيها عند انعقاد مؤتمر الصلح من جراء حيازة أراضي أعدائنا»[٨]. وقد ذكر لويد جورج لأحد أصدقائه: «سيكون الفارق كبيراً بمجرد امتلاكنا الأرض عسكرياً»[٩].

الأمر الذي كان وينستون تشرشل لا يفتأ يكرره هو أن هذا الوضع ـ أي احتلال الشرق الأوسط من قبل مليون جندي بريطاني ـ هو وضع مؤقت، وأن الجنود يطالبون بإعادتهم الى الوطن. وكانت هذه أول مشكلة واجهت تشرشل بصفته وزيراً للحربية، وكانت قناعته أن هذه المشكلة تفرض أولويات جديدة على الحكومة بكاملها.

بتـاريـخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، أول أيام تشرشل في منصبه كوزير دولة لشؤون الحرب، استشاره رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية بصورة عاجلة بشأن أزمة في صفـوف هذه القوات: لقد تظاهر الجنود مطالبين بتسريحهم فوراً. وقد عمّ الاضطراب وخشي تشرشل أن يؤدي هذا الاضطراب الى انتفاضة بلشفية. فكتب في ما بعد قائلاً ان هذه المخاوف كانت صحيحة في وقتها «لأن أشياء كثيرة مخيفة كانت قد حدثت وشهدنا انهيارات رهيبة لكيانات قائمة، كما شهدنا معاناة طويلة للأمم بحيث أن أية هزة، بل أي تشنج يزلزل أسس كل دولة»[١٠].

كان اعتقاد تشرشل أن الجنود يجب أن يعادوا الى أوطانهم حالما تتمكن القطارات والسفن ناقلة الجنود من نقلهم.

بعـد ذلك بأسبـوعـين حدث عصيان بين خمسة آلاف جندي بريطاني في ميناء كاليه طالبوا بتسريحهم، ولكن تشرشل كان سباقاً بإيجاد الحل إذ كان قد أعد خطة عادلة لتسريح الجنود، وقد نفذت الخطة بسرعة تحت ارشاداته طوال عام ١٩١٩.

ولكن تسريح الجيش كان يهدد بانتقاص فرص بريطانيا لفرض شروط الصلح. ففي ١٥ كانون الثـاني (ينـايـر) ١٩١٩ كتب الفيلد مارشـال سير دوغـلاس هيغ، القائد العام لقوة الحملة البريطانية في أوروبا، الى تشرشل ليبلغه أن الجيش البريطاني الموجود «كان يختفي بسرعة» وانه ما لم ينشأ جيش احتلال «فإن الألمان سيكونون في وضع للتفاوض على نوع آخر من الصلح»[١١]. كان هذا ينطبق أيضاً على الأتراك. وبعد مرور بضعة أيام قدم تشرشل مذكرة الى رئيس الوزراء

(٧) بول هيلمريش، **من باريس إلى سيفر: تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ ١٩٢٠** (كولومبوس: مطبعة جامعة ولاية اوهايو، ١٩٧٤)، ص ٢٨.

(٨) اليـزابيت مونرو، **لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩١٧**، طبعة منقحة (بالتيمور، مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨١)، ص ٣٧.

(٩) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(١٠) ونستون س. تشرشل، **العاقبة: كونها لاحقة للأزمة العالمية** (لندن: مكميلان، ١٩٤١)، ص ٦٠.

(١١) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ١٨٢.

قال فيها: «ما لم نكن راغبين في أن نحرم من ثمار النصر وأن نرمي بكل ما كسبناه بكلفة ومشقة كبيرتين فلا بد لنا من أن نوفر خلال شهور عديدة مقبلة جيوشاً لاحتلال أرض العدو. ويجب أن تكون هذه الجيوش على قدر من القوة يكفي لانتزاع الشروط التي نطلبها من الألمان والأتراك وغيرهم»[١٢].

حاول تشرشل، من أجل إعطاء رئيس الوزراء الوقت اللازم لفرض شروطه للصلح، أن يحتفظ بجيوش احتلال مؤلفة من جنود مجندين حديثاً، على أساس أول قرعة سحب للمجندين في بريطانيا في زمن السلم. ولكن رئيس الوزراء الذي تنبه للحقائق السياسية الداخلية، أمر بتخفيض حجم الجيوش التي كان تشرشل ينوي انشاءها. بعدئذ اضطر تشرشل الى أن يعد بانهاء التجنيد في موعد لا يتجاوز آذار (مارس) ١٩٢٠. ومع انه حذر مجلس العموم قائلاً: «اياكم أن تحلوا جيشكم قبل أن تحصلوا على شروطكم»[١٣] فان الاعتبارات السياسية فرضت سرعة تسريح الجنود الى حد أن تشرشل اعترف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ بأن «الجيش قد تلاشى»[١٤]. مع ذلك لم تكن بريطانيا قد حققت شروطها في الشرق كما سنرى الآن. ففي عام ١٩١٤ كان تشرشل الأكثر ادراكاً من بين أعضاء مجلس الوزراء أن الجداول الزمنية للتعبئة كانت تدفع الدول الكبرى الى حرب عالمية. وفي عام ١٩١٩ كان هو الأكثر ادراكاً من بين أعضاء مجلس الوزراء ان الجداول الزمنية لتسريح الجنود ترغم الامبراطورية على التخلي عن الميدان قبل ضمان النصر.

ورأى تشرشل أيضاً انه ينبغي للحكومة أن تقلص النفقات بسرعة لتتمكن بريطانيا من العيش في حدود إمكاناتها. وقد وعد تشرشل مجلس العموم قائلاً: «سأبذل قصارى جهدي لضمان اجراء تخفيضات كبيرة في القوات، إذ من دون هذه التخفيضات يستحيل أن تكون الأوضاع المالية في حالة جيدة»[١٥]. والحقيقة انه خفض النفقات في السنين التالية الى ١٧٪ فقط مما كانت عليه، أي من ٦٠٤ ملايين جنيه في عام ١٩١٩ الى ١١١ مليون جنيه في عام ١٩٢٢[١٦].

لقد ذكر أن هناك مشكلة أخرى لا بد من مواجهتها: فعند إعادة الجنود البريطانيين الى وطنهم يبقى الشرق الأوسط في أيدي جنود هنود. كانت الهند البريطانية قد أرسلت خلال حرب عام ١٩١٤ أكثر من مليون جندي الى ما وراء البحار، كثيرون منهم مسلمون[١٧]. وعند بداية

(١٢) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(١٣) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ١٩٤.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٩٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(١٦) كنيث مورغان، **الوفاق والتفكك. حكومة لويد جورج الائتلافية ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٧٩)، ص ١٤٦.

(١٧) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٢، و**الموسوعة البريطانية**، الطبعة الخامسة عشرة تحت عنوان: **شبه القارة الهندية، تاريخها**.

عام ١٩٢٠ نبه تشرشل مجلس الوزراء الى العواقب السياسية المترتبة على كون هؤلاء الجنود، وهم في غالبيتهم مسلمون، يشكلون قوة الاحتلال التي تركت في المنطقة وعُهد اليها بمهمة كريهة هي ممارسة الاكراه على أبناء دينهم المسلمين. وكتب تشرشل قائلاً: «ان كل وسائلنا المحدودة لتهدئة الأمور في الشرق الأوسط تعتمد على استخدام الجنود الهنود، ويجب ألا نفعل شيئاً من شأنه أن يثير المشاعر الهندية ضد استخدام هؤلاء الجنود أو يؤثر على ولائهم»[١٨]. وبما أنه كان على بريطانيا الآن أن تعتمد على جنودها المسلمين فلا بد من تعديل سياساتها في الشرق الأوسط بحيث لا تسيء الى الشعور الاسلامي. وكان رأيه ـ ولو أن هذا الرأي كان ضئيل التأثير على رئيس الوزراء ـ ان هذا يشير الى الحاجة لسياسة أكثر مودة تجاه الأتراك.

(٣)

عندما ألف ديفيد لويد جورج حكومته الائتلافية، بعد الحرب، كان مفعماً بالنشاط بالرغم من السنوات الشاقة التي أمضاها في قيادة بلاده في زمن الحرب. وكان تأليفها قبل بلوغه السادسة والخمسين من عمره بأسبوع واحد. والأمور الفورة التي كانت تشغله شخصياً تقع في مجال السياسة الخارجية. وقد أعد ترتيبات لتمضية الكثير من وقته خارج بلاده، لاعادة رسم الخريطة السياسية للعالم. ورغبة منه في التحرر من مشاغل السياسة الداخلية والتركيز على السياسة الخارجية، عهد بإدارة السياسة الداخلية ومجلس العموم الى بونار لو.

ولكن بونار لو أثبت انه ليس كفؤاً لهذه المهمّة. فقد أخفق في كسب الوقت لرئيس الوزراء ليتمكن من التركيز على اعادة بناء العالم من دون أن تزعجه أية مزعجات. وهذه المزعجات لم تقتصر على استئناف الحرب في ايرلندا، بل تعدته الى انتقال الخلافات الاجتماعية والاقتصادية ضمن بريطانيا من مراكز الاقتراع الى الشوارع والمصانع. فأرباب العمل والعمال حاولوا المحافظة على المكاسب التي جنوها في زمن الحرب بالرغم من تراجع الاقتصاد، فاتجه كلا الجانبين الى الحرب الصناعية بعد مضي شهر واحد على الانتخابات، وتفجرت أعمال العنف، وعند ذلك طلبت الحكومة مشورة قادة الجيش والأسطول في الاجراءات التي يجب اتخاذها لقمع ما خشيت الحكومة ـ المسكونة بالخوف من البلشفية ـ انها قد تكون ثورة الطبقة العاملة.

لقد انهار اقتصاد بريطانيا في العامين ١٩٢٠ و١٩٢١، فتدهورت الأسعار، وهبطت الصادرات، وتوقفت أعمال الشركات واجتاحت البلاد بطالة واسعة النطاق على نحو لم تشهده من قبل. وأخذ السياسيون يتساءلون هل تستطيع بريطانيا أن تتحمل أعباء مغامرات السياسة الخارجية في أمكنة مثل فلسطين وبلاد الرافدين، بل هل تستطيع أن تتحمل أعباء اجراءات ترمي الى ابتياع السلام الاجتماعي في الداخل. وكان رئيس الوزراء قد تبنى برنامجاً ايجابياً ليبرالياً للاسكان والاصلاح الاجتماعي ـ معظمه في يد زعيم حزبه في البرلمان، الدكتور كريستوفر أديسون ـ ولكنه اضطر الى التخلي عن البرنامج وعن الدكتور أديسون في مواجهة حملات حزب المحافظين

(١٨) جيلبرت، **تشرشل والعالم المضروب**، الصفحتان ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

على التبـذير الحكومي. ومع ذلك كان رأي لويد جورج دائماً «ان السبيل لمنع انتشار الروح الثورية هو الشروع فوراً في مشروعات كبرى للتقدم الاجتماعي»[١٩]. وفي رأيه أيضاً أن التخلي عن هذه المشروعات سيترك الباب مفتوحاً أمام الهيجان والعنف، ومع ذلك فانه آثر أن يتخلى عن المشروعات، على أن يتخلى عن طموحاته الامبراطورية في الشرق الأوسط.

أمام هذه الخلفية، خلفية جيش يختفي، واقتصاد يتدهور، ومجتمع يتفكك، ركز رئيس الوزراء - الرجل الذي اجترح المعجزات خلال الحرب - جهوده على اعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والعالم، في حين أن ونستون تشرشل واصل التحذير من أن الوقت يمر سريعاً، دون أن يصغي أحد الى كلامه.

(١٩) ارند ج. ماير، **السياسة والدبلوماسية في صنع السلام: الاحتواء والثورة المضادة في فرساي ١٩١٨ - ١٩١٩** (نيويورك: الفرد كنوبف، ١٠٦٧)، ص ١٣٩.

الخيانة

(١)

تبين أن أحكام اتفاقية الشرق الأوسط التي استقرت عليها آراء رئيس وزراء بريطانيا وزملائه من الدول الحليفة، أقل أهمية من النهج الذي اتبع للوصول اليها. أحد جوانب هذا النهج انه اقتضى زمناً طويلاً، كانت الظروف خلاله، كما سنرى، تتبدل من سيىء الى أسوأ. فالزعماء الأجانب الذين كانوا يظهرون الصداقة حل محلهم آخرون أقل رغبة في التعاون، ونشبت خصومات بين الحلفاء السابقين، والأعداء المهزومون أعادوا تجميع قواتهم وانتعشوا، والجيش البريطاني ـ الذي كان هم تشرشل الدائم ـ أخذ يذوي ويفقد القدرة على التشبث بالأراضي التي فتحها.

وثمة جانب آخر للمفاوضات، كان من شأنه أن يضعف التسوية التي ستتحقق في النهاية، هو الاحساس العام بأن سوء النية كان سمة المفاوضات، وإذا ما أطلقنا وصفاً راهناً على المفاوضات لكان لنا أن نقول أنها اتخذت الشكل الذي اتخذته نتيجة للاستراتيجية التي طبقها رئيس وزراء بريطانيا بهدف وضع الولايات المتحدة في مواجهة فرنسا وإيطاليا، مع الاعتماد في الوقت نفسه على الولايات المتحدة لحماية بريطانيا من أخطار قد تتعرض لها مستقبلاً من روسيا السوفياتية أو من ألمانيا بعد أن تستعيد نشاطها وتستعيد تسلحها. ولم يكتشف لويد جورج أن الولايات المتحدة لا تنوي أن تكون حليفة بريطانيا ولا حليفة أية دولة أخرى، إلا بعد أن انتهت جولة مفاوضات ١٩١٨ ـ ١٩١٩ لتبدأ جولة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠. كانت الولايات المتحدة عازمة على الانسحاب من الشؤون العالمية ومن «الأحلاف المتشابكة». وسنرى أن لويد جورج أُجبر في ذلك الحين على أن يعكس النهج الذي اتبعه، فسعى الى تحالف مع فرنسا ما دام التحالف مع أميركا ليس في متناول يده، وهذا، بالتالي، أجبره على أن يعكس سياسته المعادية لفرنسا في الشرق الأوسط. ولكن الأذى الذي لحق بالتحالف البريطاني ـ الفرنسي كان قد حدث وانتهى الأمر.

وقد شعر القادة البريطانيون في نهاية الأمر أن الأميركيين خذلوهم، بينما شعر الأميركيون أن

البريطانيين خانوا بصفاقة المثل العليا التي يفترض أن الحرب العالمية كانت من أجلها. ونتيجة لافتقار لويد جورج الى وازع الضمير وافتقار وودرو ويلسون الى الحنكة، كانت بداية التفاوض بشأن تسوية الشرق الأوسط سيئة ونهايتها أسوأ.

(٢)

بلغ تصميم وودرو ويلسون على القيام بدور شخصي في صياغة أحكام معاهدات الصلح حداً دفعه الى المجيء الى أوروبا ليتولى بنفسه المفاوضات ـ فكان أول رئيس أميركي يغادر نصف الكرة الغربي في أثناء مدة ولايته. وهذه الخطوة التي لا سابقة لها أثارت قلق الحلفاء. فقال كليمنصو انه وزملاءه رؤساء الوزراء، باعتبارهم رؤساء حكومات، سيكونون أدنى مرتبة من الرئيس الأميركي باعتباره رئيس دولة ورئيس حكومة. وبحكم الأسبقية سيكون للرئيس الأميركي الحق في رئاسة مؤتمر الصلح.

وردت في الصحف وغيرها اقتراحات بأن يبقى ويلسون في بلاده ناذراً كل وقته لكسب التأييد في مجلس الشيوخ وفي الولايات المتحدة عامة لشروط الصلح التي يقترحها، وتاركاً لمستشاره ادوارد هاوس أن يمثله في أوروبا. ولكن الرئيس الأميركي رفض هذه الاقتراحات، وربما بسببها، بدأ يشك في اخلاص الكولونيل هاوس. وبعد أن عبر ويلسون ومستشاروه الأميركيون العديدون المحيط الأطلسي على الباخرة «جورج واشنطن» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، وصلوا الى ميناء برست يوم الجمعة الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر).

كان ويلسون حيثما ذهب يقابل بترحيب صاخب. وقد كتب جون منارد كينز قائلاً: «عندما غادر الرئيس ويلسون واشنطن كان يتمتع بمكانة عالية ونفوذ أدبي لا مثيل لهما في التاريخ في سائر أنحاء العالم»[1]. ولكن لا شيء قدم لنا وصفاً أفضل لما كان سيحدث في مؤتمر الصلح من خطابات ويلسون التي تحدث فيها عن الأمور التي لن تحدث في المؤتمر. كانت الشعوب والولايات «موضع مقايضة لتنتقل من سيادة دولة الى سيادة دولة أخرى وكأنها سلع أو بيادق في لعبة». ولم يكن ما حدث هو أن كل تسوية «تحققت لمصلحة وخير السكان ذوي العلاقة»، بل كان الأمر عكس ذلك، إذ أن هذه التسويات تحققت (مع أن ويلسون قال ان ذلك لن يحدث) من أجل تهيئة «التوفيق بين مطالب دول متنافسة» تسعى وراء «النفوذ الخارجي والسيطرة»[*]. ان بلاد الرئيس ويلسون نفسها لم تسلك الطريق التي رسمها.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي قرابة الوقت الذي تم فيه التوقيع على اتفاقيات الهدنة، كان حزب الرئيس ويلسون قد فقد سيطرته على مجلس الشيوخ الأميركي في الانتخابات

---

(١) جون ماينارد كينز، **العواقب الاقتصادية للسلام** (نيويورك: هاركورت وبريس وهاد، ١٩٢٠)، ص ٣٨.

(*) للاطلاع على خطب الرئيس ويلسون يرجى الرجوع الى الفصل الأول من القسم السادس.

النصفية. وهكذا انتقلت الأغلبية في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الى خصوم الرئيس الأميركي. وقبل بدء مؤتمر الصلح تلقى الرئيس ويلسون ما يفيد أنه سيواجه مشكلات في تأمين ابرام أية شروط للصلح سيتفاوض بشأنها. ولكن طبيعة الرئيس ويلسون التي تفتقر الى الليونة، حالت دون أن يقدم التنازلات أو ينخرط في عقد الصفقات السياسية التي من شأنها أن تخفف هذه المشكلات السياسية في بلاده.

وقد اتضح في الحال خارج الولايات المتحدة أنه لم يمعن النظر في السبيل الذي يجب أن يسلكه لوضع المبادىء المثالية والكريمة التي نادى بها، موضع التنفيذ. لقد وصل الى أوروبا وفي ذهنه الكثير من الآراء ذات الصفة العامة ولم يحمل معه اقتراحات محددة لمعالجة الأمور التي تتطلب الحسم. وقد رسم كينز صورة للرئيس ويلسون لا تمحى من الذاكرة، أشار فيها الى ما أعقب وصوله الى أوروبا، فقال: «بما أن الرئيس لم يمحص أي شيء، كان المجلس بشكل عام يدير أعماله على أساس مسودة فرنسية أو بريطانية»[٢]. وبما أن الرئيس ويلسون كان يفتقر الى الاطلاع الواسع والى حذق المفاوضة، فقد انحدر دوره الى دور المعرقل، فكان لا يفتأ يرفض مسايرة زملائه، وكان في الوقت نفسه عاجزاً عن حملهم على مسايرته.

لقد أشار عليه هاوس بالتساهل ـ مع الحلفاء في الخارج ومع مجلس الشيوخ في الداخل، ولكن ويلسون رفض النصيحة بازدراء، وعادى الصديق الحميم الذي أسداها. ثم انه قطع صلته بهاوس، ورفض منذ منتصف عام ١٩١٩ أن يراه مرة أخرى.

(٣)

كانت استراتيجية لويد جورج الشرق أوسطية تهدف الى جعل غيظ الأميركيين من الامبريالية ينصب على مطالب ايطاليا وفرنسا، والى صرف انتباه الرئيس الأميركي عن المجالات التي قد يخلق فيها صعوبات لبريطانيا. وقد دوّن موريس هانكي، السكرتير البريطاني لمؤتمر الصلح، في مفكرته، قبل انعقاد المؤتمر، أن لويد جورج: «عازم على محاولة اقناع الرئيس ويلسون بأخذ المستعمرات الألمانية في شرق أفريقيا لكي يحظى هو بفلسطين»[٣]. ولم تكن هناك في حقيقة الأمر حاجة الى جهد خاص معظم الوقت: فالقضايا الأوروبية كانت لها الأولوية العليا، أما القضايا الأخرى فكانت لها المكانة الدنيا نسبياً، فمسألة روسيا والخوف من حدوث ثورات بلشفية في سائر أنحاء أوروبا، كانا هاجس مؤتمر الصلح. أما القضية الكبرى فكانت مستقبل ألمانيا. وأما مستقبل الامبراطورية العثمانية فقد احتل مكانة دنيا، وكان ويلسون منشغلاً بأمور كثيرة حالت دون اعطائه الشرق الأوسط اهتمامه الكامل. فلما جاء دور هذه الأمور، استبعد لويد جورج بذكائه من جدول أعمال المؤتمر المسائل المتعلقة بالمناطق التي احتلتها بريطانيا في الشرق

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٣) ستيفن روسكيل، **هانكي، رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ٣٨.

الأوسط، وبذلك وضع هذه المسائل خارج نطاق التمحيص من قبل الرئيس الأميركي. وفي الوقت نفســه حوّل رئيس وزراء بريـطانيا جهود الرئيس الأميركي المعادية للامبريالية لتنصب على التمحيص والتدقيق في طموحات الدول المزاحمة لبريطانيا في الشرق الأوسط ـ حليفاتها في زمن الحرب.

(٤)

كانت ايطاليا قد وافقت على دخول الحرب الى جانب الدول الحليفة لقاء وعود بريطانية وفرنسية باعطائها مكاسب اقليمية، من ضمنها في نهاية المطاف حصة تنالها عند تقاسم الامبراطورية العثمانية. وكان الوعد باعطائها أراضٍ تركية قد جسدته معاهدة وقعت عليها ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وعرفت باسم اتفاقية سان جان دو موريين، التي عقدت في عام ١٩١٧. ونصت الاتفاقية على أن يكون تنفيذها خاضعاً لموافقة روسيا. وبما أن البلشفيك أطاحوا بالحكومة الروسية فان الاتفاقية لم توضع اطلاقاً موضع التنفيذ. مع ذلك طالب الايطاليون بالأراضي التي وعدوا بها، وبمعاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم. فقال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الايطالي: «إذا لم يحصل الآخرون على أي شيء فلن نطلب أي شيء»[٤].

كانت إيطاليا قد حصلت على وعد بأن تنال جزءاً من الأناضول ـ أو آسيا الصغرى كما كانت الأناضول تسمى أحياناً ـ إذا ما دخلت الحرب، ولكن لم تكن في الأناضول جاليات ايطالية تستدعي حماية ايطاليا، ولا جاليات أخرى تدّعي ايطاليا أنها مسؤولة عن رعاية مصالحها. والحقيقة أنه وفقاً لمبادىء تقرير المصير التي نادى بها وودرو ويلسون، لم يكن هناك من سبب يســوّغ احتــلال ايطاليا أي جزء من آسيا الصغرى. وبدا أن رئيس وزراء ايطاليا إيمانويل أورلاندو أدرك صعوبات القضية التي يدافع عنها، ولكن الرأي العام الايطالي كان في نوبة سعار قومي شأنه شأن البرلمان ومجلس الوزراء ممثلاً بوزير الخارجية البارون سيدني سونينو[٥]. وكــان أورلانــدو وســونينو محقين في خوفهما من أن يؤدي الاخفاق في إقناع الحلفاء بالوفاء بوعودهم التي قطعوها لايطاليا في زمن الحرب، الى تقويض موقفهما السياسي داخل إيطاليا، وبالتالي فقد شعرا أن عليهما اتخاذ اجراء ما.

شرعت القوات الايطالية بدءاً من منتصف آذار (مارس) ١٩١٩ في تنفيذ برنامج انزال في جنوب الأناضول عند أداليا (حالياً انتاليا) بحجة استعادة النظام ثم العودة الى السفن. ولكنها توقفت عند العودة الى السفن، وبعد شهرين كانت هنالك قوات ايطالية على أساس دائم الى حد ما في أداليا ومن ثم في مرماريس على الساحل[٦]. وخشي الحلفاء أن يكون الايطاليون، بعد أن أنزلوا

(٤) بول هلمريش، من باريس إلى سيفر: تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ (كولومبوس، اوهايو: مطبعة جامعة ولاية اوهايو، ١٩٧٤)، ص ١٨.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ ـ ٢٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ٩٥٤.

قواتهم على البر، على وشك أن يزحفوا الى الداخل لاحتلال كامل ذلك الجزء من الأناضول الذي ادعوا أن لهم حقاً في احتلاله.

عندئذ دفع لويد جورج الولايات المتحدة الى المقدمة لمعالجة هذه المسألة. فوجه وودرو ويلسون نداء الى الرأي العام الايطالي مناشداً اياه أن يمارس تأثيراً ملطفاً على مطالب أورلاندو الاقليمية في أوروبا والشرق الأوسط، وهكذا غادر الوفد الايطالي مؤتمر الصلح بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩١٩ عائداً الى بلاده سعياً وراء المساندة في الداخل. وفي غياب ايطاليا عن مؤتمر الصلح، انقلبت عليها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. ومع أن ايطاليا كانت حليفة الأمس، فقد صارت بغتة دولة امبريالية عدوانية تخلق أخطاراً على السلام. وإذ تعصب الحلفاء عليها قال كليمنصو: «يا لها من بداية لعصبة الأمم!»[٧].

وفي الثاني من أيار (مايو) ١٩١٩، استشاط الرئيس ويلسون غضباً لدى سماعه أنباء ارسال سفن ايطالية الى أزمير، فعرض ارسال الأسطول الأميركي وتحدث عن احتمال دخول الولايات المتحدة حرباً على ايطاليا من أجل الحاق هزيمة بالعدوان[٨]. ومع حلول اليوم الخامس من أيار (مايو) ، وفيما كان الرئيس ويلسون وغيره يحكون حكايات عن فظائع ادعوا أن الايطاليين اقترفوها، كان الحلفاء في أقصى حالات الغيظ، فصمموا على اتخاذ قرار قبل السابع من أيار (مايو)، موعد عودة الوفد الايطالي. وبناء على اقتراح تقدم به لويد جورج، اتفقوا على أن يطلبوا الى اليونان، نظراً لقربها من الساحة، انزال قوات في أزمير، بحجة حفظ النظام، ولكن الهدف الحقيقي كان اجهاض العملية الايطالية. وقد نزلت القوات اليونانية الى البر في ١٥ أيار (مايو).

كان قصد الحلفاء أن يكون انزال القوات اليونانية اجراء موقتاً وموجهاً فقط الى الايطاليين، ولكن الانزال اليوناني اتخذ منذ البداية صفة مختلفة وأكثر ديمومة، وكان اعتقاد موريس هانكي، رئيس مجموعة أمانة السر البريطانية في مؤتمر الصلح، ان جيب أزمير، حيث أنزلت القوات اليونانية، يجب اقتطاعه من تركيا وضمه الى اليونان[٩]. ولم يكن هذا رأيه وحده، إذ أن لويد جورج وويلسون قد بهرهما اليوتيريوس فنيزيلوس، رئيس وزراء اليونان، فاستمالهما الى رؤياه لرسالة اليونان التاريخية.

لقد سيطر فنيزيلوس سيطرة مذهلة على مخيلات زملائه قادة الدول الحليفة، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فان حجته كانت قوية وحجة ايطاليا كانت ضعيفة. وكان موقفه بطبيعته يستهوي فهم ويلسون للمبادىء الأميركية وفهم لويد جورج للمصالح البريطانية. فمطالب فنيزيلوس في الأناضول، خلافاً لمطالب ايطاليا، تستند الى قاعدة سكانية وإلى قاعدة تاريخية. ثم ان أزمير، العاصمة الساحلية، كانت مدينة يونانية، وكانت مركزاً للحضارة الاغريقية منذ أقدم العصور.

(٧) المرجع نفسه، ص ٩٥.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) روسكيل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٧٢.

وقد ذكرت الموسوعة البريطانية في طبعتها المتداولة آنذاك (طبعة عام ١٩١١)، أن عدد سكانها ٢٥٠,٠٠٠ نسمة «نصفهم بالتمام يونانيون». وأضافت الموسوعة البريطانية «أن أزمير الحديثة هي في كل شيء ما عدا الحكومة مدينة مسيحية...»، وفكرة نقل الحكم فيها من تركيا المسلمة الى اليونان المسيحية لقيت هوى شديداً في نفس لويد صاحب القيم المسيحية والهيلنية، ولقيت هوى أيضاً في نفس الرئيس ويلسون صاحب مبادىء تقرير المصير.

واليونان، شأنها شأن ايطاليا، دخلت الحرب متأخرة الى جانب الحلفاء، ولكنها، خلافاً لايطاليا، كانت تحظى برعاية بريطانيا منذ الأيام الأولى للعبة الكبرى. وحينما ربح الأسطول البريطاني الحرب في معركة نافارينو عام ١٨٢٧، فقد ربح حرب استقلال اليونان، وكانت تجمع بين البلدين تقاليد صداقة. كان لويد جورج يرى في اليونان الحليف الطبيعي لبريطانيا[*].

تقدمت ايطاليا واليونان بمطالب متناقضة: فقد استهدفت كلتاهما مناطق معينة من الامبراطورية العثمانية التي كانت تحتضر. ولدى ارسال القوات اليونانية كان قصد ويلسون وقادة الدول الحليفة أن يمنعوا ايطاليا من الاستيلاء على هذه المناطق، وهي عينها التي تطالب بها اليونان، قبل التوصل إلى قرار يحدد الدولة التي يجب أن تؤول إليها هذه المناطق. ولكن الأثر الفعلي لهذا الاجراء كان انكار الادعاء الايطالي وتأييد الادعاء اليوناني. وكان في الجانب البريطاني أولئك الذين جزعوا لهذه النتيجة، ولكنها جاءت متطابقة مع نظرة لويد جورج الى المصالح والمبادىء البريطانية.

لقد حقق لويد جورج مقاصد عديدة في آن واحد، إذ استطاع أن يحول انتباه وودرو ويلسون عن أهداف بريطانيا الى أهداف إيطاليا، عندما جعل الرئيس الأميركي يقف في الطليعة لفرض ما هو في الحقيقة سياسة بريطانيا ازاء أزمير. فلما أزف وقت حسم الأمور مع القادة الايطاليين، أنّبهم ويلسون تأنيباً شديداً على «طموحاتهم الامبريالية»[١٠]. أما لويد جورج فقد نحا منحى آخر، فناشد فيهم نبالتهم في خطاب امتاز ببلاغته، الى حد انه أبكى أورلاندو، رئيس وزراء ايطاليا، الذي اتجه الى احدى النوافذ وأخذ ينشج نشيجاً يعبر عن انفعاله، وقد شاهده أحدهم عبر الشارع فسأل: «ماذا فعلوا لهذا السيد الشيخ المسكين؟»[١١].

الذي فعلوه له ما لبث أن اتضح. ففي التاسع عشر من حزيران (يونيو) ١٩١٩، وقد أضعفه اخفاقه في تحقيق طموحات ايطاليا الاقليمية في مؤتمر الصلح، اضطر أورلاندو للاستقالة من منصبه كرئيس لوزراء ايطاليا.

(*) يجب أن نتذكر أن فنيزيلوس عرض دخول اليونان الحرب على الامبراطورية العثمانية كحليفة لبريطانيا منذ صيف عام ١٩١٤. كان ذلك قبل أن اتخذت تركيا وبريطانيا قراراً نهائياً بدخول الحرب.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٨٠.

(١١) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٥)

كان المشروع الثاني الذي أعده لويد جورج لتحويل انتباه ويلسون من جهة الى أخرى، هو تحريضه على مقاومة مطالبة فرنسا بسورية.

لقد سمح مؤتمر الصلح للرئيس الأميركي بأن يشارك في المفاوضات الخاصة بالامبراطورية العثمانية، مع أن الولايات المتحدة لم تشترك البتة في الحرب على تركيا. وبالرغم من أن نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة لم تطبق على التسوية العثمانية (فخلافاً لألمانيا، لم يسمح لتركيا أن تستسلم على أساس تطبيق أي من هذه النقاط على استسلامها)، كانت نقاطه هذه تعبيراً عن فلسفة سياسية اعتمدها في مقاربة القضايا العامة. وقد أدرك لويد جورج هذه الناحية، فما ان تناول الرئيس ويلسون موضوع الولايات العثمانية الناطقة بالعربية، حتى صرف رئيس وزراء بريطانيا بذكائه انتباه الرئيس الأميركي عن أهداف بريطانيا وحوّله الى أهداف فرنسا، وذلك عندما شدّ انتباهه الى التهديد الفرنسي لاستقلال سورية ـ وهو تهديد يتناف ونقاط ويلسون ومبادئه.

لم يصل الوفد البريطاني في تماديه الى حد التظاهر أمام الرئيس الأميركي وغيره من ممثلي الدول بأن فيصل حرر دمشق. فقد كان الجنرال اللنبي دقيقاً في قوله لأعضاء المؤتمر انه «بعيد الاستيلاء على دمشق، سمح لفيصل باحتلال المدينة وبإدارتها»[١٢]. بيد أن الوفد البريطاني تظاهر بأن فيصل وأتباعه قاموا بدور هام في تحرير سورية. وادعى البريطانيون أن فيصل نتيجة لذلك اكتسب الحق في أن يكون حاكم سورية الحرة، وانه تحديداً يملك حرية رفض المشورة الفرنسية والمستشارين الفرنسين إذا اختار أن يفعل ذلك. لقد طرح لويد جورج الموضوع على هذا الأساس، وكأن هذه هي مسألة الخلاف، ووفقاً لما قاله رئيس الوزراء البريطاني فان طرفي الخلاف هما سورية فيصل وفرنسا كليمنصو، وادعى أن بريطانيا صديقة الطرفين ولذلك لن تنحاز الى أي منهما.

كان ويلسون بطبيعته ميالاً الى تأييد حق السوريين في اختيار حكومتهم ومصيرهم. ولم يسعه إلا أن يتأثر ايجابياً باستعداد فيصل للتعاون في سبيل تحقيق تسوية. وقد اجتمع فيصل مع فليكس فرانكفورتر، وهو ممثل للزعيم الصهيوني الأميركي لويس براندين، وبعد الاجتماع قام فرانكفورتر بإبلاغ براندين «أن المسألة العربية لم تعد قائمة باعتبارها صعوبة على طريق تحقيق برنامجنا قبل مؤتمر الصلح»[١٣]. والحقيقة هي أن فيصل، بصفته ممثل العرب في مؤتمر الصلح، قال لأعضاء المؤتمر انه استبعد فلسطين من المنطقة التي يطالب بأن تكون منطقة الاستقلال العربي. لقد كان التباين حاداً بين عقلانية فيصل الظاهرة في تعامله مع المطالب اليهودية،

---

(١٢) ديفيد لويد جورج، **مذكرات عن مؤتمر الصلح** (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢ ص ٦٩١.

(١٣) ليونارد بيكر، **برانديز وفرانكفورتر: سيرة حياة ثنائية** (نيويورك: هاربر وراو، ١٩٨٤)، ص ١٧١.

وتصلب كليمنصو في تعامله مع مطالبة العرب بالاستقلال ـ هذه المطالبة التي اعتبرها كليمنصو نفاقاً بريطانياً.

لقد قال البريطانيون انهم مستعدون للسماح قدر طاقتهم للفرنسيين بممارسة النفوذ على فيصل. وكان هذا القول، في نظر فرنسا، بعيداً كل البعد عن الصدق، لأن فيصل، كما يعرف الجميع، يرفض قبول التوجيه الفرنسي أو النفوذ الفرنسي. وكان جلياً أن فيصل يشعر أنه مدين للبريطانيين. فقد كان يتقاضى المال منهم، وكانت بريطانيا تتكفل نفقات وفده الى مؤتمر الصلح. وحيثما اتجه خلال مؤتمر الصلح كان يصحبه ضابط الارتباط البريطاني، توماس ادوارد لورنس ، الذي كان صديقه ومستشاره ومحط ثقته والذي كان يقوم بمهمة المترجم له، أي أنه كان رفيقه الذي لا يفارقه.

وإذ أدرك الفرنسيون أن القبول بفيصل ناطقاً باسم سورية يعني في الواقع التنازل عن سورية الى بريطانيا، فقد جاؤوا بقادة سوريين من اختيارهم. وأبرز هؤلاء كان مقيماً في فرنسا منذ سنين عديدة، وبعضهم كان يعيش في فرنسا تحت رعاية وزارة الخارجية الفرنسية. وادعى الفرنسيون أنه بالرغم من أوجه الشبه في اللغة والدين بين السوريين والعرب، فالسوريون ليسوا عرباً، وهم جديرون ببلد يخصهم تحت توجيه فرنسا.

رد لويد جورج بهجوم مضاد إذ ربط تعاون بريطانيا مع فرنسا في مواجهة ألمانيا في أوروبا بحل مسألة سورية. وكانت المسألة الألمانية ذات أهمية طاغية بالنسبة لكليمنصو، وكان قد أقام الدليل على هذه الأهمية في نهاية عام ١٩١٨ عندما تنازل عن فلسطين والموصل الى لويد جورج من أجل تعزيز التحالف الانكليزي ـ الفرنسي.

كان كليمنصو قد وصل الى أقصى حد يستطيع الذهاب اليه من الناحية السياسية. فعندما قبل بفيصل زعيماً لسورية بشرط قبوله الشروط الفرنسية، كان قد قطع كامل الشوط. فإذا طلبت اليه بريطانيا ألا يكتفي بقبول فيصل بل أن يقبل أيضاً بالاستقلال العربي الكامل، تكون قد طلبت اليه تجاوز هذا الشوط وتدمير نفسه سياسياً. مع ذلك كان كليمنصو بحاجة الى مساعدة بريطانيا في مواجهة ألمانيا، وعندما قرن لويد جورج المسألتين فانما وضعه في موقف ممض. وفي نطاق اجتماعاتهما، كثيراً ما انفجر رئيس وزراء فرنسا غيظاً بسبب ما أصابه من احباط، وذات مرة دفعه غيظه الى تحدي لويد جورج للمبارزة، وخيّره بين السيف والمسدس سلاحاً للمبارزة[١٤].

وهذا الوضع الذي وجد كليمنصو نفسه فيه ليس عائداً الى أنه لم يبسط موقفه بصراحة.. فقد قال مرة لأحد مستشاري لويد جورج ان الرأي العام السياسي في فرنسا لن يسمح بالتخلي عن مطالب فرنسا في سورية: «وانه شخصياً غير معني عناية خاصة بالشرق الأدنى» ولكن فرنسا «قامت دوماً بدور كبير هناك... وان الرأي العام الفرنسي يتوقع تسوية تتلاءم مع وضع فرنسا،

---

(١٤) كريستوفر م اندرو وا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١٩٧.

وانه لا يستطيع... قبول أية تسوية لا تلبي هذا الشرط»[15]. لم تكن في كلامه أية مبالغة، وهذا ما دلت عليه الحملة الصحافية التي نظمها مسؤولو وزارة الخارجية الفرنسية على رئيس وزراء بلدهم في جريدتي (لوتان) و (لو جورنال دي ديبا)، فزعموا انه فرّط بالكثير للبريطانيين[16]. ولكن لويد جورج تابع الضغط من أجل مزيد من التنازلات، وواصل نقض ما اعتبرها كليمنصو التزامات بريطانية ثابتة لفرنسا. قال كليمنصو: «لن أتراجع عن شيء بعد الآن، ان لويد جورج شخص غدّار»[17].

لم يتضح بعد ما الذي جعل لويد جورج مصمماً إلى هذا الحد على استبعاد فرنسا من الشرق الأوسط. كان موقف لويد جورج المعلق من مطالب فرنسا في سورية، وفي كيليكيا، أي المنطقة الواقعة شمال سورية والمحاذية لها، هو أن القوات البريطانية ستواصل الاحتلال من أجل المحافظة على السلام بين الفرنسيين وعرب فيصل[18]. ولكن هذا السلام كان سلاماً أحادي الجانب فرضته بريطانيا. لقد واصلت قوة فرنسية صغيرة احتلال منطقة ساحلية ضيقة مركزها بيروت، وواصلت الوحدات العربية، من جانب منطقة فيصل، القيام بغارات خاطفة على الفرنسيين، ووفّر وجود قوات الجنرال اللنبي البريطانية الحماية لمنطقة فيصل من الأعمال الثأرية الفرنسية.

لقد أنذر الجنرال اللنبي بأن الحرب قد تنشب بين العرب والفرنسيين. وبدا أن الرئيس ويلسون حمل هذا الانذار على محمل الجد، فكان رد فعله اقتراحاً باغت كلاً من لويد جورج وكليمنصو: لقد دعا في اقتراحه الى ارسال لجنة الى الشرق الأوسط للتثبت من رغبات سكانه. وقد رأى المسؤولون الفرنسيون والبريطانيون المخضرمون أن هذا الاقتراح صبياني، اعتقاداً منهم أنه لا وجود في الشرق الأوسط لرأي عام بالمفهوم الأوروبي أو الأميركي. أما بالنسبة الى لويد جورج فقد كان الاقتراح مرعباً لأن ارسال اللجنة يتطلب وقتاً طويلاً. مع ذلك حاول رئيس الوزراء البريطاني أن يستفيد من الاقتراح على أفضل وجه، وذلك بمحاولة جعل اللجنة تركز اهتمامها حصراً في مطالب فرنسا ـ ومقاومة هذه المطالب من قبل العرب الذين تريد فرنسا أن تحكمهم.

كان البريطانيون، مثلهم مثل الفرنسيين، قد تقدموا بمطالب ضخمة في الشرق الأوسط، ولكن لويد جورج أفلح في الحيلولة دون تمحيص المطالب البريطانية. وعندما جاءت لجنة التحقيق التي اقترحها الرئيس ويلسون للتثبت من رغبات شعوب الشرق الأوسط، لم تذهب الى بلاد الرافدين حيث أقامت الهند البريطانية حكماً مباشراً. وكذلك شجع البريطانيون، الذين أعلنوا مصر محمية بريطانية في تأمين الاعتراف الأميركي بهذا الامتداد لحكمهم، وبالتالي لم تدرج

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٦٢.

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(١٧) المرجع نفسه، ص ١٨٩.

(١٨) هلمريش، **من باريس إلى سيفر**، ص ١٣١.

مصر في جدول أعمال مؤتمر الصلح. وفي مطلع عام ١٩١٩ أضيفت بلاد فارس أيضاً الى منطقة النفوذ البريطاني باعتبارها محمية غير رسمية، وتحقق ذلك أيضاً خارج مؤتمر الصلح باتفاقية بين البلدين تم التوقيع عليها في ١٩ آب (أغسطس) ١٩١٩. ثم ان سيطرة بريطانيا على مشيخات الخليج الفارسي، التي جرى تنظيمها خلال الحرب، لم تبحث ولم ينازعها فيها أحد في مؤتمر باريس. وكان هذا أيضاً شأن وضع بريطانيا المتميز في شبه جزيرة العرب، الذي ضمنه تحالف بريطانيا مع الحسين وابن سعود، وقد جعل منهما هذا التحالف حاكمين مشمولين بحمايتها. وبما أنه تم الاتفاق مسبقاً بين لويد جورج وكليمنصو على أن تكون فلسطين من نصيب بريطانيا، فلم يبق موضوع نزاع على جدول أعمال اللجنة سوى سورية.

وفيما كانت الملاسنات تشتد وتزداد حدة في مؤتمر الصلح، رفض كليمنصو ارسال الفرنسيين الذين يفترض اشتراكهم في اللجنة. وشعر لويد جورج فجأة بالقلق من أن يكون قد ذهب بعيداً جداً في مناوأة فرنسا، فقرر هو أيضاً عدم ارسال أعضاء بريطانيين للمشاركة في اللجنة. وهكذا فان عضوي اللجنة الأميركيين ـ هنري كنغ، عميد كلية أو برلين في ولاية أوهايو، وتشارلز كرين، أحد رجال الأعمال في شيكاغو وأحد المتبرعين بالمال للحزب الديمقراطي ـ شرعا وحدهما في المهمة الموكلة اليهما.

سافرت لجنة كنغ ـ كرين الى سورية وفلسطين، حيث كان الضباط البريطانيون في أغلب الأحيان في وضع يمكنهم من تقرير من الذي يجب أن يدلي بشهادته ومن الذي يجب ألا يدلي بشهادته أمام اللجنة. وقد استشاط الفرنسيون غضباً من جراء الاستغلال البريطاني وتنظيم بريطانيا للشهود والشهادات. ولكن لم تكن لذلك أهمية في نهاية الأمر، اذ أن تقرير اللجنة لم ينظر فيه اطلاقاً، ولم يكن له أي دور رسمي، ولم يعلن نصه إلا بعد أكثر من ثلاث سنوات. لقد زاد تحقيق لجنة كنغ ـ كرين من روح العداء بين فرنسا وبريطانيا، وخلق لدى فئات عربية عديدة آمالاً كاذبة، مما جعل جيرترود بل، الاختصاصية في شؤون الشرق الأوسط، تندّد به وتعتبره خدعة اجرامية[١٩]. وعلاوة على ذلك، استغرقت تحقيقات اللجنة وقتاً طويلاً جداً ـ بينما كان لويد جورج يشعر انه لم يعد لديه الوقت الكافي.

(٦)

لم تكن بريطانيا قط جادة في فكرة انتداب أميركي على فلسطين، وانما اقترحت أن يؤول انتداب عصبة الأمم الى الولايات المتحدة لكي تحتل وتحكم أجزاء من الأناضول، والقسطنطينية، والدردنيل، وأرمينيا، والقوقاز. وفي نهاية الأمر تقلصت هذه الانتدابات لتشمل فقط القسطنطينية، والدردنيل، وأرمينيا.

كان ثمة سببان لرغبة بريطانيا في أن تتولى الولايات المتحدة هذه الانتدابات: أولهما زج الولايات

(١٩) المرجع نفسه، ص ١٣٩.

المتحدة في التسوية الشرق أوسطية من أجل تأمين مساعدة الولايات المتحدة في مساندة شروط التسوية، والثاني هو ان ترابط الولايات المتحدة على خطوط الجبهة إذا ما عنّ لروسيا السوفياتية أن تهاجم تركيا.

وقد أوضح ويلسون وغيره من الأميركيين في باريس انهم سيواجهون صعوبة في اقناع الكونغرس بقبول الانتدابات. ومع ذلك أخذ الرئيس الأميركي على عاتقه أن يحاول. وتبين أن في هذا ما يبطل ما رسم له لويد جورج. فقد كان على رئيس وزراء بريطانيا، وبعد أن مر وقت طويل منذ أن اتضح أن الفشل مصير محاولة ويلسون، أن ينتظر رداً أميركياً رسمياً، وبدا أن الرد لن يأتي قبل انقضاء زمن طويل.

في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩١٩، بعد انقضاء أكثر من ستة شهور على وصول الرئيس الأميركي الى أوروبا من أجل مؤتمر الصلح، عاد ويلسون الى الولايات المتحدة للمرة الأخيرة. وفيما كان ويلسون يوجه حملته الى الشعب مباشرة، انهار من الاعياء، ودخل في حالة شلل جزئي جسدي وسياسي. لقد هزم مجلس الشيوخ الأميركي برنامج الرئيس، ومن ضمنه ابرام معاهدة فرساي والتزام الولايات المتحدة بعصبة الأمم، بينما كان الرئيس الأميركي يرتكب حماقة سياسية إثر أخرى، بحيث دفع الذين كان يأمل في مساندتهم الى معارضته.

أصيب ويلسون بالشلل في الجانب الأيسر من جسمه، ولعل تفكيره أيضاً قد تأذى. وبالرغم من علته، رفض هو وزوجته أن يوكل سلطته الى آخرين. بعد ذلك بسنوات ـ بعد زمن طويل منذ وفاة ويلسون ـ كتب لويد جورج عن مرض الرئيس الأميركي فقال: «ان ملكَتَه الوحيدة التي لم تصب بأذى حتى النهاية...هي عناده العجيب»[٢٠].

منذ تموز وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ أرجئت جميع القرارات الخاصة بالامبراطورية العثمانية ريثما يتبين الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة من قبول الانتداب على القسطنطينية وارمينيا. ولكن الرئيس ويلسون، وبعد أن تعافى جزئياً، لم يقترح الانتداب الأميركي على ارمينيا حتى ٢٤ أيار (مايو) ١٩٢٠. وفي الأسبوع التالي رفض مجلس الشيوخ الأميركي هذا الاقتراح.

وقد كتب موريس هانكي في مفكرته: «اننا لا نستطيع أن نمضي في المعاهدة التركية حتى نعرف هل سيقبل الأميركيون انتداباً في تركيا»[٢١]. ونبه في مفكرته الى احتمال وقوع حادثة في الأناضول ما لم تعقد معاهدة بسرعة. وقد اشتكى لويد جورج من أن ويلسون وضع الحلفاء «في موقف يستحيل قبوله»[٢٢].

ان انهيار الحليف الأميركي دفع لويد جورج الى مصالحة فرنسا وإيطاليا. ولكن رئيس الوزراء

---

(٢٠) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٨١٨.

(٢١) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٢٢) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٨١٨.

البريطاني وجد نفسه الآن مضطراً للتعامل مع قادة من الحلفاء سهولة التعامل معهم أقل كثيراً من سهولة التعامل مع الحليف الأميركي. وكان القادة الايطاليون الجدد أكثر ميلاً للحصول على امتيـازات تجارية، بدلاً من الحصول على تنازلات اقليمية، ولذلك كان توجههم نحو معارضة تقسيم تركيا الذي اقترحه لويد جورج، وليس الى المشاركة فيه، لا سيما أن وزير الخارجية الايطالي الجديد (١٩٢٠ ـ ١٩٢١) الكونت كارلو سنورزا، كان متعاطفاً مع القومية التركية.

وفي فرنسـا، أخفق كليمنصو في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٢٠، ولذلك استقال من رئاسة الحكـومة واعتزل الحياة السياسية. وقد عزا لويد جورج اخفاق كليمنصو في جانب منه الى استعداده لتقديم تنازلات الى بريطانيا في الشرق الأوسط[٢٣]. ولم يكن لدى ألكسندر ميران، الذي خلف كليمنصو في رئاسة الحكومة، ميل مماثل الى تقديم هذه التنازلات.

ولدى اجتماع الحلفاء في نهاية الأمر في رقم ١٠ شارع داونينغ، مقر رئاسة الحكومة البريطانية، بتاريخ ١٢ شباط (فبراير) ١٩٢٠، للبدء في صياغة المعاهدة العثمانية، تحدث اللورد كورزون باسم رئيس وزراء بريطانيا وباسمه شخصياً إذ قال: «ان التأخير في التفاوض على المعاهدة سببه حصراً أن القوى المعنية اضطرت الى انتظار قرار الولايات المتحدة»[٢٤]. وكان أقرب الى الصواب لو قال ان التأخير عائد الى محاولة لويد جورج أن يستغل الولايات المتحدة ضد حلفاء بريطانيا في زمن الحرب.

(٧)

كان وودرو ويلسون قد تنبأ بأن السلام لن يدوم ما لم تكن شروطه في أساسها منصفة لجميع الجهات. وقد رأى كثيرون آنذاك، ورأى كثيرون منذ ذلك الحين، أن الشروط التي فرضها الحلفاء على أعدائهم المهزومين، كانت فشلاً ذريعاً من هذه الناحية. وقد استذكر فليكس فرانكفورتر في ما بعد: «ان الشهور التي أمضيتها في مؤتمر الصلح في باريس ربما كانت الأتعس في حياتي. فتزايد خيبة الأمل في الآمال الكبرى التي ولدها كلام ويلسون المفعم نبلاً لم تختلف عن المشاعر التي يولدها موت الأقربين»[٢٥]. ولعل ويلسون قد رفع آمال العالم الى حدود عليا. وعندما حدثت في ما بعد انتفاضات في الشرق الأوسط، وجه موريس هانكي اللوم الى النقاط الأربع عشرة التي أعلنها وودرو ويلسون والى «مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه ويستحيل تطبيقه»[٢٦].

وعلاوة على أية قرارات محددة اتخذت في مؤتمر الصلح، كان هناك شعورٌ عام بأن ثمة خطأً جسيماً في مؤتمر الصلح عينه. وبالمفهوم العام، وفي ضوء حكم الناس على الحلفاء من خلال

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٧١١.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٨٢٠.

(٢٥) بيكر، **برانديز وفرانكفورتر**، ص ١٧٠.

(٢٦) روسكايل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٢١٣.

الوعود التي قطعوها والمبادىء التي أعلنوها في زمن الحرب، كانت طريقة اتخاذ القرارات تشكل خيانة. فالقرارات كانت بأي حساب، حتى بحساب المشتركين في مؤتمر الصلح، تتخذ من دون توافر إلا القليل من المعرفة أو القليل من الاهتمام بالأراضي والشعوب التي تتعلق بها هذه القرارات. وهذا ينطبق حتى على شروط الصلح التي فرضت في أوروبا، ويصدق أكثر من ذلك في الشروط التي فرضها الأوروبيون على الشرق الأوسط البعيد وغير المألوف. كان بلفور يراقب ويلسون ولويد جورج وكليمنصو في المؤتمر معتمداً من حيث الخبرة على موريس هانكي فقط (الذي كان في الحادية والأربعين من عمره عندما انعقد مؤتمر الصلح أي كان أصغر من بلفور بنحو خمس وثلاثين سنة) ـ والصورة التي رسمها بلفور لهم هي «انهم ثلاثة رجال جدّ أقوياء وجهلة يجلسون في المؤتمر ويتقاسمون قارات وقد أسلموا قيادتهم لا لأحد سوى لولد صغير»[٢٧].

كتب أحد الدبلوماسيين الايطاليين «ان المنظر العام في مؤتمر الصلح في باريس هو أن واحداً أو آخر من رجال الدولة في العالم يقف أمام خريطة ويتمتم لنفسه قائلاً: «أين ذلك أو تلك... اللعين؟» بينما هو يبحث بسبابته عن مدينة ما أو نهر ما لم يسمع بهما قط من قبل»[٢٨]. إن لويد جورج الذي ما فتىء يطالب بأن تحكم بريطانيا فلسطين من دان الى بئر السبع (حسب التعبير التوراتي) كان يجهل أين تقع دان. وقد بحث عنها في أطلس توراتي من أطالس القرن التاسع عشر، وانقضى نحو عام على توقيع الهدنة قبل أن يتمكن الجنرال اللنبي من ابلاغه أنه تمكن من معرفة موقع دان، وبما أن هذا الموقع ليس حيث يريده رئيس الوزراء أن يكون، فقد طالبت بريطانيا بحدود أبعد شمالاً.

خلق المشاركون في مؤتمر الصلح انطباعاً بأن معظم الأطراف المعنية، في الشرق الأوسط كما في مناطق أخرى، يجري اقصاؤها عن المداولات، وبدلاً من حضور جميع الدول الحليفة، اجتمعت خمس منها فقط في المرة الأولى لاعداد خطة المفاوضات. ثم حل محلها مجلس الأربعة: قادة الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا. وقد حدثت في إيطاليا خلافات وصعوبات داخلية حملتها على الانسحاب. كذلك فان السياسة الداخلية حملت الولايات المتحدة أيضاً على الانسحاب. وعند بحث الشرق الأوسط بعد انقضاء عام على توقيع الهدنة، قال وزير الخارجية الفرنسي لوزير الخارجية البريطاني، الذي وافقه على كلامه، «انه لم يبق سوى فريقين يجب أن تُدرس مصالحهما دراسة جدية وأن يجري التوفيق بينها، وهما بريطانيا العظمى وفرنسا»[٢٩]. وانطلقا معاً في اتخاذ القرارات بشأن الممتلكات العثمانية.

مع ذلك كانت هناك عشرات الأطراف الأخرى التي تتأثر مصالحها بهذه القرارات، وقد ازداد عدد هذه الأطراف بازدياد عدد الناطقين باسمها. وعلى سبيل المثال كان في المؤتمر وفدان رئيسيان متنافسان من أرمنيا، وإضافة اليهما كان هناك نحو أربعين وفداً أرمنيا مستقلاً. لقد

(٢٧) المرجع نفسه، ص ٨٩.

(٢٨) دانييل فاريه، **الدبلوماسي الضاحك**، (لندن: جون مري، ١٩٣٨)، ص ١٥٥.

(٢٩) هلمريش، **من باريس إلى سيفر**، ص١٧٨.

جاء عشرة آلاف انسان الى باريس من أجل مؤتمر الصلح. وقد أبرزت جحافل المطالبين بحقوقهم الجالسين على المقاعد الخلفية صغر حجم المصالح التي أخذتها بعين الاعتبار الحكومتان المتبقيتان لاتخاذ القرارات.

كانت المطالب الأدبية والوعود التي قطعت في زمن الحرب هي سلعة أولئك الذين جاؤوا لعرض قضاياهم. كانت نصوص التعهدات التي قطعها قادة الحلفاء في زمن الحرب، ولا سيما مسؤولون حكوميون بريطانيون مختلفون، يجري تمحيصها ومقارنتها، والحقيقة أن الباحثين ما زالوا يفعلون ذلك حتى الآن، لمعرفة هل يمكن قراءة تلك التعهدات بطريقة تجعلها متجانسة مع بعضها بعضاً، وكأن تلك التعهدات قد أوجدت حقوقاً يمكن وضعها موضع التنفيذ بواسطة القضاء. ان اتفاقية القسطنطينية (١٩١٥)، ومعاهدة لندن (١٩١٥)، ومراسلات الحسين ـ مكماهون (١٩١٥ ـ ١٩١٦)، واتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦)، واتفاقية سان جون دو موريان (١٩١٧)، واعلان بلفور (١٩١٧)، ورسالة هوغارت (١٩١٨)، والاعلان الموجه الى السبعة (١٩١٨)، والاعلان البريطاني الفرنسي (١٩١٨)، وكذلك النقاط الأربع عشرة التي أعلنها الرئيس وودرو ويلسون (٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨)، ومبادئه الأربعة (١١ شباط/فبراير ١٩١٨)، والأهداف الأربعة (٤ تموز/يوليو ١٩١٨)، والخصوصيات الخمس (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩١٨)، كانت ضمن بيانات كثيرة طرحها المدعون المتنافسون طالبين الوفاء بها وكأنها صكوك مالية أو عقود قانونية.

لقد كان ديفيد لويد جورج يرى في المفاوضات عملية مساومة أكثر مما هي عملية قضائية، وكان فخوراً بما استطاع تحقيقه في التسوية الشرق أوسطية. لقد أحرز مكاسب مادية لبريطانيا. وفي اشارة منه الى (الاسنيا)(*) قال رئيس الوزراء لصديق حميم: «لا بأس، لقد عاد ويلسون الى بلاده حاملاً حزمة من أوراق الاسنيا. أما أنا فقد عدت وملء جيبي جنيهات ذهبية بشكل المستعمرات الألمانية، وبلاد الرافدين، الخ. كل يتصرف حسب ذوقه»[٣٠]. لقد نجح رئيس وزراء بريطانيا في نهاية الأمر، في إضافة نحو مليوني ميل مربع الى الامبراطورية البريطانية.

لم يكن لويد جورج متعامياً عن الاعتبارات الأدبية في الموضوع، لكن تفسيراته لها كانت شرسة في تحيزها. فقد كتب بعد أكثر من عقد من السنين مدافعاً عن معاهدات الصلح فادعى: «ان معاهدات باريس تشكل أكبر قدر من التحرير الوطني لأمم كانت محكومة من غيرها، وجاء تحريرها بموجب تسوية معروفة في أعقاب حرب من الحروب. فما من تسوية صلح حققت خلاصاً لمثل هذا العدد من القوميات التي كانت ترزح تحت حكم الطغيان الأجنبي، كالخلاص الذي حققته تسوية عام ١٩١٩»[٣١].

(*) هي العملة الورقية الفاقدة القيمة التي صدرت في فرنسا خلال الثورة الفرنسية.

(٣٠) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢٤.

(٣١) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٤٩١.

كان يستشيط غضباً بصورة خاصة لدى سماعه الادعاءات القائلة انه لم يفِ بالتعهدات التي قطعت للشعوب الناطقة باللغة العربية، وقد قال:

«لقد وفى الحلفاء بالوعود التي قطعوها في هذه الاعلانات وفاءً كاملًا. وما من عرق استفاد من اخلاص الحلفاء في الوفاء بوعودهم للأعراق المقهورة أكثر مما استفاد العرب. وبفضل التضحيات الجسيمة التي قدمتها الأمم الحليفة، وبصورة أخص بريطانيا وامبراطوريتها، كسب العرب الاستقلال في العراق وشبه الجزيرة العربية، وسورية، وعبر الأردن، بالرغم من أن معظم الأجناس العربية قاتلت طوال الحرب الى جانب الأتراك مضطهديهم».

وأضاف بصورة خاصة: «ان العرب الفلسطينيين قاتلوا في سبيل الحكم التركي»[٣٢].

لعله كان أقدر على فرض تسويته الشرق أوسطية بصورة أكثر فاعلية لو أنه توصل اليها في نهاية عام ١٩١٨. ولكن محاولة التراجع عن تعهدات بريطانيا في زمن الحرب استغرقت قدراً كبيراً من الوقت وفوّتت عليه تلك الفرصة. ومع حلول صيف ١٩٢٠ كان قد فات الأوان لكي يفرض رئيس وزراء بريطانيا شروطه على حلفائه في الحرب، وعلى الشرق الأوسط الذي كان يزداد اضطراباً، لأن رئيس الوزراء لم يعد عنده في ذلك الحين العدد الكافي من الجنود لفرض هذه الشروط، وهذا ما حذر منه تشرشل مراراً.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧٢٣ ـ ٧٢٤.

الفصل الثالث

العالم غير الحقيقي لمؤتمرات الصلح

(١)

«الدبلوماسية عن طريق المؤتمر» عبارة تُعزى إلى موريس هانكي، في وصفه لوقائع أعمال لويد جورج في سنوات ما بعد الحرب[1]. وصارت هذه العبارة تمثل الوصف القياسي للعالم غير الحقيقي الذي عاش فيه رئيس وزراء بريطانيا. فقد أقصى نفسه إلى أبعد حد استطاعه، عن مسؤوليات منصبه الأخرى، وأمضى أكثر من ثلاث سنوات في حضور اجتماعات دولية هدفها تحديد شكل العالم بعد الحرب. وقد بدأت الاجتماعات بين الحلفاء بمجرد توقيع اتفاقيات الهدنة، وتطورت لتصبح حياة. لقد حضر لويد جورج في ما بين ١٩١٩ و١٩٢٢ ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين مؤتمراً دولياً. بل انه كان قبل بدء هذه المؤتمرات، قد انهمك في اجتماعات غير رسمية كالتي عقدها مع كليمنصو ومع ويلسون في لندن في أواخر عام ١٩١٨. إن الأعمال التمهيدية الرسمية لمؤتمر الصلح بدأت في باريس في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، وانتقلت إلى أماكن أخرى بين وقت وآخر. وكان موضوع البحث هو الشروط التي ينبغي فرضها على الامبراطوريات الالمانية، والنمساوية ـ الهنغارية، والعثمانية، وبلغاريا حليفة هذه الامبراطوريات. إن القرارات المتعلقة بالامبراطورية العثمانية قد اتفق على الجانب الأكبر منها في المؤتمر الأول الذي انعقد في لندن (بدءاً من شباط (فبراير) ١٩٢٠)، وتم تثبيتها في منتجع الريفييرا الايطالي سان ريمو (نيسان (ابريل) ١٩٢٠). واتخذت شكل معاهدة تم التوقيع عليها في سيفر، إحدى ضواحي باريس السكنية، في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠.

كانت الحقيقة الحاسمة في ما يتعلق بالتفاوض على تسوية الصراع في الشرق الأوسط ان هذه المفاوضة استغرقت وقتاً طويلاً. والمعاهدة مع الامبراطورية العثمانية كانت آخر معاهدات الصلح التي تم التوقيع عليها. كانت البداية محادثات غير رسمية بين لويد جورج وكليمنصو

---

(١) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ١٤١.

بعد الهدنة، وتطلب الأمر ستة عشر شهراً للتوصل إلى اتفاق على الأمور الهامة، وأربعة أشهر أخرى للفراغ من بقية المواضيع والتوقيع على معاهدة. أي ان الأمر بمجمله تطلب نحو سنتين للتوقيع على معاهدة الصلح مع الأمبراطورية العثمانية، مع ان لويد جورج كان تنبأ في البداية ان الأمر يتطلب نحو اسبوع فقط[٢].

وبسبب التأخير الطويل تطورت الأوضاع واقتضت اتخاذ قرارات ثبت في النهاية انها أهم من أحكام المعاهدة نفسها. لقد ظن رجال الدولة الحلفاء انهم بما فعلوه في سان ريمو، قرروا مستقبل آسيا الناطقة بالعربية، وانهم بما فعلوه في سيفر، قرروا مستقبل الامبراطورية العثمانية الناطقة بالتركية، ولكن ثبت ان ما لم يفعلوه في عام ١٩١٨ وعام ١٩١٩ كان له تأثير أكبر على المنطقتين كلتيهما.

لقد أعلن لويد جورج في البداية انه يستحيل على بلاده ان تبقي إلى ما لا نهاية على جيشها المؤلف من ١,٠٨٤,٠٠٠ رجل والذي يحتل الامبراطورية العثمانية[٣]. ولا بد ان نتذكر ان تشرشل وهيئة الأركان العامة أكدا له الحاجة إلى التوصل إلى تسوية ما دامت لديه قوات لتنفيذها. ولكن مع حلول صيف ١٩١٩، أي بعد انقضاء نحو ستة أشهر، تم ابلاغ مجلس الوزراء البريطاني ان جيش الاحتلال انخفض عدده بأكثر من الثلثين أي إلى ٣٢٠,٠٠٠ رجل[٤]. ومع تلاشي الجيش إلتزم قادته بجدول زمني للانسحاب، فرض على رئيس الوزراء وهو في مؤتمر الصلح سلسلة من المواعيد النهائية، وهذا ما فعله أيضاً استنزاف الموارد المالية البريطانية.

أما في الشمال، على امتداد حدود القوقاز مع روسيا، فقد بقيت القوات البريطانية في مكانها على أمل إقناع الولايات المتحدة أو ايطاليا أو فرنسا بأن تحل محلها لتدافع عن أرمينيا وجورجيا وأذربيجان التي استقلت حديثاً، إذا ما استعادت روسيا أو تركيا ما يكفي من القوة لمهاجمة هذه البلدان المستقلة. ولكن بريطانيا كانت تفتقر إلى الرجال والمال لتأخذ المهمة على عاتقها، مما اضطرها في نهاية الأمر إلى التخلي عن مسؤولياتها.

وعندما أمر رئيس الوزراء البريطاني القوات البريطانية بمغادرة هذه الأراضي التي كانت سابقاً روسية، تجاهل اعتراضات ونستون تشرشل الشديدة. لقد كان تشرشل، بالرغم من كل حماسته الأخيرة لسحب القوات البريطانية، مشاغباً في موضوع الشيوعية، وكان مستعداً لإرسال الرجال والمال إلى روسيا للإطاحة بالنظام السوفياتي. وحتى موريس هانكي الذي كان يؤمن «ان

---

(٢) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي ١٩١٤ ـ ١٩٢٠** (لندن: مطبعة اتلون، ١٩٦٩)، ص ١٠٤.

(٣) بول هلمريش، **من باريس إلى سيفر: تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ ١٩٢٠** (كولومبوس: مطبعة جامعة ولاية اوهايو، ١٩٧٤)، ص ٢٨.

(٤) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في اعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٧٢.

البلشفية ستكون في السنين القادمة الخطر الأعظم على أوروبا»[٥] وصف تشرشل «بأنه مهووس في حماسته لمساندة أعداء البلشفية»[٦]. كان تشرشل مصمماً إلى حد الهوس على الاحتفاظ بالقوات البريطانية شمال الحدود التركية لمساعدة البيض على محاربة الحمر في الحرب الأهلية الروسية. ولكن مخاوف لويد جورج السياسية كانت من نوع آخر. فقد أبلغ رئيس الوزراء هانكي انه حريص على اخراج جميع القوات البريطانية من الأراضي الروسية السابقة لكي يحول دون ان تصبح هذه القوات «غير مستقرة»، ولعله كان يعني بذلك انه يريد ان يحول دون اصابتها بعدوى الحمى الراشحة الثورية[٧]. وبناء على أوامره جلت القوات البريطانية في صيف عام ١٩١٩ عن المناطق الواقعة شمال الحدود الروسية ـ التركية.

أما جنوبي الحدود الروسية القديمة، في الوديان و بين الجبال التي يمر فيها خط حدود تركيا الحالية مع سورية والعراق وايران، فتوجد منطقة تعرف بصورة غير دقيقة باسم كردستان، وكان المسؤولون البريطانيون يفكرون في فرض رعايتهم على محمية أخرى من محمياتهم في هذه المنطقة. ولكن المنطقة تقع ضمن الإطار الموعود لفرنسا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو، ولذلك ارتأى البريطانيون إنشاء سلسلة من الدول الكردية ذات الحكم الذاتي، على ان يوجد فيها مستشارون سياسيون بريطانيون، وان يطلب إلى الفرنسيين ان يقروا للشعب الكردي بحق تقرير المصير وفقاً لروح مبادىء ويلسون. والأكراد شعب جبلي عريق لم يتوحد قط، وطاقاته وجهت إلى خصومات عنيفة مع الجيران، وخصوصاً العرب والأرمن. وقد نتجت عن المحاولة البريطانية لتنظيمهم في عام ١٩١٩ ثلاث انتفاضات، إذ ان الأكراد ثاروا على القادمين الجدد البريطانيين، وما لبثت القوات البريطانية ان انسحبت من كردستان أيضاً.

(٢)

وأما ضمن تركيا، فقد استمر الوضع البريطاني في التفكك. كانت السلطات البريطانية لاتزال معتمدة على هدنة مودروس. إن وثيقة الهدنة المقتضبة كانت بمجملها تقريباً تعالج أموراً تتعلق بشؤون سلاح البحرية والشؤون العسكرية وتطلب إلى السلطات التركية ان تسرح جميع قواتها المسلحة ما عدا تلك التي يتطلبها الحفاظ على النظام الداخلي. وقد كدست القوات العثمانية أسلحتها وذخائرها في حفر في الأرض، وأشرف ضباط بريطانيون على الاستسلام، وأخذوا يجوبون المناطق الريفية في مجموعات من اثنين أو ثلاثة. كانت أحكام الهدنة تسمح للسلطات العثمانية بأن تظل مشرفة على الجزء المتبقي من الامبراطورية أي الجزء الناطق بالتركية، مع احتفاظ الحلفاء بحق احتلال نقاط استراتيجية إذا ما نشأ وضع يهدد أمنهم. ومن الناحية

(٥) روسكيل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٧٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٥٥.

(٧) المرجع نفسه.

العملية حلّت سيطرة الأسطول البريطاني على الساحل مقرونة بالاشراف على شبكات الاتصال والنقل، محل الاحتلال العسكري لتركيا.

بقيت القسطنطينية العاصمة نظرياً مدينة غير محتلة، مع ان قوات الحلفاء كثيراً ما كانت تشاهد فيها. وكان الأسطول البريطاني راسياً قبالة المدينة، كما ان الجنرال الفرنسي لويس فرنشي ديسبيري، قائد قوات الحلفاء في الجزء الأوروبي من الامبراطورية العثمانية، دخل إلى المدينة دخول الظافرين راكباً جواداً أبيض.

غير ان الحكومة العثمانية التي تألفت لتفاوض على الهدنة سرعان ما عزلها محمد السادس، الذي اعتلى عرش السلطنة في حزيران (يونيو) ١٩١٨، وكان همّه الأكبر ان يحتفظ بعرشه. وتحقيقاً لهذه الغاية اتبع سياسة السعي لكسب رضا الحلفاء، وعندما أخذ السياسيون الأتراك يعارضون مطالب الحلفاء ومقترحاتهم، حل البرلمان وبدأ يحكم بمرسوم، وما لبث السلطان محمد السادس ان عيّن صهره زوج أخته لرئاسة الحكومة، وبذلك اكتملت العودة من الحكم الدستوري إلى الحكم الفردي.

غير ان حكومة السلطان لم تسلم من وجود من يتحداها. فقد كانت شبكات مدنية وعسكرية تابعة لحزب تركيا الفتاة ناشطة في سائر أنحاء الأناضول، كما ان وزارة الحربية ـ إقطاعية أنور ـ ظلت إلى حد كبير تحت إشرافه[8]. وهؤلاء جميعاً تآمروا على السلطان الجديد ووزرائه آملين ان يحملوا الحلفاء على عرض شروط أفضل للصلح.

وخارج العاصمة كانت السلطة بكاملها تتهاوى. وقد حدثت في الداخل فورة سلب وأعمال قطع طرق ونزاعات أهلية. لقد سبب إنهيار النظام في سائر أنحاء آسيا الصغرى قلقاً للحلفاء، وخصوصاً عندما نجمت عنه تهديدات لسلامة المسيحيين. وعندما هاجم الأتراك المسلمون القرى اليونانية خلف ميناء صمسون الواقع على البحر الأسود، طلب الحلفاء إلى رئيس الوزراء التركي ان يتخذ إجراء. دب الرعب في نفس رئيس الوزراء فتشاور مع وزير الداخلية بالوكالة الذي أبلغه ان لا سبيل للسيطرة على الوضع من داخل القسطنطينية، وانه لا بد من إرسال ضابط إلى الميدان لمعالجة الأمور في مواقعها. واقترح وزير الداخلية بالوكالة اسم صديق له، هو الجنرال مصطفى كمال، بطل غاليبولي، الذي حالت معارضته لأنور دون تسلمه المناصب القيادية الكبرى التي استحقها خلال الحرب. فوافق رئيس الوزراء على الاقتراح ونجح مصطفى كمال في الحصول على سلطات مدنية وعسكرية استثنائية واسعة بصفة مفتش عام للجيش التاسع الذي كان مسؤولاً عن معظم الأناضول.

مساء السادس من أيار (مايو) ١٩١٩ توجه إلى صمسون في بداية رحلة من أكبر الرحلات السياسية في القرن العشرين. وعند منتصف الليل سارع ويندهام ديدز ـ خبير المخابرات

(٨) اريك جان زورشر، **العامل الوحدوي: دور جمعية الاتحاد والترقي في الحركة القومية التركية ١٩٠٥ ـ ١٩٢٦** (لايدن: ا. ج. بريل، ١٩٨٤)، ص ٦٨ وما يليها.

البريطانية في الشؤون العثمانية ـ إلى الباب العالي ليحذّر الصدر الأعظم من السماح لكمال بالذهاب، ولكنه فوجىء بأنه وصل بعد فوات الأوان.

كان مصطفى كمال قد انطلق إلى صمسون وغايته ـ وهذا ما يبدو ان ويندهام ديدز قد استشعره ـ هي تجميع قوات من سائر أنحاء تركيا لمقاومة شروط الحلفاء للصلح إذا ما ثبت انها شديدة القسوة. وكانت هذه القوات في جزء كبير منها تتألف من جنود عثمانيين في المناطق غير المحتلة في وسط تركيا وشرقها. وشرع مصطفى كمال يخطط لوضع نفسه على رأس هذه القوات متسلحاً بالتفويض الذي حصل عليه من السلطان وبمهاراته الهائلة.

(٣)

كانت تركيا في الفترة ١٩١٨ ـ ١٩١٩ بلاداً يخيم عليها الظلام وتعاني من البرد. فالوقود كان نادراً، ومصابيح استانبول كانت خافتة الضوء. وفي بقية البلاد أيضاً دخلت الأراضي التي كانت عند بداية الحرب تشكل الممتلكات العثمانية في حالة ما يسمى الوجود الغسقي، وهي حالة يعرّفها القانون الدولي بموجب الأنظمة الملحقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب على الأرض. وبما ان بريطانيا كانت دولة الاحتلال في معظم هذه الممتلكات، فقد كان واجبها الأساسي المحافظة على الأمور كما كانت في ظل القانون العثماني ريثما يتخذ قرار نهائي بشأن مصيرها.

وكان لا بد لهذا القرار من ان يتخذ شكل معاهدة صلح بين الامبراطورية العثمانية والدول المنتصرة عليها. ولم تظهر أية صعوبة في الجانب العثماني. فالسلطان كان يعيش في ظل السفن الحربية البريطانية وفي خوف من فقدان عرشه، وربما كان مستعداً للتوقيع على أية وثيقة يضعها أمامه قائد البحرية البريطانية. أما الحلفاء فما كان عليهم إلّا ان يقرروا في ما بينهم الشروط التي يريدون فرضها.

تبدل الموقف تبدلاً كبيراً في أيار (مايو) ١٩١٩ عندما قرر الرئيس ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج الايقاع بين اليونانيين والايطاليين في الأناضول. وكان الأثر غير المقصود لهذا القرار هو إثارة آمال اليونانيين ومخاوف الأتراك من ان تكون اليونان عائدة إلى آسيا الصغرى من أجل البقاء فيها. إن كراهية الأتراك المسلمين لمجموعتي السكان المسيحيين الكبيرتين في وسطهم ـ اليونانيين والأرمن ـ كان لها دائماً أثر شديد، وعاد هذا الأثر ليظهر الآن حتى في حالة الانهاك التي تعاني منها تركيا. وبينما كان رجال الدولة الحلفاء لاهين ومتجهين بأبصارهم إلى ناحية أخرى، كان الجنود العثمانيون في المناطق الداخلية للأناضول يتجمعون ويعودون للاستيلاء على أسلحتهم من الأماكن التي كدسوها فيها.

بعد أيام من شيوع نبأ الانزال اليوناني في أزمير، صدر الأمر إلى المفتش العام مصطفى كمال بالعودة إلى القسطنطينية، ولكنه عصى الأمر، واجتمع بدلاً من تنفيذ الأمر بثلاثة من زملائه، في

مدينة أمازيا، العاصمة الإقليمية القديمة، لإعداد مسودة إعلان استقلال. لقد تجاهل مصطفى كمال حكومة السلطان معتبراً إياها أسيرة الحلفاء، فحضر مؤتمراً اقليمياً للوطنيين في ارضروم، في شرق تركيا، ثم دعا إلى مؤتمر على مستوى الوطن في سيفاس الواقعة في المنطقة الداخلية من الأناضول، في منتصف الطريق بين ارضروم وأنقرة. وقد اكتسب ولاء عدد من ضباط الجيش ممن هم في مثل سنه أو أصغر منه سناً، وكثيرون منهم كانوا مثله مرتبطين بالجناح العسكري لجمعية الإتحاد والترقي. وفي الأغلب اجتذب إلى صفه الضباط من رتبة رائد ورتبة مقدم أكثر مما اجتذب الجنرالات[9]. ويبدو انه تولى أيضاً قيادة شبكات المقاومة المدنية والعسكرية التي نظّمها أعضاء حزب تركيا الفتاة، ولكنه بفطنته، نفى وجود أية علاقة له بجمعية الإتحاد والترقي التي صدر قرار رسمي بحلها. وبالرغم من توجه مصطفى كمال العلماني القوي، أثبت رجال الدين المسلمون انهم أخلص اتباعه.

لم يكن قادة الحلفاء يعرفون سوى القليل عن مصطفى كمال، الضابط النحيل العنيد الذي يتحمل شظف العيش، والذي وهو في أواخر الثلاثينيات من عمره، كان ملهم وقائد الثورة عليهم. فلا وزارة الخارجية البريطانية ولا المخابرات البريطانية استطاعت ان تحدد لرئيس الوزراء موقع مصطفى كمال وهل كان في صف السلطان أو ضده.

ومع جهل قادة الحلفاء في أوروبا لما يحدث في تركيا، واصلوا مؤتمراتهم التي كانت الغاية منها تقرير مصير تركيا. وخلال مؤتمر عقد في لندن في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ذهل قادة الحلفاء لدى سماعهم نبأ يفيد ان جيشاً قوامه ٣٠,٠٠٠ جندي تركي بقيادة مصطفى كمال هزم وحدة فرنسية صغيرة في مراش في جنوب الأناضول. وقد ادعى لويد جورج في ما بعد ان دهشتهم لم تنجم عن نتيجة المعركة (فقد كان عدد المهاجمين يفوق كثيراً عدد الفرنسيين) بقدر ما نجمت عن اكتشاف وجود جيش نظامي بقيادة مصطفى كمال. وقال لويد جورج ان تلك كانت أول مرة سمع فيها هو وزملاؤه بوجود هذا الجيش. وقد كتب لاحقاً في مذكراته، ملقياً اللوم كعادته على الآخرين: «لم يسبق لمخابراتنا العسكرية إطلاقاً ان كانت عاجزة كلياً عن القيام بعمل المخابرات»[10].

(٤)

مع انتشار ثورة مصطفى كمال في الأناضول، نشأت حركة موازية في الجنوب الناطق بالعربية في الامبراطورية العثمانية، حيث كان الوجود الفرنسي الرمزي على طول الساحل في بيروت وطرابلس وصيدا وصور هدفاً مغرياً للمناضلين المسلمين في دمشق. فالمتطفلون الفرنسيون على

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩٥ ـ ٩٦.

(١٠) ديفيد لويد جورج، **مذكرات عن مؤتمر الصلح** (نيوهافن: جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، ص ٨٣٠.

ساحل سورية ولبنان كانوا يهددون بإسقاط التوازن الدقيق بين الطوائف الدينية المسيحية والاسلامية، مما استدعى رد فعل لا يختلف عن رد الفعل ضد اليونانيين في تركيا.

سمحت بريطانيا للمناطق الداخلية من سورية، مثلما سمحت للمناطق الداخلية من الأناضول، بالحكم الذاتي. وكانت الإدارة السورية نظرياً برئاسة فيصل الذي كان غائباً عن سورية في مؤتمر الصلح، ولكنها عملياً كانت في أيدي أناس لا سلطة له عليهم إلّا في ما ندر، وهؤلاء الناس كانوا يتنازعون في ما بينهم. كانت سورية الداخلية ـ وعاصمتها دمشق، تحكم منذ أكثر من عام بعد التقهقر العثماني، من قبل العرب، ولو بشيء من الفوضى. أما وقد ذاق العرب طعم الاستقلال الجديد فلم تكن لديهم رغبة في التخلي عنه.

لقد أنذر أحد كبار ضباط المخابرات البريطانية وزير الخارجية في لندن عام ١٩١٩ بأن الحكومة العربية في دمشق وحركة مصطفى كمال في تركيا تستعدان للدخول في تحالف[١١]. ولكن الحركتين العربية والتركية لم تكونا متشابهتين على النحو الذي اعتقده: ذلك ان مصطفى كمال كان قومياً بالمعنى الغربي، أما في دمشق العربية فالكل يتحدث الآن لغة القومية العصرية، ولكنها ليست لغة أهل البلاد الأصلية. فمعظم القادة الناطقين بالعربية الذين مارسوا الحكم من دمشق في عام ١٩١٩ ـ ربما أربعة من كل خمسة ـ لم يسبق ان كانوا حتى عام ١٩١٨ أنصار هوية قومية عربية أو استقلال عربي[١٢]. والسوريون منهم كانوا في معظمهم من الأسر المالكة للأرض، ولهم مصلحة في المحافظة على النظام القائم. ويدل تحليل للشرائح المهنية التي جاؤوا منها[١٣]، ان القيادة كانت في جزء كبير منها مؤلفة من جنود وموظفين عثمانيين، كثيرون منهم جاؤوا من العراق وفلسطين، وكانوا بلا عمل. ومعظمهم بقي على الولاء لتركيا خلال الحرب مع بريطانيا.

وفي السنة التي انقضت منذ مغادرة الجيش العثماني دمشق، وتحت أنوف البريطانيين الغافلين الذين كان تفكيرهم منصرفاً إلى الفرنسيين، استعاد العرب العثمانيون الذين قاوموهم خلال الحرب، السيطرة على المنطقة المحررة. بيد ان العرب العثمانيين كانوا مشرذمين على أسس جغرافية في اهتماماتهم السياسية الراهنة. فالذين جاؤوا من مدن كالقدس شجبوا الصهيونية في فلسطين، والذين جاؤوا من بغداد كانت شكواهم من البريطانيين في بلاد الرافدين. والسوريون أرادوا طرد الفرنسيين من المنطقة الساحلية ومن لبنان. وفي أثناء ذلك كان زعماء الأسر التقليدية ذات الهوى العثماني والمعادية لفيصل على خصام مع الشباب المناضلين الطموحين الساعين وراء مستقبلهم السياسي. ووراء بلاغة الأحزاب السياسية والجمعيات السرية التي عادت إلى الحياة، كانت تكمن نزاعات عائلية ومحلية غامضة. كان الوضع السياسي

(١١) نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي**، ص ٢١٠.

(١٢) سي. ارنست دون، **من العثمانية إلى العروبة: مقالات عن أصول القومية العربية** (اوربانا وشيكاغو ولندن: مطبعة جامعة ايلينوي، ١٩٧٣)، ص ١٥٨.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٧٨، الملحق ٧، متابعته في كتاب: ايلي كدوري، **انكلترا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية، ١٩١٤ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سسكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، ص ١٥٩.

وضعاً مضطرباً ومحيراً، وفي هذا الوضع لم يكن من ضامن أساسي لوضع فيصل سوى مساندة بريطانيا، وهذه المساندة كانت ممثلة في الظاهر في جيوش الجنرال اللنبي وفي الحدس العربي العام انه بفضل فيصل ستقاوم بريطانيا أهداف فرنسا الاستعمارية.

إذا عدنا إلى الماضي نستطيع ان نرى ان بريطانيا دخلت العام ١٩١٩ وأمامها فسحة من الوقت لا تقل عن تسعة أشهر لاستغفال فرنسا وحملها على الرضوخ. ولكن مع حلول صيف ١٩١٩ أكرهت الضغوط المالية وعدم الاستقرار الاجتماعي لويد جورج ووزارة الحربية على الاعتراف بأنه لم يعد بالإمكان تأجيل الانسحاب البريطاني من سورية. وفي ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ دعا رئيس الوزراء مستشاريه إلى مؤتمر عقد في المنزل الذي يقضي فيه صديقه اللورد ريدل إجازته، قرب تروفيّ على ساحل نورماندي الفرنسي، للنظر في ما يجب عمله بشأن الشرق الأوسط. وقبل انعقاد المؤتمر ببضعة أيام دوّن اللورد ريدل في مفكرته ان لويد جورج «كان غاضباً من الفرنسيين بسبب موقفهم المتعلق بسورية. وقال رئيس الوزراء ان السوريين لا يريدون الفرنسيين. وتساءل كيف يستطيع الحلفاء إرغامهم على قبول انتدابات كريهة... لقد تبدل موقفه من الفرنسيين تبدلاً كبيراً... انه لا يفتأ يتحدث عن جشعهم»[١٤]. مع ذلك لم يجد رئيس وزراء بريطانيا ومستشاروه مفراً من إخلاء الساحة للفرنسيين.

بتاريخ ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية ان الانسحاب سيحدث في تشرين الثاني (نوفمبر)، وقد رأى القادة البريطانيون انهم بذلك وفوا بالتزاماتهم لفرنسا والعرب. كان هذا إدعاء منافياً للصواب. وقد سبق للبريطانيين ان تظاهروا بأن فيصل جاء إلى سورية على رأس جيش عربي كبير، مع ان مسؤولي الحكومة كانوا يعلمون ان هذا التظاهر لا يستند إلى مضمون. وخروج الجيش البريطاني من سورية معناه ترك فيصل تحت رحمة الفرنسيين. وكان هذا بالنسبة لأتباع كيتشنر في بريطانيا والشرق الأوسط خذلاناً لكل ما عملوا من أجله. أما الفرنسيون فلم يغفروا لبريطانيا محاولتها طوال الأشهر التسعة لحملهم على الرضوخ، بالرغم من تخلي بريطانيا عن المحاولة.

أما بالنسبة لفيصل الأمير المتوتر الأعصاب والذي يفرج غمّه بالمسبحة، فقد كان إعلان الإنسحاب البريطاني منعطفاً مفاجئاً في متاهة الخداع التي حاول ان يتلمس طريقه فيها. ولكن فتحت أمامه لمدة قصيرة إمكانية ممضة وباعثة على الغيظ. ذلك ان كليمنصو، الذي كان كعادته دائماً مستعداً لتقبّل الأفضليات البريطانية في الشرق الأوسط ـ إذا أمكن ذلك سياسياً ـ أبدى استعداده للسماح لفيصل بأن يكون ملكاً على سورية (ما دام هذا ما تريده بريطانيا) إذا ما قابله فيصل في منتصف الطريق. لقد وافق رئيس الوزراء الفرنسي ان يدخل مرة أخرى في مفاوضات مع الزعيم العربي بهدف ضمان الاعتراف بالحد الأدنى من شروط فرنسا: أي ان تحكم فرنسا لبنان الكبير وان تكون سورية مستقلة ولكن دولة زبونا لفرنسا. غير ان هذه

(١٤) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ١١٢.

الشروط الفرنسية وضعت فيصل في الوسط بين قوتين متصادمتين. فعرب دمشق المناضلون الذين ادعوا انهم يتبعونه، من دون ان يكون لهم ارتباط خاص به، كانوا مستعدين للسماح له بأن يسمي نفسه حاكمهم ما دام قادراً على إبعاد الفرنسيين عن سورية. في حين ان الفرنسيين كانوا مستعدين للسماح له بأن يحكم بشرط ان ينجح في ادخالهم إلى سورية. ولم يكن في وسع فيصل الغريب في أرض سورية ان يفعل شيئاً سوى ان يتوسط. كل ما كان يستطيع فعله هو ان يحصل على تنازلات من كليمنصو ثم ان يحاول الحصول على تنازلات من المناضلين العرب في دمشق.

في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ توصل فيصل وكليمنصو إلى اتفاق سري - وقد أراد كليمنصو ان يبقى سرياً لأنه كان يسعى لأن يكون رئيساً للجمهورية الفرنسية وحاذر ان يتمكن خصومه من الادعاء بأنه أظهر ضعفاً في مسألة سورية. كان الاتفاق يمنح دولة فيصل العربية الإستقلال بشرط ان يكون مستشاروها فرنسيين حصراً. وكان هدف الاتفاق ان يؤدي إلى انتداب فرنسي ولكن من النوع الأكثر ليناً. عند هذا الحد غادر فيصل إلى دمشق ليرى هل يستطيع إقناع القيادة العربية فيها بقبول هذه الشروط اللينة نسبياً. ولكن تبين ان مهمته هذه كانت انعطافاً آخر إلى المجهول في المتاهة السياسية، لأن كليمنصو الذي لم ينجح في سعيه لرئاسة الجمهورية، هجر الحياة السياسية في ١٧ كانون الثاني (يناير). وقد خلفه في رئاسة الوزراء ألكسندر ميران، الذي لم يكن عنده ميل إلى انقاذ ماء وجه بريطانيا في الشرق الأوسط، ولذلك لم يجد حاجة إلى السماح لسورية بأن تنال استقلالها، ولا إلى السماح لفيصل بأن يعتلي عرشها.

(٥)

في بداية عام ١٩٢٠ كفت بريطانيا عن الوقوف في طريق طموحات فرنسا في سورية. وصارت الطريق ممهدة أخيراً أمام الدولتين الحليفتين لصياغة الشروط التي ستفرضانها على الامبراطورية العثمانية المهزومة. أما الشروط التي اتفقتا عليها آنذاك، فهي فصل الأجزاء الناطقة بالعربية عن الامبراطورية لتتقاسمها هاتان الدولتان الأوروبيتان، بشرط ان تحتفظ بريطانيا بفلسطين وبلاد الرافدين، وتبقى شبه الجزيرة العربية مستقلة وعلى رأسها ملوك خاضعون للنفوذ البريطاني، وكانت بريطانيا قد أخذت فعلاً مصر وساحل الخليج. وتقرر ان تكون سورية، ومن ضمنها لبنان، من نصيب فرنسا. وكان مقدراً لفلسطين، ومن ضمنها شرق الأردن، وسورية ومن ضمنها لبنان والعراق، ان تستقل في نهاية الأمر، إذا كان للمرء ان يصدق لغة انتدابات عصبة الأمم التي بموجبها أعطى الحلفاء أنفسهم هذه الأراضي. ولكن فرنسا، بصورة خاصة، اعتبرت التعهد بالاستقلال مجرد زينة للناظرين وقاربت سورية ولبنان بروح الضم.

وباستثناء جزر الدوديكانين، فإن معظم جزر بحر إيجه وكذلك تركيا الأوروبية (شرق تراقيا) قد سلخت وأعطيت لليونان. أما أزمير ومنطقة غرب الأناضول التي كانت أزمير كبرى مدنها، فقد تقرر ان تتولى اليونان إدارتها مدة خمس سنين، ثم يجري استفتاء، ربما يؤدي إلى دمج المنطقة

في المملكة اليونانية. وأما الدردنيل، حيث يستطيع الأسطول البريطاني ان يمارس تأثيره، فقد وضع تحت اشراف دولي، وأصبح هو والقسطنطينية، رهينتين لضمان حسن سلوك تركيا في أمور مثل معاملة الأقليات المسيحية. وفي شرق الأناضول مُنحت أرمينيا الإستقلال وأُعطيت كردستان الحكم الذاتي. ووضعت الشؤون المالية التركية تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وايطاليا. وضمن هذه الحدود ووفقاً لهذه القيود، يكون القليل الذي تبقى من الأناضول الناطقة بالتركية مستقلاً استقلالاً إسمياً وعلى رأسه السلطان العثماني.

هذه هي الشروط التي اتفق عليها في لندن وسان ريمو في النصف الأول من عام ١٩٢٠، والتي أمليت على حكومة السلطان ـ فوقّعت هذه الحكومة مكرهة على المعاهدة التي فرضت عليها في آب (أغسطس) ١٩٢٠ في ضاحية مدينة سيفر الفرنسية. ويبدو ان الزعيم الفرنسي بوانكاريه كان الوحيد الذي لاحظ ان الاختيار لم يكن ميموناً بالنسبة لمكان توقيع معاهدة تنوي أوروبا الإعتماد عليها. فقد اشتهرت سيفر بصناعة أواني الخزف الصيني، وخزفها هش سهل الكسر.

كان لويد جورج الوحيد من بين الأربعة الكبار الأصليين الذي بقي في منصبه عند توقيع معاهدة الصلح النهائية، وكان العضو الوحيد في مجلس الوزراء البريطاني الذي ظل عضواً في مجلس الوزراء منذ بداية الحرب وطوال الحرب وحتى انتهائها. وهو كان السياسي البريطاني الوحيد الذي حالفته النجاة في الحرب، وكان سيصبح الزعيم الوحيد من زعماء دول الحلفاء الذي سيستمر في السلم. ولكن التسوية العثمانية، التي كان فخوراً بها، لن تلبث ان تبرهن انها القاضية عليه.

الجزء العاشر

العاصفة تهب على آسيا

الفصل الاول

بداية المتاعب ١٩١٩ - ١٩٢١

عندما احتلت القوات المسلحة البريطانية الشرق الأوسط في نهاية الحرب، كانت المنطقة مستكينة. وسرعان ما بدأت الاضطرابات، كانت بدايتها في مصر، مع مطالبات بالاستقلال في عام ١٩١٨ تبعتها أعمال شغب في عام ١٩١٩. وتلت ذلك - دون ان تكون بين الأمرين صلة مباشرة ظاهرة - حرب نشبت عام ١٩١٩ في أفغانستان، عند حدودها مع الهند. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأت السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية تتفسخ. كان بالإمكان الاعتقاد أن الأمر لا يعدو ان يكون سوء حظ جعل الأشياء تتلاحق وتسوء بالنسبة لبريطانيا في الشرق الأوسط. وكان بإمكان المرء ان يستمر في هذا الاعتقاد عندما حدثت اضطرابات قبلية أدت إلى فوضى في الأردن، أو عندما قام العرب في ربيع عام ١٩٢٠ بأعمال شغب معادية لليهود في غرب فلسطين، أو عندما اشتعل لهيب الثورة في العراق في صيف عام ١٩٢٠. والتفسير الواضح، ولا بد انه الصحيح، لهذه الاضطرابات، هو ان الحاميات البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب انخفض عدد أفرادها انخفاضاً كبيراً جعل خصوم بريطانيا المحليين في كل مكان يتجرؤون على تحديها.

وقد ضعف وضع الفرنسيين في الشرق الأوسط مثلما ضعف وضع البريطانيين، نتيجة الضغوط من أجل الاقتصاد في النفقات ولتسريح الجنود، فواجهوا مثل بريطانيا تحدياً من قبل السياسيين العرب، وما لبثوا ان شنّوا حرباً على هؤلاء السياسيين في سورية. كذلك فإن روسيا المهزومة في الحرب والتي أقعدتها الثورات والحرب الأهلية، واجهت ثورات من قبل المسلمين وحركات استقلالية في آسيا الوسطى، أي المنطقة الروسية في الشرق الأوسط. ولكن بدلاً من ان يجد الفرنسيون والروس قضية مشتركة مع بريطانيا، تآمروا لتقويض وضعها في الشرق الأوسط، وبذلك جعلوا المسألة محيرة إذ صار مقبولاً الإفتراض انهم يسببون المصائب لبريطانيا وليس فقط يزيدون في مصاعبها.

وبالعودة إلى الماضي يرى المرء بريطانيا تجتاز زمناً من المتاعب في كل مكان من الشرق الأوسط

بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠. ولكنهـا لم تكن صاحبـة تجربة في هذا المجال، على أقل تقدير في البداية. وعلى سبيل المثال نظرت إلى أعمال الشغب التي وقعت في مصر عام ١٩١٩ على انها مشكلة محصورة في مصر، أي مشكلة لحفظ القانون والنظام تمّت السيطرة عليها، ولم تنظر إلى تلك الأعمال باعتبارها توطئة لأعمال الشغب التي نشبت في فلسطين في ربيع العام التالي أو توطئة للثورة التي انتشرت في العراق عند نهاية فصل الربيع وبداية الصيف. ولذلك فإن الفصول التالية تتحدث عن التحديات المتلاحقة التي واجهتها بريطانيا في الشرق الأوسط ـ وواجهتها فرنسا أيضاً التي أسلمت بريطانيا سورية إليها ـ وسيكون الحديث عنها بترتيب زمن وقوعها، وكأنها مجرد مجموعات منفصلة من الصعوبات تأتي المجموعة منها تلو الأخرى.

ومع ان هذه الصعوبات لم يُنظر إليها في ذلك الحين على انها تحدث متزامنة بحيث تشكل حدثاً شامـلاً كبيراً، فقد كان الاعتقاد لدى عدد كبير من المسؤولين البريطانيين ان هناك مجموعة واحدة من المتآمرين هي التي حرّضت على المؤامرات والثورات المتفرقة على الحكم البريطاني. وسنـرى الآن من هم هؤلاء المتـآمـرون حسب اعتقاد المسؤولين البريطانيين. وكانت إحدى المسـائل الرئيسة التي جابهت حكومة لويد جورج عندما انبثق التحدي للحكم البريطاني في الشرق الأوسـط في عام ١٩١٩ و١٩٢٠ وظل هذا التحدي ماثلاً أمام الرأي العام والصحافة والبرلمان في بريطانيا حتى عام ١٩٢١، هي مسألة هل كانت الاضطرابات والانتفاضات في الشرق الأوسط في الواقع أعمالاً مخططة ومنسقة أم انها على عكس ذلك أعمال متفرقة.

الفصل الثاني

مصر: شتاء ١٩١٨ ـ ١٩١٩

أول تحد لوضع بريطانيا في الشرق الأوسط بعد الحرب كان في مصر، البلد الناطق بالعربية الذي حكمته «مؤقتاً» مدة عقود من السنين، والذي أقنع حكامه البريطانيون أنفسهم في البداية بأن الشعوب الناطقة بالعربية تفضل الحكم البريطاني على أي حكم آخر. ولكن بريطانيا كانت قد وعدت مصر تكراراً بالاستقلال، ولم يكن بعيداً عن المنطق ان يصدق السياسيون المصريون التعهدات البريطانية وأن يفترضوا انه بمجرد انتهاء الحرب نهاية ناجحة ستوافق بريطانيا على جدول زمني ما، يؤدي في نهاية الأمر إلى استقلال مصر(*). لقد رأت فئة واحدة على الأقل من السياسيين المصريين ان تأخذ كلمة بريطانيا على علاتها. وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي بعد مرور اسبوعين على الاستسلام العثماني على متن السفينة الحربية أغاميمنون، مُنح وفد من السياسيين المصريين الذين لم يكونوا يشغلون مناصب رسمية مقابلة مع سير ريجينالد وينغيت، المندوب السامي البريطاني في القاهرة. وقد شكّل الوفد وترأسه سعد زغلول، المحامي الذي كان في نحو الستين من عمره وسبق له ان كان قاضياً، وإدارياً، ووزيراً للتعليم، ووزيراً للعدل، ورئيساً للجمعية التشريعية، التي كان البريطانيون قد حلّوها إلى أجل غير محدود عند بداية الحرب. أوضح سعد زغلول لوينغيت انه طلب المقابلة متوقعاً إلغاء الأحكام العرفية والحماية قريباً ما دامت الحرب قد انتهت. وقال انه يتوقع من بريطانيا ان تفي بوعدها فتمنح مصر الاستقلال، وطلب ان يسمع

(*) عندما دخلت بريطانيا الحرب ضد الامبراطورية العثمانية في نهاية عام ١٩١٤، أعلنت حكومة اسكويث رسمياً ان مصر قد حررت من السيادة العثمانية وأصبحت محمية بريطانية. ولكن السلطات البريطانية أعلنت أيضاً أن حرية مصر واستقلالها هما من بين الأهداف التي تقاتل بريطانيا من أجلها[1].

(١) ب. ج. كاتيكيوتيس، **تاريخ مصر**، الطبعة الثانية، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز ١٩٨٠)، ص ٢٥٠ وما يليها. الرواية الواردة في النص تستند أساساً إلى هذا الكتاب وإلى كتاب: جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١).

الحلفاء كلمة مصر خلال مفاوضات الصلح. وطلب أيضاً ان يذهب إلى لندن ليفاوض بشأن التغييرات الموعودة في مكانة مصر السياسية.

لكن لا المفاوضات ولا الاستقلال كانت آنذاك واردة في أذهان المسؤولين البريطانيين. إننا نجد ما يرشدنا إلى تفكيرهم في رواية مسؤول بريطاني، رواها في وقت لاحق، عن الاجتماع الذي عقد مع زغلول. قال هذا المسؤول: «في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) قام بزيارة إلى المندوب السامي وأعرب عن الرغبة في الذهاب إلى لندن ليطرح برنامجاً للحكم الذاتي الكامل، فرفض هذا الاقتراح باعتبار انه لا يخدم أي هدف جيد»[٢].

وبما ان زغلول لم يلق أي تشجيع من وينغيت، فقد أخذ في اليوم عينه يحاول فرض المسألة. ولعله كان يعمل بتأييد سري من سلطان مصر الجديد، أحمد فؤاد[*]، فشرع في تنظيم وفد يستطيع ان يحظى بتأييد واسع من سائر الفئات والطبقات المصرية التي كان يطمح إلى تمثيل مصالحها. وهذا ما حمل شخصيات سياسية منافسة على تأليف وفود أخرى برئاستها. وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ أبرق وينغيت إلى وزير الخارجية قائلاً ان السياسيين المصريين يطالبون «ببرنامج للحكم الذاتي الكامل»، وانه حذّرهم من إثارة الاضطرابات[٣]، ولكن السلطان ووزراءه يشعرون انهم ليسوا أقوياء بما يكفي لمقاومة المطالب الوطنية. والحقيقة ان وزراء السلطان، رغبة منهم في تحاشي النظر إليهم كمرشحي بريطانيا، ادعوا انهم يرفضون رئاسة أي وفد إلى الخارج، إذا لم يسمح لزغلول وزملائه بالذهاب إلى أوروبا. في هذه الحالة لم تسمح بريطانيا لأي وفد بالذهاب إلى لندن أو إلى باريس خلال عام ١٩١٨.

في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، ومع اقتراب تاريخ افتتاح مؤتمر الصلح، زاد زغلول وحزبه، حزب الوفد، من نشاطهم، وقد ساءهم ان يعلموا بتاريخ ١٢ كانون الثاني (يناير) انه سمح لوفد من سورية بحضور مؤتمر الصلح. وفي مؤتمر عام لحزب الوفد عقد في اليوم التالي في منزل أحد أعضاء الحزب، طالب زغلول بالحق نفسه لمصر ودعا إلى الاستقلال. وعلى أثر ذلك منعت الإدارة البريطانية زغلول من التحدث في العلن، وعندها استقال وزراء السلطان مفضلين الاستقالة على رئاسة وفد إلى أوروبا بينما زغلول ممنوع من الكلام. عندها ألقت السلطات العسكرية البريطانية القبض على زغلول وثلاثة من زملائه الرئيسيين، وفي التاسع من آذار (مارس) نفتهم إلى مالطا.

عمّت البلاد موجة مظاهرات واضرابات، ففوجئت السلطات البريطانية بهذا التطور. إن البرقيات التي أرسلت في ذلك الحين من القاهرة إلى لندن، تدل على ان مقر المندوب السامي البريطاني كان

---

(٢) سير جيمس رينيل رود، عضو في بعثة اللورد ميلنر إلى مصر، ١٩٢٠. **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة، تحت عنوان: **مصر**.

(*) اصبح أحمد فؤاد سلطان مصر عند وفاة أخيه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧.

(٣) داروين. **الشرق الأوسط**، ص ٦٨.

قليـل الفهم لما حدث في مصر خلال سنوات الحرب[٤]. فلم يكن مدركاً لما تنطوي عليه ضمنياً التبـدلات الاجتمـاعيـة والاقتصـاديـة العميقة التي أحدثتها الحرب: أي الطبقات الجديدة والطموحات الجديدة التي انبثقت، والمصالح الجديدة والاستياءات الجديدة والمصادر الجديدة للخلاف والنقمة.

بل ان مقر المندوب السامي لم يكن يعلم ان كثيرين من المصريين كان يسعدهم ان يروا بريطانيا تخسر الحرب مع تركيا. وقد سبق لوينغيت وكلايتون وشركائهما ان أشاروا، في معرض جدلهم الفاشل، بأن بريطانيا يجب ان تضم مصر وتحكمها حكماً مباشراً، إلى بعض الأخطار التي قد تنشأ إذا ما تولى مثل هؤلاء المصريين زمام الأمور في مصر. لقد كتب هوغارت باسم المكتب العربي مذكرة تباريخ ٢٢ تموز (يوليو) ١٩١٧ تأييداً لاقتراح كلايتون ضم مصر، ادعى فيها ان مصر «حالياً يمكن ان تكون بلداً عدواً» وان هذا الخطر لا يمكن تفاديه إلّا بتولي بريطانيا مسؤولية إعادة تنظيم المجتمع المصري[٥].

في عالم السياسة المصرية الموحل، كان السلطان الجديد،. ووزراؤه وقادة المعارضة أمثال زغلول، ينادون جميعاً، أحياناً لمصلحة بعضهم بعضاً وأحياناً أخرى ضد بعضهم بعضاً، وكل منهم يغطي مناوراته بمقترحاته الوطنية، من أجل كسب تأييد مختلف الفئات الناقمة الساخطة ضمن الإقتصاد المصري والمجتمع المصري. ولكن السلطات البريطانية لم تظهر سوى قليل من الإدراك لهذه التيارات المقوضة لبنية المحمية والمهددة بزوالها يوماً ما. لقد رأت هذه السلطات في زغلول مجرد انسان متبرم يسعى وراء منصب ويستخدم طلباته السياسية وسيلة للحصول على وظيفة حكومية. وهو، حسب رأي مقر المندوب السامي في عام ١٩١٧ «أخذ يتقدم في العمر ولعله يرغب في تأمين دخل»[٦]. ولكن لم يمض اسبوع على اعتقاله ونفيه حتى انتشرت المظاهرات من القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى إلى دلتا النيل، وأدت إلى أعمال عنف، وتبعتها اضرابات واسعة النطاق. ودمّرت خطوط السكة الحديدية في أماكن رئيسة، ومن دواعي السخرية ان ذلك حدث وفقاً لخطة رسمتها بريطانيا في زمن الحرب لتقطيع أواصر البلاد في حالة حدوث غزو عثماني. وقد أضرب عمال النقل. وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩١٩، أي بعد مرور اسبوع على نفي زغلول، انقـطعت مواصـلات السكك الحديدية والاتصالات البرقية بين القاهرة وكل من الدلتا ومصر العليا، وحوصرت تجمعات الجاليات الأجنبية، وانتشر لهيب الفوضى إلى حدود لا يمكن السيطرة عليها.

واتسع نطاق مهاجمة العسكريين البريطانيين وبلغ الذروة في ١٨ آذار (مارس) بقتل ثمانية منهم ـ ضابطين، وخمسة جنود ومفتش سجون ـ على متن قطار كان متجهاً من أسوان إلى القاهرة.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٥) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ٤٧٠/٧.

(٦) داروين، **الشرق الأوسط**، ص ٧٧.

وقـد أبلغت إدارة المنـدوب السامي الجهات المختصة انه ليست لديها «أية وسيلة لاستعادة السيـطرة على الوضع في مصر العليا، ولا تصلها عملياً أية أخبار من هناك»[٧]. ووفقاً لرواية حديثـة، «بدا الهيجان في وقت ما وكأنه سيؤدي إلى ثورة على نطاق لا نظير له في امبراطورية بريطانيا الشرقية منذ التمرد في الهند»[٨]. لقد كانت في هذه المخاوف مبالغة ـ ولكن الشعور بها كان شعوراً حقيقياً وواسع النطاق.

إن ما صدم مكتب المندوب السامي هو ان الثورة كانت «ذات توجه بلشفي» وان «الحركة الحالية في مصر هي حركة وطنية بالمعنى الكامل للكلمة. إذ انها تحظى الآن بتعاطف جميع الطبقات والمذاهب...»[٩]، لقد كان الأقباط يتظاهرون جنباً إلى جنب مع المسلمين. وطلاب المعاهد الدينية كانوا يتظاهرون جنباً إلى جنب مع طلبة المدارس العلمانية. والنساء، وان كن فقط من الطبقات العليا، خرجن للتظاهر مع الرجال[١٠]. ولكن الأمر الذي أوهن عزيمة السلطات البريطانية هو اشتراك الفلاحين في الريف ـ هذه الجماهير المسالمة التي اعتمدت السلطات البريطانية على خمولها. ومما أفقد هذه السلطات رباطة الجأش أيضاً اكتشافها لاحقاً ان الانتفاضة كانت منظمة. وفجأة وجدت السلطات البريطانية نفسها في مواجهة سياسي من أهل البلاد بدا ان له أتباعاً على مستوى وطني ـ وهذا الأمر أدهشها وربما أدهش هذا السياسي نفسه.

أرسلت الحكومة البريطانية الجنرال اللنبي على عجل لمعالجة الوضع، فوصل إلى القاهرة في ٢٥ آذار (مارس) وأعلن عزمه على وضع نهاية للاضطرابات. وفي السابع من نيسان (ابريل) أعلن الإفراج عن زغلول. وشيئاً فشيئاً استعادت القوات البريطانية النظام في ربيع وصيف ١٩١٩، ولكن الاضرابات والمظاهرات استمرت.

في نهاية عام ١٩١٩ أرسلت لندن لجنة تحقيق برئاسة اللورد ميلنر، واستخلصت اللجنة من تحقيقها انه لا بد من إلغاء الحماية لتحل محلها علاقة جديدة ما، وأما طبيعة هذه العلاقة فقد حاولت بريطانيا تحديدها عن طريق التفاوض طوال السنوات ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٢.

لقد ثبت ان هذا النهج يبعث على الإحباط، وان نفي زغلول مرة أخرى لن يفيد كثيراً، وهكذا فإن الوهم البـريـطاني الكبير بشأن الشرق الأوسط ـ أي ان الشرق الأوسط يرغب في ان تحكمه بريطانيا أو أن يُحكم بمساعدتها ـ اصطدم بجدار صلب من الواقع. فقد رفض السلطان وزعماء مصر الآخرون ان يقبلوا بحكم ذاتي فقط أو حتى باستقلال إسمي. فقد طالبوا باستقلال كامل ناجـز، وهـذا ما ترفض منحـه بريـطانيا المعتمدة على قناة السويس. لقد حاول المسؤولون

(٧) المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٨) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) فاتيكيوتيس، **مصر**، ص ٢٦٥.

البريطانيون ان يتوصلوا إلى اتفاق ما مع الزعامة المصرية، فأخفقوا، ولذلك اضطرت بريطانيا ان تحتفظ في السنين التالية بوجودها العسكري وهيمنتها في مصر رغم إرادة السياسيين المصريين.

ولكن برز على الجانب الآخر من الشرق الأوسط، أي في افغانستان، سؤال حقيقي عما إذا كان باستطاعة بريطانيا ان تحتفظ بهيمنتها من دون موافقة القادة المحليين.

الفصل الثالث

أفغانستان: ربيع عام ١٩١٩

كانت مصر، وفيها قناة السويس الحيوية، أحد المواقع الاستراتيجية الرئيسة على طريق بريطانيا إلى الهند. وكانت افغانستان، بممراتها الجبلية المؤدية إلى سهول الهند، موقعاً آخر من هذه المواقع الاستراتيجية الهامة. وخلال قرن من الزمان سالت دماء كثيرة من الجيوش البريطانية في محاولتها منع القوى المعادية من السيطرة على هذه المملكة الجبلية الشرسة. واعتقد رجال الدولة البريطانيون ان المسألة وجدت حلاً مرضياً لهم في عام ١٩٠٧ عندما وافقت روسيا على ان تصبح المملكة محمية بريطانية.

غير ان أمير افغانستان اغتيل في ١٩ شباط (فبراير) ١٩١٩، وبعد مدة قصيرة ناور خلالها المتنافسون على خلافته، كتب ثالث أبنائه، أمان الله خان البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً، إلى الحاكم العام للهند ليبلغه انه اعتلى عرش «افغانستان الحرة المستقلة»[1] ولم تكن افغانستان، بطبيعة الحال، كاملة الحرية والإستقلال بموجب أحكام اتفاق بريطانيا مع روسيا عام ١٩٠٧، إذ كانت بريطانيا مسؤولة عن إدارة علاقات افغانستان الخارجية. مع ذلك انطلق الحاكم الجديد ليؤكد استقلاله التام في الشؤون الخارجية والشؤون الداخلية على السواء.

رسم أمان الله في السر خطة لمهاجمة الهند البريطانية ـ عبر ممر خيبر ـ وعلى ان يتزامن الهجوم مع انتفاضة وطنية هندية في بيشاور، المدينة التي تقع فيها الحامية البريطانية الرئيسة قرب الحدود[2]. واعتقد أمان الله ان انتفاضة هندية شاملة لسائر أنحاء الهند ستتبع انتفاضة بيشاور.

بيد ان قائد جيش أمان الله بدأ الهجوم قبل الأوان، أي قبل ان يتوافر الوقت لتنظيم انتفاضة

---

(١) ت. ا. هيثكوت، **الحروب الافغانية: ١٨٣٩ ـ ١٩١٩** (لندن: اوسبري، ١٩١٨)، ص ١٧٢.

(٢) ليون ب. بولادا، **الاصلاح والتمرد في افغانستان ١٩١٩ ـ ١٩٢٩: اخفاق الملك امان الله في عصرنة مجتمع قبلي** (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٣)، ص ٢٣٩.

بيشاور، وبذلك نبّه البريطانيين من دون وعي منه إلى الخطر الذي يهددهم. ففي ٣ أيار (مايو) ١٩١٩ عبرت وحدة من الجنود الأفغان الحدود إلى الهند البريطانية عند قمة ممر خيبر، واستولت على قرية حدودية ومحطة ضخ تتحكم بمورد الماء الذي يعتمد عليه مركز عسكري هندي قريب. وفي ٥ أيار (مايو) أبرق الحاكم العام للهند إلى لندن قائلاً: انه يبدو ان حرباً ـ الحرب الافغانية الثالثة ـ قد بدأت.

قال أمان الله انه أمر قواته بالتوجه إلى الحدود رداً على القمع البريطاني للاضطرابات في الهند. وأشار إلى مذبحة امريتسار(*)، وإلى السياسة التي ترمز إليها المذبحة، فقال انه باسم الإسلام والإنسانية يرى ان لشعوب الهند الحق في الثورة على الحكم البريطاني، وان قواته اتجهت إلى الحدود لتمنع انتشار الفوضى.

لم يكن البريطانيون متيقنين من نياته. كل ما بلغهم هو ان بعثة عسكرية المانية كادت خلال الحرب ان تقنع الحكومة الافغانية بغزو الهند، واعتقدوا أيضاً ان زملاء أنور باشا القدامى من أنصار الحركة الطورانية، وكذلك الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا، قد يؤثرون على الحكومة الافغانية بطرق خطرة. وتلقت السلطات البريطانية معلومات مفزعة في شهر أيار (مايو)، عندما عبرت قوات أمان الله الحدود، تفيد ان الأفغان قد خططوا لهجوم على ثلاث جبهات في آن واحد، وان طليعة هذا الهجوم مؤلفة من جموع غفيرة من المتعصبين دينياً، استجابوا لنداء الجهاد، ويساندهم جنود نظاميون بالتنسيق مع القبائل الحدودية[٣]. وهذا كله يحدث في وقت شلّت فيه حركة القوات البريطانية نتيجة لأعمال شغب واسعة النطاق في الهند[٤].

كان اعتقاد الضباط البريطانيين في المنطقة الحدودية انه لا بد من عمل فوري، فهاجموا المواقع الأفغانية، وحدث قتال لم يسفر عن نتيجة نهائية، في نقاط متفرقة على امتداد جبهة واسعة. وقد تبين للبريطانيين ان انعدام الثقة بالوحدات المسلحة من أهل البلاد هو واحد فقط من أمور مزعجة عديدة اكتشفوها خلال حملة تتسم بالفوضى ولا شعبية لها ولا تبعث على الرضى. وبينما كانت حكومة الهند البريطانية تجد صعوبة في تدبير المال، وجدت نفسها مضطرة إلى زيادة ميزانيتها زيادة ضخمة بمقدار ١٤,٧٥٠,٠٠٠ جنيه لتغطية أكلاف حملة شهر واحد[٥].

لقد نجحت القوات البريطانية في طرد القوات الأفغانية من الهند، وكانت لها اليد العليا في نهاية شهر أيار (مايو)، ولكن عددها لم يكن كافياً لكي تأخذ على عاتقها غزو المملكة الأفغانية وإخضاعها. إن ما حقق النجاح للقوات البريطانية هو استخدام الطائرات التي عجز رجال

(*) بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) ١٩١٩ فتحت قوة عسكرية بريطانية صغيرة في مدينة أمريتسار الهندية، المدينة المقدسة عند السيخ، النار على جماعة من الناس كانوا مجتمعين في حديقة عامة اجتماعاً سياسياً. فقتلت ٣٧٩ شخصاً منهم

(٣) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة، تحت عنوان: **افغانستان**.

(٤) هيثكوت، **الحروب الافغانية**، ص ١٧٩.

(٥) بولادا، **الاصلاح والتمرد**، ص ٢٣٨، الحاشية ١١.

القبائل عن مقاومتها بأسلحتهم البدائية. وكان قصف سلاح الجو الملكي للمدن الأفغانية هو على وجه الخصوص السبب الذي أفقد أمان الله رباطة جأشه وحمله على ان يطلب الصلح. لكن حصيلة الحرب، من وجهة النظر الأفغانية، كانت أفضل من التكافؤ. صحيح ان الأفغان انسحبوا من الهند ولكنهم استردوا حريتهم ضمن حدود بلادهم.

إن معاهدة راوالبندي التي تم التوقيع عليها صباح ٨ آب (أغسطس) ١٩١٩ وضعت النهاية للحرب الأفغانية الثالثة، وبموجبها سلمت بريطانيا باستقلال أفغانستان الكامل وتنازلت عن اشرافها على علاقات أفغانستان الخارجية ـ هذا الإشراف الذي كانت بحاجة إليه لإقصاء الدول الأجنبية المعادية، وفي مقدمتها روسيا، عن المملكة الجبلية ذات الموقع الاستراتيجي الهام. ولكن ما ان عقدت معاهدة راوالبندي حتى سارعت حكومة أفغانستان إلى الاستفادة من استقلالها الجديد للدخول في معاهدة مع البلاشفة، ومن ضمن أحكام هذه المعاهدة السماح لروسيا بإنشاء قنصليات لها ضمن المملكة الأفغانية. ومع حلول عام ١٩٢١ أخذت السلطات البريطانية التي فقدت رباطة جأشها، تطالب الأفغان بتغيير اتفاقيتهم مع البلاشفة بحجة ان الروس يقيمون قنصلياتهم «في أماكن بعيدة جداً عن نطاق مصالح روسيا المشروعة؛ وهذا يدل بوضوح على ان هذه القنصليات لا هدف لها إلاَّ المساعدة على التآمر العدائي قرب الحدود الهندية»[٦].

وفي عام ١٩٢١ دخلت بريطانيا مفاوضات جديدة مع نظام الحكم الأفغاني. وقد كتب مراسل جريدة «التايمز» بتاريخ الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ انه يجب تقديم تنازلات سخية. وقال: «إن مجلس الوزراء البريطاني، بالرغم من نفوذ اللورد كورزون، الذي صارت معرفته الواسعة بالشرق من مخلفات الماضي»، يجب ان يقتنع بضرورة الاعتراف بالقومية الأفغانية وباستقلال أفغانستان، فإذا ما حدث ذلك، فستكون حكومة كابول مستعدة لإظهار الصداقة لبريطانيا.

ولكن سنوات الوصاية التي فرضتها بريطانيا على افغانستان، لم تولد الصداقة بل ولّدت الاستياء. وخلال مفاوضات عام ١٩٢١ تمكن الوفد البريطاني من تقديم البرهان على ان الأفغان شاركوا في مؤامرة على بريطانيا، إذ ان المخابرات البريطانية كانت قد حلّت الرموز السوفياتية وعلمت منها بخطط للقيام بعمل عسكري أفغاني وروسي مشترك ضد الامبراطورية البريطانية[٧]. وبالرغم من التنازلات السخية التي قدمها الوفد البريطاني، استمر نظام كابول في تقديم التسهيلات إلى ممثلي البلشفيك، وسرعان ما تبين ان عملاء من الروس يتآمرون مع قبائل الحدود ذات النزعة الحربية، وان تآمرهم يحقق نجاحاً[٨].

يمكن القول بطبيعة الحال ان أفغانستان كانت دائماً تخلق مشاكل صعبة وان النكسة التي

---

(٦) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة تحت عنوان: **افغانستان**، وفقاً لها أبرمت المعاهدة في عام ١٩٢٠.

(٧) بولادا، **الاصلاح والتمرد**، ص ٢٢٨.

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٤٧، الحاشية ٢٩.

أصيب بها النفوذ البريطاني هناك هو حدث معزول واستثنائي. ولكن السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية أيضاً كانت في حالة يرثى لها ـ مع ان شبه الجزيرة العربية كانت تبدو مفتوحة للنفوذ البريطاني ويحكمها ملوك ينادون بالصداقة مع بريطانيا. وفي ربيع عام ١٩١٩، في أثناء الحرب الأفغانية الثالثة، واجهت بريطانيا فجأة وضعاً ينبىء بالخسارة في شبه الجزيرة العربية. وبالرغم من عدم وجود صلة ظاهرة بين الأمرين أو بين أي منهما والوضع في مصر، فقد أوحى تزامن حدوث الصعوبات في الأطراف الغربية والشرقية والجنوبية لامبراطورية الشرق الأوسط البريطانية، ان بريطانيا قد تكون تمادت في توسعها بالتزاماتها الامبراطورية.

الفصل الرابع

شبه الجزيرة العربية: ربيع عام ١٩١٩

بدت شبه الجزيرة العربية انها من بين كل أراضي الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر ملاءمة بطبيعتها لأن تكون منطقة محظورة على غير البريطانيين. فسواحلها الطويلة يسهل على الأسطول البريطاني ان يسيطر عليها. واثنان من سادتها الرئيسيين: الشريف حسين، في الغرب وابن سعود في الوسط والشرق، هما بحماية بريطانيا ويتلقيان دعماً مالياً كبيراً ومنتظماً من الحكومة البريطانية. ومنذ عام ١٩١٩ لم تحاول أية دولة أوروبية منافسة ان تدس أنفها في الشؤون السياسية لشبه الجزيرة العربية. لقد بقيت الساحة خالية لبريطانيا.

ولكن ما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهي حتى اضطر مجلس الوزراء البريطاني للإعتراف بأن سياسته في شبه جزيرة العرب قد اختلت. فالخصومة بين حليفي بريطانيا ـ الحسين ملك الحجاز وابن سعود سيد نجد ـ كانت على أشدها. وقد اشتكى الحسين من انه مضطر لإنفاق ١٢,٠٠٠ جنيه شهرياً من الدعم البريطاني الذي يتلقاه، في سبيل الدفاع عن نفسه من هجمات يشنها عليه ابن سعود، الذي يتلقى بدوره ٥,٠٠٠ جنيه شهرياً على سبيل الدعم[١]. وكان رأي ممثلي بريطانيا الذين نقلوا شكوى الحسين ان تمويل بريطانيا لإبن سعود والحسين اللذين يتقاتلان هو نوع من السخف[٢]. وهكذا نشأ نزاع مرير داخل الحكومة البريطانية بشأن ما ينبغي عمله، وهذا النزاع أدى إلى شلل عملية اتخاذ القرار، وبالتالي لم يتخذ أي قرار. فقد كانت مسودات التعليمات والإنذارات النهائية تكتب دون ان ترسل إلى الجهات المعنية. والمسؤولون الذين كانوا يتخذون القرارات لم يخبرهم أحد ان مسؤولين آخرين قد ألغوا قراراتهم. وكانت الأفكار تتبدل بين يوم وآخر.

---

(١) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ٣٢٤.

(٢) المرجع نفسه.

كان النزاع يتركز على ملكية خرمة وترابة، وهما موقعان للحضر صغيران عند إحدى الواحات، ومكانهما عند الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ الحسين وابن سعود. كانت المسائل المتنازع عليها أكبر مما تبدو، ويعود هذا جزئياً إلى ان امتلاك خرمة وترابة يعني كسب ولاءات قبلية، وبالتالي مساحات واسعة من المراعي، ولكن أهم من ذلك ان النزاع كان ذا صبغة دينية. كانت «النشرة العربية» قد نشرت في مطلع عام ١٩١٨ شكاوى من الحسين لأن سلطته يقوضها تغيير مذهب الناس الديني على أيدي الموالين لإبن سعود. ذلك ان مطالبة السعوديين بخرمة وترابة منشؤها تغيير المذهب الديني.

كان ابن سعود منافحاً بالوراثة عن تعاليم محمد بن عبد الوهاب، الزعيم الديني الذي ظهر في القرن الثامن عشر وتعزز تحالفه مع آل سعود في عام ١٧٤٥ بالتزاوج بين الأسرتين. وكان الوهابيون (كما يسميهم خصومهم) شديدين في اصلاحاتهم التطهيرية التي كان يرى فيها خصومهم تعصباً. وقد عرف ابن سعود بنبوغه، كيف يستفيد من طاقات هؤلاء المتعصبين لأغراض سياسية.

بدأت في نهاية عام ١٩١٢ حركة انبعاث ديني قدر لها ان تغير طبيعة الأمور السياسية في شبه الجزيرة العربية لمصلحة ابن سعود. فقد بدأ رجال القبائل يبيعون خيولهم وجمالهم وممتلكاتهم الأخرى في المدن ذات الأسواق، لكي يستقروا في تجمعات زراعية تعاونية ويعيشوا الحياة الدينية الوهابية بقسوتها. وقد عرفت حركتهم هذه باسم «الاخوان» وعلى الفور وضع ابن سعود نفسه على رأس هذه الحركة[٣] التي وفّرت له جيشاً من البدو الحقيقيين ـ أعظم المحاربين في شبه الجزيرة العربية. وقد أخذت تتقلص سلطة شيوخ كل قبيلة ضمن حركة الاخوان ويتقلص معها الانفصال بين القبائل، بينما أخذت تنمو سلطة ابن سعود.

لقد رأى الحسين في انتشار هذه العقيدة التطهيرية غير المهاودة في الحجاز المجاورة خطراً يهدد بتقويض سلطته. كان الحسين سنياً ، وبالنسبة له كان الوهابيون أعداءه في العقيدة والسياسة. وقد أرسل حملة تلو حملة فاشلة إلى خرمة وترابة لكي يدعو سكانهما إلى الرجوع عن طرقهم الوهابية. وكانت الحملة النهائية في ربيع عام ١٩١٩ إبّان النشوة بانتصار الحلفاء على الامبراطورية العثمانية. كان على رأس الحملة عبدالله بن الحسين وقوامها ٥,٠٠٠ رجل من الجيش الحجازي المدرب ومعه أسلحته الحديثة التي زوّده بها البريطانيون خلال الحرب. وفي ٢١ أيار (مايو) ١٩١٩ احتل جنود عبدالله ترابة، وعند ذلك انطلق ابن سعود من الرياض لمهاجمتهم. ولكن المعركة الحاسمة والشرسة التي استعدّ لها كلا الطرفين لم تحدث اطلاقاً. فقد وصلت قوة من الإخوان قوامها ١,١٠٠ رجل من الهجانة انطلقت قبل تحرك قوات ابن سعود للقيام بعملية استكشاف، فهاجمت معسكر عبدالله ليلة ٢٥ أيار (مايو). لقد باغت هؤلاء

(٣) ديفيد هولدن وريتشارد جونز، آل سعود: **نشوء وسقوط اقوى سلالة في العالم العربي** (نيويورك: هولت وراينهارت ونستون، ١٩٨١)، ص ٦٩، وكريستين موس هيلمز، **تماسك المملكة العربية السعودية: تطور الهوية السياسية** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨١)، ص ١٢٩.

الإخوان المسلحون فقط بالسيوف والرماح والبنادق القديمة الجيش الحجازي الذي كان يغط في النـوم وقضـوا عليـه. ونجا عبدالله بن الحسين بنفسه هارباً بقميص النوم، أما جنوده فلم يستطيعوا النجاة[٤].

كانت هزيمة قوات الحسين هزيمة كاملة، مما استدعى مجيء بريطانيا لإنقاذه، فأرسلت طائرات بريطانية إلى الحجاز، وأرسلت انذارات بريطانية إلى ابن سعود[٥]. ولكن ابن سعود، بما عهد عنه من دبلوماسية، تفادى المجابهة وتظاهر بالنزول عند رغبات بريطانيا مدعياً انه يبذل قصارى جهده لضبط الإخوان أصحاب الرؤوس الحامية. أما الحسين فقد كان على النقيض تماماً وظل على تعنّته، وبصعوبة تمكنت بريطانيا من حمله على قبول هدنة مؤقتة في آب (أغسطس) ١٩٢٠. وبذلك بدا ان القاهرة ولندن دعمتا الجانب الخطأ، خصوصاً ان ابن سعود حقق انتصارات جديدة باستيلائه على منطقة عسير الجبلية في عام ١٩٢٠ وبإطاحته بآل الرشيد منافسيه في شبه الجزيرة العربية، في نهاية عام ١٩٢١. وهكذا مضت قوات ابن سعود يتقدمها الإخوان الذين قُدر عدد المقاتلين منهم بنحو ١٥٠,٠٠٠[٦]، تعزز انتصاراتها في شبه الجزيرة العربية.

في العشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ كتب مراسل خاص لجريدة «التايمز» في الشرق الأوسط، ان الاقتـراح القـديم الذي طرحه المكتب العربي بأن يصبح الحسين خليفة المسلمين ـ وهو اقتراح من وحي اللورد كيتشنر في خريف ١٩١٤ ـ قد ثبت انه كارثة. وتنبأ المراسل بأن ابن سعود سوف يغزو الحجاز ويستولي عليها. والحقيقة ان هذا ما فعله ابن سعود بعد ذلك بأربع سنوات، ودفع بالحسين إلى المنفى.

وجد البريطانيون أنفسهم على غير رغبة منهم في موقف المخاصم لابن سعود بسبب حاجتهم إلى دعم الحســين. كان الأمر يتعلق بهيبة بريطانيا. وقال مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية تعليقـاً على ذلك: «سنبـدو كلنا حمقى في سائر أنحاء الشرق إذا ما هزم صنيعتنا بمثل هذه السهولة[٧]. لكن لم يكن باستطاعة بريطانيا ان تفعل الكثير في هذا الشأن. وكما كانت الحال في افغانستان، كانت هنا أيضاً طبيعة أرض البلد موحشة. بل انه بدا ان أية تظاهرة باستخدام القـوة لن تكـون عملية. وعندما سُئل مسؤولون بريطانيون في منطقة الساحل الخليجي عن الأهداف التي يمكن ان يقصفها الأسطول البريطاني على ساحل شبه جزيرة العرب، كان ردهم انه لا وجود لأي هدف يستحق ان يقصف[٨].

(٤) هولدن وجونز، **آل سعود**، ص ٧١، وغاري ترويلر، **ولادة المملكة العربية السعودية: بريطانيا وصعود آل سعود** (لندن: فرانك كاس، ١٩٧٦)، ص ١٤٢.

(٥) ترويلر، **المملكة العربية السعودية**، الصفحتان ١٤٢ ـ ١٤٣. بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، الصفحة ٣٢٨ وما يليها. هولدن وجونز، **آل سعود**، ص ٧٢

(٦) **المملكة العربية السعودية**، ص ١٢٧.

(٧) روبرت فانستيارت، مقتبس في كتاب بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، ص ٣٣٠.

(٨) هولدن وجونز، **آل سعود**، ص ٧٢.

وهكذا بدأ المسؤولون البريطانيون في عام ١٩١٩ يجدون أنفسهم عاجزين عن السيطرة على الأحداث على الحدود الجنوبية والغربية والشرقية لامبراطوريتهم الشرق أوسطية، لأسباب لم يستطيعوا مباشرة ان يسبروا غورها. ولم يكن واضحاً لهم ما هو منهج السلوك الذي يمكن بواسطته ترويض السكان المحليين.

ولكن ربما كان التحدي الأخطر الذي واجهه المسؤولون البريطانيون هو ذلك الذي واجهوه في تركيا ـ قلب الامبراطورية العثمانية التي يفترض ان بريطانيا سحقتها في عام ١٩١٨.

الفصل الخامس

تركيا: كانون الثاني ١٩٢٠

مصير ما تبقى من الامبراطورية العثمانية كان في صلب مسألة الشرق الأوسط بينما واصلت الدول الحليفة ـ طوال الأعوام ١٩١٩ و١٩٢٠ و١٩٢١ ـ مجادلاتها الصاخبة حول مصير وسط الأناضول الناطق باللغة التركية. وقد بدّل لويد جورج أفكاره بشأن ما ينبغي عمله. كان في مطلع عام ١٩١٩ محبّذاً لخطة تحصل بموجبها الولايات المتحدة على القسطنطينية وأرمينيا، وتأخذ اليونان جيباً مركزه ازمير، وما تبقى من البلاد تتقاسمه فرنسا فتأخذ الجزء الشمالي وايطاليا تأخذ الجزء الجنوبي. وبعد بضعة شهور بدل رأيه تبديلاً كاملاً وأخذ بوجهة نظر مجلس وزرائه معلناً: «ان ليس للحلفاء حق تقسيم تركيا أكثر مما كان لألمانيا، في الزمان السابق، حق تقسيم بولندا»[1]. مع ذلك كانت المعاهدة التي رأى فرضها على السلطان في السنة التالية معاهدة قاسية، وتبين ان فرض أحكامها على الحكومة التركية في عام ١٩٢٠ أصعب مما خُيِّل للويد جورج.

وفي نهاية عام ١٩١٩ جرت انتخابات في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية ما بعد الهدنة لانتخاب مجلس نواب تركي جديد، فأحرز القوميون الأتراك نصراً ساحقاً. وحتى قبل ان ينعقد المجلس، تقاطر النواب المنتخبون حديثاً على انغورا (حالياً أنقرة) في عمق داخل البلاد وبعيداً عن البحر وعن مدافع الأسطول البريطاني. وكان مصطفى كمال، الجنرال القومي البالغ من العمر ثمانية وثلاثين عاماً، قد اتخذ من انغورا مقراً لقيادته، وهناك أضافوا تواقيعهم إلى بيان مبادىء سياسية وضعه مصطفى كمال وعرف بإسم الميثاق الوطني. وقد دعا الميثاق الوطني إلى إنشاء دولة ـ أمة اسلامية تركية مستقلة. إن الاستجابة الواسعة النطاق التي لقيها الميثاق أكدت ملاحظة أبداها قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط إذ قال: «إن احتلال

(١) مايكل ل. دوكريل وج. دوغلاس غولد، **سلام غير واعد: بريطانيا ومؤتمر الصلح، ١٩١٩ ـ ١٩٢٣** (لندن: باتسفورد أكاديميك اند اديوكيشنال، ١٩٨١)، ص ١٩٨.

ازمير من قبل اليونان أهاج روحاً وطنية تركية لعلها أكثر مطابقة للحقيقة من أي روح وطنية استطاعت الحرب ان تستثيرها»[٢].

انعقد مجلس النواب الجديد في استانبول في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠. وفي جلسة سرية عقدت في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ اقترع النواب بالموافقة على الميثاق الوطني. وفي ١٧ شباط (فبراير) أعلنوا نبأ هذه الموافقة. وبينما كان قادة فرنسا وبريطانيا مجتمعين في أوروبا بغية التوصل إلى اتفاق نهائي على شروط تسوية الصلح التي أرادوا فرضها، حدد مجلس النواب العثماني بمبادهة منه، الحد الأدنى للشروط التي كان مستعداً لقبولها. إذا رأينا في المقولة السياسية للقرن العشرين انها نهاية حكم أوروبا للقارات المجاورة، فلا بد من ان نرى في اعلان الاستقلال الذي أقره مجلس النواب العثماني بزوغ، فجر القرن العشرين.

لقد أنذر القادة العسكريون الفرنسيون والبريطانيون رئيسي وزراء بلديهما بأن فرض الشروط التي قررها رئيسا الوزراء على الأتراك المتمردين، يستدعي وجود ما لا يقل عن سبع وعشرين فرقة من فرق الجيش[٣]. وهذا العدد يفوق كثيراً ما كان في قدرة الحلفاء زجّه في الميدان. ومع ان هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية حثت لويد جورج على إعادة النظر في شروط الصلح التي يرتئيها، فقد رفض ان يفعل ذلك. بدأت الأعمال الحربية في أوائل عام ١٩٢٠. ونشب القتال في كيليكيا، المنطقة الجنوبية الناطقة بالتركية (المحاذية لسورية) التي سمحت بريطانيا لفرنسا باحتلالها. ومنذ شباط (فبراير) وحتى أواخر نيسان (ابريل)، الحقت القوات الكمالية هزائم متلاحقة بالفرنسيين، واستولت على مواقعهم وأنزلت بهم مئات الإصابات، وأخذت آلاف الأسرى. وقد وجد ميران، رئيس الوزراء الفرنسي نفسه بين الضغوط التي يواجهها لتسريح الجنود، والضغوط الأخرى لحماية المصالح الفرنسية في سورية، فأمر القائد المحلي ان يحاول التوصل إلى اتفاق ما مع القوميين الأتراك[٤].

أما لويد جورج فقد رفض المهادنة، وواجه القوة بالقوة. ففي منتصف آذار (مارس) قادت بريطانيا احتلالاً عسكرياً حليفاً لمدينة القسطنطينية[٥]، فدخلت القوات الحليفة المدينة وحلّت محل الشرطة العثمانية، ثم أعلنت الحكم العسكري وحلّت مجلس النواب. وعلى الفور اعتقل جيش الاحتلال الحليف مئة وخمسين مسؤولاً عسكرياً ومدنياً عثمانياً، ومن ضمنهم عدد كبير من النواب المنتخبين فنفاهم إلى مالطا، حيث نفي زغلول وزملاؤه المصريون (ثم أُخلي سبيلهم)

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٠.

(٤) كريستوفر م. اندرو وا.س كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٢١٥.

(٥) فردريك هـ. دافيزون، «الدبلوماسية التركية من مودروس إلى لوزان»، في: غوردون, ا. وكريغ ومليكس جيلبرت، **الدبلوماسيون، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٣)، ص ١٨١.

في السنة السابقة[٦]. وسارعت فرنسا وايطاليا إلى طمأنة مصطفى كمال إلى ان هذه الإجراءات تمثل السياسة البريطانية، لا سياستهما[٧].

إن احتلال القسطنطينية، عاصمة السلطان، لم تسبب ضرراً لمصطفى كمال. وبعكس ما اعتقدت السلطات البريطانية أو بعضها، لم يعد مصطفى كمال يسير في ركاب السلطان ـ وهكذا كان أحد الآثار غير المقصودة للاحتلال الحليف هو تدمير ما تبقى من مهابة وشرعية لحكومة السلطان وانتقال المهابة والشرعية إلى نظام حكم مصطفى كمال. وقد ظهر ذلك في الشهر التالي عندما شهدت انغورا انضمام مئة من أعضاء مجلس النواب الذين ظلوا طليقين إلى مئة وتسعين عضواً آخرين من جماعات المقاومة لتأليف برلمان جديد؟[٨]. ثم اقترعوا جميعهم بالموافقة على انشاء حكومة الجمعية الوطنية الكبيرة التي انتخب مصطفى كمال رئيساً لها[٩]. بعد ذلك اعتبر السلطان أسير الحلفاء واعتبرت أعماله باطلة، فردّت حكومة السلطان، الموجودة في القسطنطينية المحتلة بوصم الزعماء الموجودين في انغورا بالخيانة. أما حكومة مصطفى كمال في انغورا، فقد اختارت بفطنتها ان تترك علاقتها مع حكومة السلطان غامضة.

لقد خيّم على النزاع في الأناضول ظهور أسياد حرب شبه متمتعين بالحكم الذاتي، وظهور عصابات خارجة على القانون، تعمل أحياناً لذاتها، وأحياناً أخرى بالتحالف مع إحدى الحكومتين، أو مع البريطانيين، أو مع اليونان، أو مع الشيوعيين (روسيين كانوا أو غير روسيين). وحدثت أعمال تمرد محلية، قامت بها في بعض الحالات أسر كبيرة مالكة للأراضي كانت تسعى لتثبيت مصالحها. وكانت هناك أيضاً جماعات جوابة من الرحل واللاجئين، من الأكراد والشركس والتتار من القرم وآسيا الوسطى. ومع ان جماعات أخرى كالجيش الأخضر نشأت كتعبير عن قضية من القضايا السياسية، فإنها مالبثت ان انحطت إلى مستوى قطاع طرق لهم مهابة[١٠]. وهكذا فإن الامبراطورية العثمانية الناطقة بالتركية التي مزّقتها الفوضى والحرب الأهلية، أخذت تتحول على نحو متزايد إلى ما يشبه الأراضي التي كانت سابقاً تؤلف روسيا القيصرية والتي شكلت في عام ١٩١٨ ساحة معركة واسعة وغير واضحة المعالم اشتبك فيها البيض والحمر، والعصابات وأسياد الحرب، والجيوش الأجنبية وحركات الاستقلال من أهل البلاد، في نزاع محير ومتعدد الأطراف. أما الحدود بين الامبراطوريتين القديمتين، فقد غشاها الابهام بسبب الانتفاضات المحلية وتحركات جماعات مسلحة مختلفة، بينما بدا نتيجة لتدفق العلماء البلشفيك

(٦) ستانفورد ج. شو وايزيل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، المجلد ٢، الاصلاح والثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٨٠ ـ ١٩٧٥** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣٤٨.

(٧) دافيزون، **الدبلوماسية التركية**، ص ١٨١.

(٨) شو وشو، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٣٤٩.

(٩) دافيزون، **الدبلوماسية التركية**، ص ١٨١.

(١٠) شو وشو، **الامبراطورية العثمانية**، الصفحتان ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

والدعاية البلشفية إلى الأناضول، ان الحدود الفعلية بين الامبراطورتين السابقتين الشاسعتين والمضطربتين، لم يعد لها وجود.

كان أول قرار اتخذته حكومة مصطفى كمال الجديدة في انغورا، هو إرسال بعثة إلى روسيا، وصلت في أيار (مايو) ١٩٢٠، ربما وفقاً لاتفاقات سابقة بين القوميين الكماليين والبلاشفة اللينينيين[١١]. لقد أساءت السلطات البريطانية فهم علاقة العمل التي انبثقت، وجاء انبثاقها بصعوبة شديدة، إلى حد انها لم تتوطد قبل مرور نحو عام (في معاهدة ١٦ آذار (مارس) ١٩٢١). وكان البلاشفة الروس قد منحوا أنور باشا، الزعيم المنفي من الامبراطورية العثمانية، الملجأ والتشجيع. وظن البريطانيون خطأ ان أنور كان وراء حكومة انغورا[١٢]، مع ان أنور وكمال كانا في الواقع خصمين لدودين. وعندما اتضح ذلك للروس داعبتهم فكرة استخدام أحدهما ضد الآخر، ولكنهم اضطروا في النهاية إلى الاختيار بين الإثنين.

لقد أخطأ البريطانيون في اعتقادهم ان مصطفى كمال كان يعمل سراً باسم السلطان، وأخطأوا أيضاً في ارتيابهم انه كان يعمل لحساب أنور، كذلك أخطأوا في ارتيابهم انه يعمل لحساب البلشفيك. فقد كان مصطفى كمال في الواقع عدواً لا هوادة في عداوته للبلشفية الروسية، وما ان شعر بالقدرة، حتى قمع الحزب الشيوعي التركي الذي يتلقى وحيه من روسيا فقتل قادته وقتل أو سجن عملاءه. ونتيجة لذلك مال كثيرون من القادة الروس إلى معاملة مصطفى كمال معاملة العدو. وقد حصل الكماليون على انطباع بأن روسيا وافقت على التعامل مع انغورا نتيجة تدخل قوي من قبل ستالين وعلى الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية السوفياتية[١٣]. وواضح ان ستالين الذي كان قوميسار القوميات والرقابة على الدولة، قد وضع المصالح الروسية الوطنية فوق الايديولوجية البلشفية، وأدرك ان مصطفى كمال قد يستطيع إلحاق الأذى بالبريطانيين. وكان إلحاق الأذى بالبريطانيين أحد أهداف ستالين الرئيسة، لأن هذا البلشفي الواقعي - أو الصفيق - كان مستعداً لأن يؤيد حتى مصطفى كمال في سبيل تحقيق هدفه. وهكذا أخذ المال السوفياتي والإمدادات السوفياتية تتدفق عبر الحدود الروسية - التركية، بكميات لا تزال مجهولة حتى الآن، لمساعدة القوميين المعادين للبلشفية. كانت تلك هي المساعدة العسكرية الهامة الأولى التي قدمتها روسيا السوفياتية إلى حركة أجنبية. ولكن لا بد ان المعارضة ضمن الحكومة البلشفية لإعطاء المساعدة إلى الأتراك المعادين للبلشفية، كانت شديدة، إذ ان إتمام الترتيبات لإرسال هذه المساعدة استغرق عاماً من الزمن - بدءاً من ربيع ١٩٢٠ عندما جاءت البعثة التركية إلى روسيا لتطلب الدعم.

في هذه الأثناء كان احتمال ارتماء تركيا في أحضان السوفيات، من العوامل التي عززت وجهة

---

(١١) دافيزون، **الدبلوماسية العثمانية**، ص ١٨٣.

(١٢) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة تحت عنوان: **تركيا (القومية)**.

(١٣) صلاحي رامسدان سونييل، **الدبلوماسية التركية، ١٩١٨ - ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية**، (لندن وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، الصفحات ٦٢ - ٦٥.

نظر المسؤولين العسكريين في دول الحلفاء، الذين اعتقدوا ان ارغام حكومة السلطان على توقيع معاهدة قاسية الشروط، يشكل غلطة من غلطات لويد جورج. كان رأي قادة الأسطول والجيش في الجانبين البريطاني والفرنسي على حد سواء، ان الطاقة البشرية اللازمة لفرض شروط على الأتراك المتمردين غير متوافرة لديهم. لقد قال رئيس الوزراء اليوناني فنيزيلوس لقادة الحلفاء الآخرين ان القوات اليونانية وحدها قادرة على القيام بالمهمة، ولكن قادة القوات المسلحة البريطانية لم يشاطروه هذه الثقة.

سأل أحد الأصدقاء الحميمين لويد جورج ان كان لا يزال يرى من الحكمة إعطاء ازمير إلى اليونان، فأجابه: «لا شك عندي في ذلك. يجب على المرء ان يقرر من هي الجهة التي يريد ان يدعمها. إن الأتراك كادوا ان يلحقوا بنا الهزيمة في الحرب. كان الأمر وشيك الحدوث. ثم ان المرء لا يستطيع ان يثق بهم. إنهم عرق منحط، أما اليونانيون فإنهم أصدقاؤنا وهم شعب ناهض. لا بد لنا من تأمين القسطنطينية والدردنيل. ولا يمكن ان يتحقق ذلك بصورة فعالة إلّا بسحق القوة التركية». وفي إشارة منه إلى الشكوك التي يبديها القادة العسكريون البريطانيون في سياسته، قال: «العسكريون هم بطبيعة الحال ضد اليونانيين. هكذا كان موقفهم دائماً. إنهم يمالئون الأتراك. عسكريونا محافظون ملتزمون. وسياسة حزب المحافظين تقضي بتأييد الأتراك»[١٤].

ليلة ١٤ ـ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ هاجمت قوات مصطفى كمال التركية القومية فوجاً من القوات البريطانية قرب القسطنطينية، مهددة بذلك القوات التي احتلت العاصمة العثمانية حيث كان السلطان أسير الحلفاء. إن هذا الهجوم التركي قد أثار الفزع، لا سيما انه وقع بعد مرور شهر واحد على ارسال مصطفى كمال بعثته إلى روسيا (ولكن قبل سنة من اتمام الترتيبات الروسية ـ التركية) وبعيد الهزائم التي الحقها القوميون بالفرنسيين في كيليكيا. لقد أبرق القائد البريطاني طالباً نجدات. ولم يسع رئيس هيئة أركان قوات الأمبراطورية في لندن إلّا ان يقر مكرهاً بأن القوات الوحيدة المتوافرة للنجدة هي القوات اليونانية، وان يقترح على مجلس الوزراء الطلب إلى فرقة يونانية ان تساعده في الدفاع عن القسطنطينية. وكان فنيزيلوس مستعداً لتقديم الفرقة بشرط ان يسمح الحلفاء لليونان بأن تتقدم من ازمير. وهذا من شأنه ان يتيح للجيش اليوناني الإستيلاء عليها، واحتلال الجيب الهام الذي يعتزم فنيزيلوس ضمه إلى اليونان. وبذلك يكتمل تحويل القوات اليونانية من قوة شرطة موقتة إلى جيش احتلال دائم.

أما لويد جورج فكان أكثر من مستعد. وقد سبق له ان اجتمع مع فنيزيلوس وقال له محذراً ان الحلفاء الآخرين لن يمدوا يد المساعدة، وطلب إلى اليونان ان تطبق أحكام معاهدة سيفر بنفسها، واتفق مع فنيزيلوس في الرأي ان مستشاريهما العسكريين يبالغون في تقدير صعوبة

(١٤) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢٠٨.

القيام بذلك[١٥]. وبتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ اتفق رئيس الوزراء الفرنسي ميران مع لويد جورج على السماح بتقدم يوناني محدود من ازمير. وهكذا شنّ اليونانيون في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) هجوماً على ثلاثة محاور، فاستولوا في أوائل تموز (يوليو) على سائر آسيا الصغرى حتى هضبة الأناضول. وفي أثناء ذلك شقت القوات اليونانية، على الجانب الآخر للدردنيل، طريقها عبر شرق تراقيا. كان الحلفاء لدى احتلالهم القسطنطينية، قبل ذلك بشهور، قد سحقوا المقاومة في العاصمة. وبدا الآن ان الجيش اليوناني سحق المقاومة خارج العاصمة أيضاً ـ إذا تجاهلنا وجود مصطفى كمال، قال لويد جورج المنتشي بالظفر «لم يعد لتركيا وجود»[١٦]. وفي ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠ وقّع ممثلو السلطان التركي الذي كان في حكم الأسير فعلياً، وممثلو حكومته التي لا حول لها، على معاهدة سيفر.

جسّدت معاهدة سيفر جميع الشروط تقريباً التي كان لويد جورج وفنيزيلوس يرغبان فيها أشد الرغبة. لقد قلّصت المعاهدة الدولة العثمانية إلى ما يقرب من عدم الوجود، وأعادت إلى اليونان أراضي آسيا الصغرى الساحلية التي كان اليونانيون قد استوطنوها قبل نحو ثلاثة آلاف سنة. واليونانيون، شأنهم شأن العرب، تجمع بينهم رابطة اللغة المشتركة والحضارة المشتركة أكثر مما تجمع بينهم الروابط السياسية، أي ان ما حققته اليونان في عام ١٩٢٠ بدعم سياسي من بريطانيا هو توسيع حدود أراضيها في أوروبا إلى حدودها الثقافية في آسيا الناطقة باليونانية. إنه الحلم الكبير للهيلنية والمسيحية الظافرتين، شجع عليه ديفيد لويد جورج، وريث غلادستون السياسي.

بيد ان المشكلة التي ما لبثت ان واجهت فنيزيلوس ولويد جورج بعد توقيع المعاهدة في سيفر مباشرة، هي كيفية الحيلولة دون إسقاط أحكام المعاهدة مع مرور الزمن. كانت القوات المسلحة البريطانية قد سرحت، وكان في اليونان أيضاً ضغط سياسي داخلي كبير لتسريح القوات المسلحة. ولكن ما ان يغادر الحلفاء تركيا حتى ينحدر مصطفى كمال من هضبة الأناضول لاستعادة الساحل وإبطال المعاهدة. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٠ بحث فنيزيلوس مع لويد جورج البديل الآخر: ان يرسل جيشه إلى الداخل للقضاء على القوميين اتباع مصطفى كمال ما دامت لدى اليونان القوات المسلحة للقيام بذلك[١٧]. وكما حدث لنابليون وسط خرائب موسكو المحترقة، واجه فنيزيلوس ولويد جورج تحدياً من عدو لا يقف ليقاتل ولكنه لا يستسلم. والحقيقة ان خطة مصطفى كمال كانت تقضي بإتباع الاستراتيجية التي طبّقها الروس بنجاح ضد نابليون في حرب ١٨١٢: ان يجر قوات العدو إلى الداخل وان يفنيه أولاً بأول.

لا يمكن قط ان نعرف على وجه اليقين ما الذي كان فنيزيلوس ولويد جورج سيقرران ان يفعلاه،

(١٥) مايكل لويلين سميث، **الرؤيا الايونية: اليونان في آسيا الصغرى، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٧٣)، ص ١٢٤.

(١٦) دوكروبل وغولد، **سلام غير واعد**، ص ٢١٥.

(١٧) سميث، **الرؤيا الايونية**، الصفحتان ١٣٢ ـ ١٣٣.

لأن حادثة من أشد الحوادث السياسية غرابة في التاريخ الحديث، أخرجت المسألة من أيديهما. ففي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ كان ملك اليونان الشاب الكسندر يتمشى في حدائق قصره فعضه قرد. أصيب الملك بحمّى شديدة ومات في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر). وقد كتب تشرشل في ما بعد عبارة مشهورة قال فيها: «لعلها ليست مبالغة ان نقول ان ربع مليون انسان لاقوا حتفهم بسبب عضة هذا القرد»[١٨]، إذ كان اعتقاده انه لو استمر الكسندر وفنيزيلوس في حكم اليونان، لكان بالإمكان تفادي النتيجة المأساوية للحرب التي عزمت اليونان ان تشنها على تركيا في العامين ١٩٢١ و١٩٢٢.

برزت مسألة الخلافة على العرش، وهي مسألة بالغة التعقيد، في موعد الانتخابات اليونانية. كانت النتائج مذهلة. فعلى عكس كل التوقعات، هزم فنيزيلوس الذي يفترض انه كان ذا شعبية. وعاد إلى السلطة الزعماء الموالون لألمانيا المعادون للحلفاء الذين كان فنيزيلوس والفرنسيون قد أطاحوا بهم ونفوهم خلال الحرب.

إن قسطنطين الأول، والد الكسندر، الذي أُزيح بالقوة عن العرش في عام ١٩١٧، عاد ملكاً من جديد. وأمسك بزمام الحكومة ديمتريوس غوناريس، العدو اللدود لفنيزيلوس والحلفاء، والعائد من المنفى الذي فرضته عليه فرنسا. كان قسطنطين ووزراؤه تواقين إلى التقدم في تركيا. ولكن التحول الذي حدث في اليونان وفّر مناسبة متقنة لكل من أراد من الحلفاء ان ينفض يديه من تعقيدات التورط في آسيا الصغرى، واستفاد الفرنسيون والايطاليون من الموقف بسحب تأييدهم لليونان، وبذلك سحبوا ضمنياً تأييدهم لمعاهدة سيفر. كان البلدان يشعران باستياء متزايد من سياسة لويد جورج المغامرة. وفرنسا، بصورة خاصة، كانت تشعر انها مقيّدة فقط بالتزام شخصي نحو فنيزيلوس، فحلتها هزيمته في الانتخابات من هذا الالتزام. ومنذ ذلك الحين أخذت كل من ايطاليا وفرنسا تتطلع بصورة متزايدة إلى الحكومة الكمالية المستقبلية في تركيا كمصدر للامتيازات والمنافع المالية.

أما في بريطانيا، فقد كان تشرشل ووزارة الحربية يدعوان إلى تقديم تنازلات إلى مصطفى كمال لانتزاعه من روسيا البلشفية. والحقيقة ان تشرشل حثّ على اقامة سلام مع مصطفى كمال لإعادة خلق ذلك «الحاجز في وجه الطموحات الروسية»، داعياً بذلك للعودة إلى السياسة البريطانية التقليدية خلال اللعبة الكبرى[١٩]. ولكن لويد جورج قاوم كل هذه الاقتراحات[٢٠]. إن البطالة الواسعة النطاق في بريطانيا ـ إضافة إلى المشاكل في مصر، وأفغانستان، وشبه الجزيرة العربية وفي أمكنة أخرى من الشرق الأوسط ـ لم تحمل لويد جورج على الاستنتاج (كما استنتج تشرشل/ ان بريطانيا غير قادرة على تخصيص موارد لممارسة الإكراه على تركيا.

---

(١٨) ونستون س. تشرشل، **العاقبة: كونها تالية للأزمة العالمية** (لندن: مكميلان، ١٩٤١)، ص ٣٨٦.

(١٩) سميث، **الرؤيا الايونية**، ص ١٦٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١٦٤.

بيد ان الحلفاء، في محاولة واضحة منهم لتسوية الأمور، دعوا إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة في لندن، ودُعي إليها وفد يمثل مصطفى كمال. عقد المؤتمر أولى جلساته بالحضور الكامل في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١. وقد وافقت الحكومة اليونانية على حضور المؤتمر، ولكن قبل انعقاده أمـرت القيادة العليا للجيش اليوناني باستكشاف دفاعات مصطفى كمال. ومن الواضح ان القائد العام اليوناني كان تفكيره منصرفاً إلى عمل عسكري لا إلى تسوية عن طريق التفاوض، ولذلك دفع بقوة استطلاع إلى خطوط مصطفى كمال في الداخل. كانت القوة اليونانية تتقدم على أرض عالية وغير مستوية في جو الشتاء القاسي، واصطدمت بقوة تركية ردت القوة اليونانية على أعقابها. وكانت القوة التركية بقيادة عصمت، زميل مصطفى كمال، وحدثت المواجهة قرب قرية صغيرة تدعى اينونو. كانت الحصيلة بالنسبة للأتراك بشرى بانتصارات مقبلة. أما اليونانيون فقد عادوا من الاشتباك بانطباع انهم اختبروا نوعية الأتراك القتالية وتبين لهم ان الدفاعات التركية يمكن اختراقها.

عندما انعقد مؤتمر لندن في شهر شباط (فبراير) أحرز تقدماً ضئيلاً نحو حل الخلاف على مصير الأنـاضـول. فاليـونانيون كانوا قد حزموا أمرهم سلفاً وكانوا مستعدين للحرب لكي يحققوا انتصاراً كاملاً. أما الأتراك الكماليون فكانوا غير مستعدين لأن يسمحوا لليونان بأن تحتفظ بجيب ازمـير، في حين ان أيـة حكومة يونانية تسلم هذا الجيب إنما تخلق لنفسها صعوبات سيـاسيـة وداخليـة. وقد سبق لرئيس وزراء اليونان السابق فنيزيلوس، الذي مازال ناشطاً سياسياً، ان أبلغ لويد جورج ان زعماء حزبه في الأناضول اليونانية سيعلنون ازمير جمهورية مستقلة ويعلنون الحرب على الأتراك إذا تخلت حكومة الملك قسطنطين عن ازمير. وقال في رسالة كتبها إلى رئيس الوزراء البريطاني: «إن الهيلينية قوة أوسع كثيراً من حدود المملكة اليونانية، وإذا ما كانت هذه المملكة غير راغبة أو غير قادرة على الاحتفاظ بازمير والمنطقة المحيطة بها، فإن باستطاعة الهيلينية في تركيا نفسها ان تتولى هذه المهمة، بشرط ان يكون الحلفاء، وبصورة أدق انكلترا، مستعدين لمساندة هذه المهمة»[٢١]. ورد لويد جورج بعبارات تتسم بالتحفظ مشيراً إلى انه قد يكون ميالاً إلى تقديم هذه المساندة»[٢٢].

لم يحقق مؤتمر لندن أي شيء، فلم يكن أي جانب مستعداً لحل وسط. ونظراً لتوق فرنسا وايطاليا إلى التفاوض منفردتين مع وفد مصطفى كمال، فقد رأى الوفد في ذلك ما يشجعه على الاعتقاد بأن لا حاجة لتخفيف مطالبه. وبالمثل وجد الجانب اليوناني في حماسة رئيس وزراء بريطانيا في معاداة تركيا ما يشجعه على الإستمرار في التعنت. لقد كان لويد جورج مقتنعاً ان فنيزيلوس كان على حق تماماً عندما قال: «ان النتيجة الأهم للحرب الكبرى بالنسبة للإنسانية هي اختفاء

(٢١) المرجع نفسه، ص ١٨٥.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ١٨٦.

الأمبراطورية التركية وليس حل امبراطورية النمسا ـ المجر، ولا تقليص الأمبراطورية الالمانية»[٢٣].

ولكن الانتصار على قوات المقاومة العثمانية ظل يراوغ رئيس الوزراء البريطاني. أما في تركيا نفسها فقد واصل مصطفى كمال تحديه للحلفاء بينما في الجنوب ـ أي في سورية ـ أعلن الضباط والموظفون والوجهاء العثمانيون تحدي العرب أيضاً للحلفاء.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٨٤.

الفصل السادس

سورية ولبنان: ربيع وصيف ١٩٢٠

(١)

كان حاكم سورية اسمياً هو فيصل، ذلك الأمير الذي جاء من مكة وقاد القوة العربية الضاربة على الجناح الأيمن لجيوش الحلفاء في حملتي فلسطين وسورية. وكان الجنرال اللنبي قد سمح لفيصل بأن يدير شؤون سورية من العاصمة دمشق بدءاً من خريف عام ١٩١٨ ريثما يجري التفاوض على تسوية الصلح. أما فيصل نفسه، فقد أمضى جانباً كبيراً من عام ١٩١٩ في أوروبا حيث كان يفاوض الحلفاء، وعهد بإدارة سورية إلى آخرين.

إن دمشق عاصمة المناطق الناطقة بالعربية التي سمحت لها بريطانيا بالاستقلال المؤقت هي مدينة ـ واحة عريقة ـ وكانت في نهاية الحرب المركز الذي تقاطرت عليه شخصيات عربية سياسية وعسكرية مستاءة، جاءت من مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية السابقة[1]. كانت دمشق تدار بإهمال باسم فيصل من قبل أشخاص متنافسين، وكانت في حالة مستمرة من الاضطراب طوال العامين ١٩١٩ و١٩٢٠ إذ كانت الأسر التقليدية الحاكمة تقاوم أطماع القادمين الجدد المغامرين، بينما المناضلون المنتمون إلى النوادي السياسية الرئيسة كانوا منقسمين إلى حد بعيد على أسس إقليمية, .

دعا فيصل إلى انعقاد مؤتمر سوري عام، فانعقد المؤتمر في ٦ حزيران (يونيو) ١٩١٩. ولما كان فيصل مدركاً انه غريب في دمشق ومتذكراً المبادىء التي أعلنها الرئيس وودرو ويلسون، فقد دعا إلى انعقاد المؤتمر لإقرار المطالب التي كان عازماً على تقديمها لمؤتمر الصلح، وليثبت للمؤتمر انه الناطق الحقيقي باسم شعوب المحافظات السورية. ولكن فيصل لم يتنبه إلى ضرورة

---

(١) ايلي كدوري، **انكلترا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سسكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، الصفحات ١٥٧ ـ ١٦٢.

تسليم الإشراف على المؤتمر السوري العام إلى رجال مستعدين للموافقة على التنازلات الواسعة التي سيضطر، بحكم طبيعة السياسة الدولية، إلى تقديمها لمؤتمر الصلح في باريس.

كانت الأسر الحاكمة التقليدية من الحرس القديم في سورية بين اولئك الذين لم يهتز ولاؤهم للامبراطورية العثمانية طوال الحرب. وهذه الأسر بقيت معادية لفيصل وللحلفاء ولنوادي المناضلين العرب القوميين، ومع ذلك فإن هذه الأسر حصلت على مقاعد في المؤتمر عن دمشق وحمص وحماة وحلب. وبالرغم من ذلك، نجحت نوادي القوميين الراديكاليين في كسب الإشراف على المؤتمر السوري العام، ويعود ذلك جزئياً إلى ان هذه النوادي عقدت صفقات مع بعض عناصر الحرس القديم المحافظ[2].

أحد نوادي القوميين الرئيسة الثلاثة هو نادي العهد، أي منظمة الضباط العرب في الجيش العثماني، وكانت السيطرة في هذا النادي لأعضائه الذين جاؤوا من ولايات بلاد الرافدين، وكان همهم الرئيس هو مستقبل ولاياتهم. وثاني هذه النوادي هو النادي العربي والسيطرة فيه لأعضائه القادمين من الأراضي الفلسطينية، وقد أنشىء كمنظمة مناوئة للصهيونية همها ان تحمل فيصل على التخلي عن التزامه تجاه الصهيونية. وقد شغل أعضاء كثيرون في اللجنة التنفيذية للنادي العربي مراكز مهمة في إدارة فيصل، بالرغم من ان الفلسطينيين استمروا إلى حد كبير، موالين للعثمانيين ومعادين لفيصل طوال الحرب. وقد حصل الفلسطينيون أيضاً على مراكز قيادية في حزب الاستقلال ذي القاعدة الواسعة الذي أنشأه ثالث وأبرز النوادي القومية، أي نادي الفتاة.

انكشف توجُّه المؤتمر السوري العام بمجرد انعقاده في منتصف عام ١٩١٩، عندما دعا إلى استقلال تام لسورية الكبرى التي تشمل كل المنطقة التي تشغلها حالياً سورية، ولبنان، والأردن، واسرائيل. كان فيصل يأمل في نظام انتداب أميركي أو بريطاني وتأييد اميركي وبريطاني وصهيوني في مواجهة مطالب فرنسا، ولكن بدا له ان الأمور افلتت من سيطرته، ولا بد له من اتخاذ خطوات «لتخفيف غلواء المؤتمر السوري[3]». بيد انه كان مضطراً للابتعاد عن المسرح من أجل حضور مفاوضات الدول الكبرى في أوروبا.

في نهاية المفاوضات التي جرت في أوروبا في عام ١٩١٩، نجح فيصل في التوصل إلى التفاهم السري الذي وصفناه سابقاً مع رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو. وذلك الاتفاق يسمح لفيصل بأن يكون ملكاً على سورية المستقلة التي تمارس عليها فرنسا وصاية سهلة الشروط[4]. كان رأي كليمنصو ان تلك كانت شروطاً سخية: فما من سياسي فرنسي آخر كان يمكنه ان يوافق على

(٢) فيليب س. خوري، **وجهاء المدن والقومية العربية: السياسة الدمشقية ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣)، الصفحات ٨٦ ـ ٨٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٨.

(٤) كريستوفر م. اندرو و ا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٢٠٤.

السماح لسورية بأن تحتفظ بأي قسط من الإستقلال أو ان يقبل ببقاء فيصل الموالي لبريطانيا في دمشق ـ دعك من ان يكون ملكاً على سورية. وعندما نُحي كليمنصو عن السلطة، كان من المؤكد ان الكتلة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي المنتخب حديثاً، سوف تحول دون تطبيق هذه الشروط، وبقي لفيصل أمل وحيد في ان يشعر الفرنسيون انهم ملزمون بالاتفاقية السرية إذا ما علموا بوجودها ـ ما دام العرب السوريون يشعرون بدورهم انهم ملزمون بها. ولكن عندما عاد فيصل من أوروبا إلى سورية في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، تبين له ان القوميين العرب غير مستعدين لقبول أي دور تمارسه فرنسا في توجيه شؤون سورية. وعبثاً حاول فيصل تحذير لجنة إحدى الجمعيات القومية العربية في دمشق من ان رفض اتفاقه مع كليمنصو يعني الحرب مع فرنسا. فقد ردت اللجنة بقولها: «نحن مستعدون لإعلان الحرب على انكلترة وفرنسا»[٥]. وفي وقت لاحق من شهر كانون الثاني (يناير)، وبعد ان تولى القوميون العرب ذوو النزعة إلى النضال السيطرة على المؤتمر السوري العام، اقترع هذا المؤتمر بالموافقة على إسقاط أحكام اتفاقية فيصل ـ كليمنصو.

أما وقد عجز فيصل عن اقناع القوميين باتباع سياسته الداعية إلى مهادنة فرنسا ـ وبعبارة أخرى عجز عن ان يتولى قيادة القوميين ـ بدا وكأنه غيّر نهجه وشرع يتحدث وكأنه يقصد ان يحذو حذوهم، وعُزي إليه انه تحدث في شهر شباط (فبراير) عن نيل الإستقلال العربي من فرنسا «بحد السيف»[٦]. ولكن ظهر ان كلامه كان مجرد استثارة لمشاعر العامة، بهدف منافسة كلام القوميين الرامي إلى اجتذاب التأييد الشعبي. إذ ان فيصل، ببلاغته المتسمة بالعنف، لم يستهو إلّا القوة الوحيدة ذات الشأن التي يمكن إغواؤها بتأييد سياسة مهادنة فرنسا: وهذه القوة هي أعداؤه القدامى، الأسر التقليدية المحافظة في دمشق ومدن الداخل، التي كانت مؤيدة للامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية ومعادية للحلفاء ولفيصل. لقد أقنع فيصل هذه الأسر بإنشاء حزب سياسي جديد ـ الحزب الوطني ـ فأخذ هذا الحزب ينادي في العلن باستقلال سورية الكبرى، أما في الخفاء فكان مستعداً لقبول اتفاقية فيصل ـ كليمنصو وقبول وجود فرنسي. والحقيقة ان الحزب الوطني لم يكن مصراً على استقلال سورية استقلالاً تاماً وفورياً، وكان مستعداً للاعتراف بوطن قومي يهودي في فلسطين[٧].

سارعت الأندية القومية ذات النزعة النضالية للوقوف في وجه الحزب الوطني باتخاذ اجراء قبل ان ينظم الحزب قواه. وهكذا دعت هذه الأندية المؤتمر العام للعودة إلى الانعقاد. فانعقد المؤتمر السوري العام الثاني في أوائل آذار (مارس) ١٩٢٠، ووافق فوراً على قرار بإعلان سورية

(٥) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

(٦) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٠** (لندن: مطبعة التون، ١٩٦٩)، ص ٢١٦.

(٧) الرواية الواردة في النص تستند إلى كتاب خوري، **وجهاء المدن والقومية العربية**، وكتاب ي. بورات، **انبثاق الحركة القومية العربية ـ الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩** (لندن: فرانك كاس، ١٩٧٤).

مستقلة استقلالاً تاماً ضمن حدودها «الطبيعية»، التي تضم لبنان وفلسطين، وعلى رأسها فيصل ملكاً دستورياً[٨]. وفي الوقت نفسه جابه وفد عربي في فلسطين الحاكم العسكري البريطاني بقرار يعارض الصهيونية ويلتمس أن تكون فلسطين جزءاً من سورية مستقلة، بينما اجتمع فريق من أهل بلاد الرافدين لإعلان استقلال ولايتيهما ـ البصرة وبغداد ـ على ان يكون عبد الله[٩]، شقيق فيصل، ملكاً على الدولة المستقلة. وهكذا، في أوائل عام ١٩٢٠، وفي غضون أسابيع من تحدي مجلس النواب العثماني في القسطنطينية للحلفاء علناً بإعلانه استقلال الجزء الناطق بالتركية من الامبراطورية، بدا ان الجزء الناطق بالعربية ينهج النهج عينه.

وإذ استبد الفزع بالجنرال اللنبي، اتصل برؤسائه محذراً من انه إذا تشبثت بريطانيا وفرنسا بموقفهما الذي يعتبر الاجراء الذي اتخذه فيصل والمؤتمر السوري باطلاً، أشعر شعور اليقين ان الحرب واقعة. وإذا نشب القتال سيعتبر العرب الفرنسيين والبريطانيين أعداءهم، وبذلك تجرنا فرنسا إلى حرب مناقضة لمصالحنا ولسنا مستعدين لها استعداداً حسناً»[١٠]. وقد وجهت بريطانيا اللوم إلى فرنسا في هذا الموقف، فاستدعى اللورد كورزون السفير الفرنسي إلى وزارة الخارجية البريطانية لينبهه إلى الأخطاء التي ارتكبتها فرنسا، وليفصح عن رأيه ان انعطاف الأحداث المريع تقع مسؤوليته بكاملها على عاتق فرنسا[١١].

لقد أفزعت اعلانات دمشق الفرنسيين، بل أفزعت البريطانيين أكثر. وحذر الفرنسيون فيصل من مغبة العواقب الوخيمة المترتبة على أية محاولة لتنفيذ هذه الإعلانات[١٢]. ولكن فيصل، الذي أخذ يسيّره مؤتمر لا يستطيع ان يسيطر عليه، لم يسمح فقط لأتباعه بشن هجمات على غرار حرب العصابات، على الفرنسيين والمسيحيين في المنطقة الساحلية[١٣]، بل تحرك أيضاً لمساندة تركيا مصطفى كمال، التي حالفها التوفيق في الحاق الهزائم بالفرنسيين في كيليكيا، شمال الحدود. وحال فيصل ومناصروه دون استخدام فرنسا خط سكة حديد حلب، فقطعوا بذلك طريق إرسال النجدات براً، وأرغموا الفرنسيين على إرسال الامدادات إلى حاميتهم المحاصرة في كيليكيا عن طريق البحر[١٤].

ولكن القوميين السوريين أخفقوا في إدراك مدى اعتماد وضعهم ووضع فيصل على المساندة

(٨) نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الاوسط العربي**، ص ٢١٦.

(٩) اهارون س. كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، الصفحتان ٤٦ ـ ٤٧.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) اندرو وكانيا ـ فورستنر، **التوسع الامبراطوري الفرنسي**، ص ٢١٥.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

البـريطانية. إن إعلاناتهم التي حملت على بريطانيا وادعائها الحق بأن تحكم بلاد الرافدين وفلسـطين، قد أرغمت بريطانيا فعلاً على الارتماء من جديد في أحضان فرنسا، وأعادت لمدة قصيرة تحالف الدولتين الأوروبيتين في الشرق الأوسط. حتى ان لويد جورج، الذي كان رد فعله الأول هو الابتهاج بالأنباء عن التحدي الذي تواجهه فرنسا، لم يجد بدأ من التوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين. كانت سياسات لويد جورج وقوات الجنرال اللنبي تشكل الدرع الواقية التي أتيحت للسوريين كي يمارسوا سياسة استفزازية وان يأمنوا في الوقت نفسه سوء العقاب. أما وقد زالت هذه الدرع، فإن الحكومة الفرنسية ـ حسب رأي المجموعة الاستعمارية فيها ـ رأت انها حرة التصرف.

كان هم فرنسا الرئيس ان تنتزع السوريين من تحالفهم الخطر مع قوات تركيا الكمالية. ولذلك فإن روبير دوكي، الداعية الرئيس للجمعية الاستعمارية المسماة «لجنة آسيا الفرنسية» والذي أصبح كبير ممثلي فرنسا السياسيين في سورية، توجه على رأس وفد إلى انغورا في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٢٠ ليتفاوض مع مصطفى كمال شخصياً بشأن عقد هدنة، وقد نجح في ترتيب هدنة موقتة، وبهذه الهدنة، مقرونة باتفاق مع بريطانيا، وجدت فرنسا الطريق ممهدة للقيام بإجراءات عسكرية.

بتاريخ ٢٧ أيار (مايو) ١٩٢٠ أمرت باريس قائد قواتها في بيروت، الجنرال غورو، بالاستعداد للنزول إلى ميدان المعركة ضد فيصل. وفي يوم الباستيل، ١٩٢٠ أرسل الجنرال غورو، مدفوعاً إلى ذلك من باريس، إنذاراً نهائياً إلى فيصل يحدد شروطاً لم يتوقع من هذا الزعيم العربي ان يقبلها، ومن ضمنها حل الجيش العربي. ولكن فيصل، الذي كان واضحاً انه فقد رباطة جأشه، وافق على الشروط الفرنسية، وعلى أثر ذلك قامت غوغاء دمشق بأعمال شغب ضده. وبناء على أوامر من باريس، قال الجنرال غورو ان الرد الذي أرسله إليه فيصل ـ بالرغم من كونه رداً متخاذلاً ـ لم يكن مرضياً. وسارع فيصل لإرسال رد جديد، يعرض فيه الاستسلام بلا قيد أو شرط، ولكن غورو تلقى من دوكي توجيهاً بأن يرد قائلاً: لقد فات الأوان، وان يأمر قواته بالزحف على دمشق.

كان عدد الجنود الفرنسيين المتوافرين لهذه الحملة قليلاً، كما ان انهيار هدنة الفرنسيين مع مصطفى كمال عرضهم للأخطار على كلا الجانبين: مصطفى كمال في الشمال، وفيصل في الشرق، وبدا ان الفرنسيين قد وقعوا في الفخ بين أعداء على جبهتين. ولكن الحظ ساعدهم، إذ لم يواجهوا مقاومة مؤثرة من السوريين. وقد تقدم جيش الشرق الفرنسي، ومعظم جنوده سنغاليون، عبر الأودية المتعرجة التي كان يستطيع خصم كفء ان ينصب له كميناً فيها. ولكن لسبب غير واضح انتظر مناصرو فيصل حتى خرج السنغاليون من هذه الأودية ثم واجهوهم[١٥]. عند ذاك حلّق سرب من سلاح الجـو الفـرنسي، فذعـر المـدافعون عن دمشق وولوا الادبار دون إبداء أية

(١٥) هوارد م. ساشار، **انبثاق الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد كنويف، ١٩٦٩)، ص ٢٨٧

مقاومة[١٦]. وفي ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٠ احتل الفرنسيون دمشق، وفي ٢٧ (يوليو) أمروا فيصل بمغادرتها إلى المنفى، فغادرها في اليوم التالي. وقد أعلن رئيس وزراء فرنسا ان فرنسا ستحتفظ منذ ذلك التاريخ فصاعداً بسورية «كلها وإلى الأبد»[١٧].

باشرت السلطات الفرنسية بتقسيم سورية إلى وحدات فرعية، إحداها لبنان الكبير الذي كان مقدمة لنشوء البلد الذي يدعى الآن لبنان. وقد أعلن الجنرال غورو قيام لبنان الكبير بتاريخ الأول من آب (أغسطس) ١٩٢٠، وكان لبنان الكبير هذا مطابقاً تقريباً لمنطقة الحكم المباشر التي وعدت بها فرنسا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو. وقد اشتمل لبنان الكبير، إضافة إلى متصرفية لبنان القديم في العهد التركي ـ الذي يتركز فيه الموارنة المسيحيون المشمولون بحماية فرنسا وكذلك أعداؤهم التقليديون الدروز ـ مدن بيروت وطرابلس وصيدا وصور الساحلية ووادي البقاع الطويل الذي يشغل مساحة كبيرة من داخل البلاد. وما من منطقة من هذه المناطق الإضافية ـ أي بيروت وطرابلس وصيدا وصور والبقاع ـ واقعة ضمن متصرفية لبنان التي هي قاعدة القوة المسيحية، بل ان ضم هذه المناطق أضاف إلى لبنان عدداً كبيراً من السكان المسلمين السنّة والشيعة.

ليس بالإمكان ان نجزم هل كان توسيع لبنان على هذا النحو ـ الذي أدى إلى الكثير من سفك الدماء في السبعينات والثمانينات من هذا القرن نتيجة مهاجمة جماعات مختلفة الموقع القيادي للأقلية المارونية في ما أصبح بلداً أغلبيته من المسلمين ـ هو نتيجة ضغط سياسي ماروني أو ضغط سياسي فرنسي[١٨]. إن جهات عديدة دفعت الجنرال غورو إلى اتخاذ قراره. ولم يكن هناك في حينه تقدير كامل لاخطار هذا القرار.

(٢)

إن السهولة التي تم بها احتلال دمشق بدت فاضحة لادعاءات فيصل والقومية العربية، باعتبار هذه الإدعاءات خدعة من ابتكار بريطانيا لكي تغش فرنسا وتحرمها مطالبتها بسورية. وكان طبيعياً كلما حدثت انتفاضات محلية في سورية ـ وكانت تحدث اضطرابات من حين إلى آخر طوال مدة الانتداب الفرنسي ـ ان يوجه الفرنسيون اللوم إلى البريطانيين، وكان البريطانيون بدورهم يوجهون اللوم إلى الفرنسيين[١٩]. إن لويد جورج الذي افتقد حسن النية من جانب

(١٦) المرجع نفسه. ص ٢٨٨.

(١٧) كليمان، **أسس السياسة البريطانية**، ص ٥١.

(١٨) ايلي كدوري، **الإسلام في العالم الحديث ودراسات اخرى** (نيويورك: هولت وراينهارت وونستون، ١٩٨١)، الصفحة ٨٥ وما يليها.

(١٩) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٨٣.

فرنسا بسبب محاولته ان يمنعها من الحصول على سورية، لم يسترد حسن نيتها عندما غيّر سياسته فسمح لفرنسا بالإستيلاء على سورية.

وحقيقة الأمر ان لويد جورج عندما سحب القوات البريطانية في عام ١٩١٩، فقد السيطرة على الأحداث في سورية بمقدار ما فقد سيطرته على الأحداث في داخل الأناضول، وفي صحارى شبه جزيرة العرب، وعلى جبال افغانستان، وفي قرى الفلاحين في مصر. وكانت النتيجة في سورية ان كل الجهات وجّهت اللوم إلى البريطانيين. فالفرنسيون لاموهم لأنهم نصّبوا فيصل على العرش وان العرب لاموهم لأنهم تخلوا عن فيصل.

لقد وضع العرب انصار فيصل في فلسطين والعراق أنفسهم في صف أعداء بريطانيا ـ وهذا ما طرح السؤال عن سبب إبقاء بريطانيا وجوداً لها في الشرق الأوسط. فقد قيل سابقاً للرأي العام البريطاني ان أحد أهداف بريطانيا هو تأييد حركة فيصل العربية، أما الآن فما الداعي إلى استمرار تأييد العرب الموالين لفيصل بعد ان أصبحوا أعداء بريطانيا؟ علاوة على ذلك، فإن مؤيدي فيصل قد عرّضوا للخطر علاقات بريطانيا مع فرنسا في فلسطين شرقي نهر الأردن التي تحتلها بريطانيا إضافة إلى أماكن أخرى. وبدت نشاطاتهم وكأنها تحفّز فرنسا على غزو شرق الأردن، وهذا كان من شأنه ان يزج بريطانيا في نزاع دولي خطر لا رغبة لها فيه. كانت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا هشّة بما فيه الكفاية، خصوصاً في ما يتعلق بفلسطين التي اشتهتها فرنسا لنفسها، فخشي البريطانيون ان يهيىء أنصار فيصل في شرق الأردن عذراً للمجموعة الاستعمارية الفرنسية لإرسال قوات عبر الحدود.

الفصل السابع

شرق فلسطين (عبر الأردن): ١٩٢٠

شرعت الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه الذي أصدرت فيه الأمر بغزو سورية واحتلالها، بحملة دبلوماسية ودعائية، هدفها الحيلولة دون تحويل فلسطين المجاورة إلى «دولة صهيونية»[1]. وبما ان بريطانيا كانت ترعى الصهيونية في فلسطين، فقد اتخذت الحملة صبغة العداء لبريطانيا. ولكن الحكومة الفرنسية كانت أشد معارضة «لفلسطين يهودية» من معارضتها «لفلسطين بريطانية»، فقد خشيت ان تتعرض مصالح فرنسا التجارية والكهنوتية في الأرض المقدسة للخطر على يد الصهيونية التي ترعاها بريطانيا.

إن اللغة التي استعملتها وزارة الخارجية الفرنسية كانت تعبر عن أسلوب مهذب لمعاداة السامية، أما اللغة في الصحافة الفرنسية فكانت تعبر عن أسلوب فج في معاداة السامية[2]. ولكن عندما دخلت بريطانيا وفرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٢٠ مفاوضات تفصيلية لرسم الحدود بين فلسطين من جهة، وسورية ولبنان من جهة أخرى (كلمتا فلسطين وسورية كانتا تعبيرين غامضين إذ لم يكن واضحاً في ذلك الحين أين تنتهي حدود إحداهما وتبدأ حدود الأخرى)، تبين ان الموقف المتصلب الذي اتخذه المفاوضون الفرنسيون كان يعبر عن مصلحة فرنسية ذاتية. ذلك ان الفرنسيين صوروا الحدود بين فلسطين وسورية ولبنان وكأنها حدود بين فرنسا وبريطانيا في المشرق، واتخذوا موقفاً غير مهادن بتحريض من المجموعة الاستعمارية التي اتهمت قادة فرنسا بالتخلي عن الكثير جداً من حقوق فرنسا ومصالحها في آسيا. إن الرئيس الجديد للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي، والذي كان أيضاً رئيس إحدى الجمعيات الاستعمارية الفرنسية المسماة «لجنة الشرق»، لم يكن أقل استعداداً من الصحافة الشعبية

---

(١) كريستوفر م. اندرو وا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٢٠٠.

(٢) المرجع نفسه.

لوصم أي حل وسط بأنه خيانة. والمسألة التي كانت تدور بشأنها المفاوضات حول حدود فلسطين هي منابع نهري الأردن واليرموك البالغة الأهمية ـ والتي نجح الفرنسيون في إصرارهم على ان تكون ضمن سورية ـ لبنان.

إن «مؤسسة مدارس الشرق» التي تمثل البعثات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية في الشرق الأوسط، صوّرت الوطن القومي اليهودي بأنه «مجرد وسيلة يستخدمها الإنكليز لتقويض موقفنا»[٣] وادعت هذه المؤسسة أيضاً انها تبصر وجود مؤامرة يهودية عالمية تكمن وراء الصهيونية والبلشفية «تسعى بكل السبل المتاحة لها لتدمير العالم المسيحي»[٤]. لقد وافق على هذا الرأي روبير دوكي، الذي كان يتولى مصالح فرنسا السياسية في سورية، مدعياً «ان روح النبوءة والثورة التي تنتشر كثيراً بين اليهود قد اتجهت إلى البلشفية» لدى الصهيونيين القادمين إلى فلسطين من أوروبا الشرقية[٥]. وهكذا رأى الفرنسيون ان وضعهم في سورية ولبنان مهدد من قبل حركة اعتقدوا انها في آن واحد بريطانية، يهودية، صهيونية، وبلشفية. وقد رأى رئيس «مؤسسة مدارس الشرق» ان ليست المصالح الوطنية الفرنسية وحدها هي التي تقتضي القيام بعمل ضد المواقع البروتستانتية واليهودية في فلسطين، بل تقتضي ذلك أيضاً المشاعر الدينية. وقال: «ليس مسموحاً ان تصبح «بلاد المسيح» فريسة الهرطقة اليهودية والانغلو ـ سكسونية. يجب ان تبقى هذه البلاد تركة لا تمس لفرنسا والكنيسة. وسيكون عاراً وطنياً وجريمة لا يمكن تلافيها إذا لم ننقذ هذه الأرض المقدسة من الجشع الوحشي لحلفائنا»[٦].

في ذلك الحين كانت الحكومة الفرنسية تمول نادياً سياسياً مناوئاً لبريطانيا يدعى الجمعية الأدبية، وكانت لهذا النادي فروع في القدس ومدن فلسطينية أخرى. بيد ان التهديد الفرنسي المباشر للمصالح البريطانية في عام ١٩٢٠ كان يكمن في المنطقة الواسعة وقليلة الكثافة السكانية الواقعة شرقي نهر الأردن والتي سميت «عبر الأردن» والتي تمثل خمسة وسبعين بالمئة تقريباً من الأرض التي يشملها الانتداب البريطاني على فلسطين. وكانت منطقة عبر الأردن (سميت بالعربية شرق الأردن) من حيث الحياة القبلية ومن حيث البنية القبلية، مثيلة لشبه الجزيرة العربية. أما من حيث التعابير التاريخية، فإن جانباً كبيراً منها كان جزءاً من أرض التوراة، وكانت أيضاً في وقت من الأوقات تشكل جزءاً من الولاية الرومانية المسماة «العربية». ومنذ خريف ١٩١٨، عندما طرد الجنرال اللنبي الأتراك، ظلت من الناحية الجوهرية بدون حكومة، لأن السلطات البريطانية العسكرية تركتها تحت إدارة فيصل الضعيفة في دمشق، وقد تبين لاحقاً (من وجهة نظر بريطانيا) ان تلك كانت غلطة، لأنه عندما اقتلع الفرنسيون فيصل ووزراءه

---

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

وحلوا محلهم حكاماً لدمشق، فقد وضعوا أنفسهم في وضع يستطيعون منه الادعاء بالمطالبة بهذه المنطقة باعتبارهم ورثة فيصل.

كانت منطقة شرق الأردن منطقة نزاع قبلي تفتقر إلى النظام. وخشي البريطانيون ان يستغل الفرنسيون انعدام القانون في المنطقة فيتخذوا منه عذراً لاحتلال المنطقة من أجل إحلال النظام والمدنية. كان أعداء الحكم الفرنسي في سورية ـ المدعون انهم يكافحون لإعادة فيصل إلى دمشق ـ قد تجمعوا، وربما كان في نيتهم شن غارات من شرق الأردن على الفرنسيين في سورية. وهذه الغارات قد يستخدمها الفرنسيون مسوغاً لشن غزو انتقامي.

وقد اقترحت الإدارة البريطانية، ومركزها في فلسطين الغربية، إرسال جنود بريطانيين، ولكن لم يسمح لها بذلك، لأن لندن كانت معارضة لهذه المجازفة. وكل ما سمحت به لندن هو إرسال حفنة من الاداريين المدنيين[٧].

إن الكابتن برونتون، الضابط البريطاني الذي كان يخدم في شرق الأردن، أبلغ رؤساءه ان الناس كانوا يتقوّلون ان البريطانيين سوف ينسحبون من البلاد «ولا أحد يبدو راضياً عن الاحتلال»[٨]. وكان رأيه ان أمراً تافهاً قد يغرق البلاد في فوضى كاملة. وشرح رأيه قائلاً:

«الناس هنا لا يشكلون كياناً سياسياً متجانساً. فهناك إنفصال حاد بين السكان الحضر والبدو. فالأولون يرغبون في حكومة مستقرة وحماية من أعمال الابتزاز والعنف التي ترتكبها الفئة الثانية. أما البدو فيفضلون الفوضى على النظام لأنهم يعيشون من الخوات التي يفرضونها على الفلاحين ومن أعمال السلب والنهب وكذلك من قطعان ماشيتهم. ولا يمكن للمرء ان ينتظر منهم تأليف حكومة للمصلحة العامة في البلاد»[٩].

إن الأمر المباشر الذي كان يقلقه هو وجود ممثل لأسرة فيصل الهاشمية يلهب المشاعر ضد الفرنسيين. وفي ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ أبلغ برونتون رؤساءه ان ممثل الهاشميين أعلن الجهاد لمقاومة الفرنسيين في سورية، ويجمع المتطوعين، ويخرج المجرمين من سجن مدينة عمان للالتحاق بحركته[١٠]. وبعد يومين، وبلهجة اهدأ، أبلغ رؤساءه ان ممثل الهاشميين لم يجمع سوى خمسين متطوعاً[١١]. ولكن برونتون ظل مستاء من أسلوب الحكومة البريطانية في حكم شرق الأردن. فقد كتب يقول: «قد يخيل ان فكرة السيطرة على بلاد مأهولة جزئياً بقوم متوحشين

---

(٧) اهارون كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ٧٢.

(٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط. أوراق سي.دي. برونستون د.س. ١٢٦ ـ د.س. ١٥٤/٥ حاشية ٣.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه، الحاشية ٣.

(١١) المرجع نفسه.